

مهرجان القراءة للجميع 2000
عشر سنوات

الأعمال الخاصة

د. أحمد طه خلف الله

كيف نواجه العولمة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى: فرح زليخة (١٩٤٨)

التقنية: زيت على كرتون

المقاس: ٦٩×٦٨ سم

عبد الهادى الجزار (١٩٢٥-١٩٦٦)

مصور مصرى، من مؤسسى «جماعة الفن المعاصر» حصل على منحة دراسية لإيطاليا مدة أربع سنوات. وهو فنان متميز، يمتلك صياغات فنية مصرية بحتة، ويجيد رسم رائحة البخور والرطوبة، مبتعداً فى أغلب أعماله عن الهواء الطلق، وقد ظل يرسم أبطال العالم الأسطورى برموز ومفردات خاصة، وهو يضع أبطاله دوما فى مقدمة اللوحة ويحيطهم بعناصر ومفردات شعبية كأنها الزخارف، مستعينًا بالإضاءة الداخلية؛ فزليخة تلك البائسة التى تتمسك بالأمل المفقود كأنه الوردة الحمراء؛ تقف بجوار ابنتها التى تمسك بتلابيب جلبابها، كما تنظر القطة البيضاء - فى نفس الوقت - إلى الفراغ اللامتناهى. يتم ذلك كله من خلال كثافة لونية ذات تأثيرات درامية تبرز قيمة الطقوس التى تمارس فى الأجواء الشعبية.

محمود الهندى

كيف نواجه العولمة

كيف نواجه
العولمــــة

د. أحمد طه خلف الله



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

كيف نواجه العولمة

د. أحمد طه خلف الله

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د . سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشـــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة» تلك الصيحة التى أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» فى مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة» والذى فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذى كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافى الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التى أصدرت فى سنواتها الست السابقة «١٧٠٠» عنواناً فى حوالى «٣٠» مليون نسخة لاقت نجاحاً واقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى «٣٠٠» ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» فى «١٦» جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب والدينية والشباب» لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرحان

﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

«صدق الله العظيم»

(سورة البقرة آية ٢٨٦)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأصلى واسلم على سيدنا محمد ﷺ خاتم الأنبياء وإمام المرسلين الذى أرسله الله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور هدى ورحمة للعالمين وبعد.

فمما لاشك فيه أن الإسلام هو دين قيم جاء به محمد ﷺ لينقذ العالم من جاهليته وضلاله.. وهو دين صالح لكل زمان ومكان...

والحضارة الإسلامية كانت ذات أثر كبير، ومصدرا من أهم مصادر الحضارة التى يعيشها العالم الآن.

والمسلمون الأوائل هم صناع الحضارة الإسلامية وقوادها، لأنهم الذين اسهموا بفكرهم وعلومهم فى تدعيم تلك الحضارة، فقامت للإسلام دولة منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة كأعظم ما تكون الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفى وقت كان العالم يتخبط فى بحور من الجهل والتخلف، وامتدت هذه الدولة من شبه الجزيرة العربية مع

الفتوحات الإسلامية لتشمل دولاً وشعوبا مختلفة فى مشارق الأرض ومغاربها، حدث هذا فى الوقت الذى ازدهر فيه الإسلام، نتيجة مجهودات وإسهامات عظماء المسلمين بدءا من الرسول ﷺ ومروراً بخلفائه الراشدين وأتباعهم المخلصين.

وكان لهذا النجاح عوامل كثيرة أهمها تمسك الجيل الأول من المسلمين بالمبادئ والقيم الرفيعة تلك التى أتى بها الإسلام، من التقوى والإنسانية، والفهم العقلانى السليم للدين لإيجاد الحلول اللازمة - من خلال هذا الدين - الصالحة للتطبيق فى كل الأزمنة والمجتمعات كل بحسب ظروفها، وبقدر تمسك المسلمين بهذه المبادئ والقيم، وإعمالها لصالح الدين كان يتحقق لهم النجاحات والانتصارات ونشر الدين الإسلامى، وتحقيق القوة والازدهار.

بيد أن الفكر الإسلامى قد مر بفترات أو عصور مظلمة، تراجعت فيها قوته واضمحل أثره ونتج عنها أضرار جسيمة للدين والدنيا، وذلك عندما قعد المسلمون عن التمسك بمبادئ الإسلام واتبعوا أهواءهم للحصول على عرض زائل من سلطان أو مال أوشهرة شخصية، وهو ما أثر بالسلب حتماً على الإسلام والمسلمين على حد سواء، ظهر ذلك واضحاً فى تلك العصور- حيث انكمشت أو تراجعت مساحة الدولة الإسلامية حدودا وعمقاً وتفككت أوصالها وانهارت قواها وتشرزمت شعوبها وساءت أحوال البلاد والعباد.

والملاحظ أن تقدم وازدهار الإسلام والمسلمين يتناسب تناسبا عكسيا مع تقدم وقوة غيرهم من المتربصين بالإسلام، فكلما عم الإسلام

وانتشر وازدهرت حضارته واتسعت دولته كلما ضعف الغير من أعدائه، وتلاشت قوتهم وانحسرت دولتهم، في حين أن هؤلاء لا تقوى شوكتهم ولا تقوم لهم قائمة ولا يزداد خطرهم ويعظم تهديدهم للأمة الإسلامية إلا في حالات الضعف والوهن الذى يصيب تلك الأمة.

والإسلام كدين عظيم وشريعة الله التى ارتضاها للعالمين وجد ليكون قويا ومتينا دائما وعلي مر العصور، إذ تكفل الله بحفظ هذا الدين في قوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)(١).

ولكن واقع الأمر أن قوة هذا الدين فى تناسب مطرد مع قوة الأمة الإسلامية، وهذه الأمة أصابها الضعف والهزال فى كثير من العصور السابقة (٢)، والمؤكد أن الذى كان يتسبب فى ضعف هذه الأمة هم المسلمون أنفسهم وليس الدين الإسلامى، والمؤكد أيضا أن هذا الضعف وإن كان يصيب الأمة الإسلامية بالدرجة الأولى، إلا أنه يترك صداه بالسلب على شريعة الإسلام وحضارته بالدرجة الثانية، والدولة العباسية المفككة خير دليل على ذلك.

وإذا كانت فترات الضعف المنوه عنها، كان لها تأثير سلبى على مسيرة تلك الأمة فإن الأكثر تأثيرا بالسلب عليها هى تلك الحقبة اتى نعيشها فى العصر الحالى خاصة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن.

ذلك أن الضعف الذى كان يلحق بها فيما مضى لم يكن يقابله قوة وازدهار غير المسلمين، بذات الدرجة الآن، بل وربما كان هؤلاء أيضا يعيشون فترات مظلمة مماثلة لتلك التى يعيشها المسلمون نتيجة لبعض

الأسباب ، من بينها تسلط الكنيسة أحيانا، أو الصراعات الايديولوجية أو الفكرية التى كانت تسود أحيانا فى تلك المجتمعات ـ والتى نجحت تلك المجتمعات فى تجاوزها والوصول إلى حلول جذرية لها، ونفضت عن نفسها غبار تلك السلبيات وتفرغت فى القرن العشرين للتقدم والنهوض.

وفى ذات الاتجاه فإن الضعف الذى تعيشه الأمه الإسلامية الآن وما آل إليه حالها فى الحقبة الأخيرة قد قابله تخلص الأمم الأخرى من سلبياتها ونهوضها بشكل فاق كل تصور على نحو ما نلمسه الآن، وهو ما أدى لتجسم الضعف والهزال الذى أصاب أمتنا.

وهذا الأمر إذا استمر فإن الله وحده الذى يعلم ما يمكن أن يصبر إليه حال الأمة الإسلامية فى هذا العالم مستقبلا إذا ما ظلت فى سباتها واستكانتها خاصة ونحن الآن فى مفترق طرق بعد أن عصفت التغيرات الدولية والاقليمية بكثير مما كنا نعتقد أنه من الثوابت، وفى نفس الوقت لم يتطور فكرنا ومنهجنا العلمى بما يتلاءم مع هذه المتغيرات ويستوعبها.

والواقع أن فكرة «النظام العالمى الجديد» أو ما يطلقون عليه لفظ «العولمة» قد برزت بوضوح فى نهاية القرن العشرين، ويأمل انصارها فى جعل العالم فى شكل قرية عالمية واحدة، بما يعنى التقليل من شأن الحدود الخاصة بسيادة الدول، وصولا لنشر أفكار ومبادئ وقيم ومقومات، وبالتالى ثقافة عالمية واحدة تسرى على شعوب العالم أجمع.

والمسلمون يشكلون الآن حوالى خمس سكان العالم ولديهم فكرهم، الذى يفترض أنه نابع من ثقافتهم وعقيدتهم الاسلامية وهو فكر قد يتعارض مع المبادئ العالمية التى يروج لهاالنظام العالمى الجديد فى بعض المواضع، وقد يتفق معه فى البعض الآخر، ومن ثم يثور التساؤل عن مدى صلاحية النظام الجديد فى الساحة الاسلامية.

إن الدين الإسلامى هو دين عالمى، هذا صحيح عملاً بقول الله تعالى (وما ارسلناك إلا رحمة للعالمين)(٣) ولكن ما هو نطاق عالمية الاسلام إن المعنى المفهوم من هذه الآية أن عالمية الاسلام تنصرف لمجال العقيدة باعتباره دين الهدى الذى يخرج الناس من الظلمات إلى النور بوصفة «دين» فيما يتضمنه من مبدأ التوحيد وما يشمله من عبادات وتعاليم دينيه ومبادئ إنسانية عليا.

أما إذا قصد بعالمية الاسلام مجالات الدنيا وأمورها المتشبعة فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فهذا فى رأينا تحميله بما لا يجوز، لأن الرسول ﷺ يقول (أنتم) أعلم بأمور دنياكم)(٤) والقرآن الكريم جاء بمبادئ وقواعد عامة ومجردة، إلا أنه فى معظم أمور الدنيا، لم يتضمن التفاصيل الخاصة فى كافة المسائل التى يمكن أن تثور فى عالم يتغير بصفة مستمرة - وهذا هو سر عالمية القرآن - باعتباره وحياً من الخالق العليم بأحوال عباده المتغيرة، وفضلا عن ذلك فإن السنة النبوية فيما يتعلق منها بأمور الدنيا، فإنما وجدت لمواجهة أحوال وظروف شعب فى زمان معين، إذ أن المعنى الذى يفهم من لفظ «السنة» أنها ما يسير عليها الناس فى عصر معين، ومن ثم فلكل عصر سننه ومبادئه التى

تحكم أمور الناس الدنيوية والتى تزول بزوال هذا العصر، حيث يتعارف الناس على عادات وسلوكيات وقواعد جديدة، والمولى عز وجل يقول (خذ العفو وأمر بالعرف...)(٥).

وعلى ذلك فإنه من الظلم للإسلام أن نبحث فيه عن حلول لكل جزئية من مشكلات الدنيا التى يثيرها هذا النظام العالمى الجديد فى مجالاتها المستحدثة إداريا واقتصاديا وإجتماعيا، والادعاء بأن ما كان صالحا فى صدر الإسلام لابد وحتما صالحا اليوم، ومن ثم فإن الصواب هو التعامل مع كل عصر طبقا لظروفه وأسبابه وثوابته الجديدة بما لا يخالف الأحكام أو الأصول الكلية والقواعد الأساسية التى يقوم عليها الإسلام.

واستنادا لما سبق نعود للتساؤل، ما هو موقف الفكر الإسلامى من النظام العالمى الجديد أو بمعنى آخر كيف يواجه المسلمون معطيات ومظاهر هذا العالم وما هى رؤيتهم بشأنها؟ حتى يسايروا العصر ويأخذوا بأسباب نهضته، قبل أن يفوتهم الأوان من ناحية، ودونما خروج على القواعد العامة لدينهم الحنيف من ناحية أخرى.. هذا هو موضوع بحثنا الماثل.

والواقع أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة فمن الناحية النظرية يسود فى الفكر الإسلامى اتجاهات مختلفة فى هذا المجال، بعضها يعارض كافة أنظمة العالم الجديد ويدير لها ظهره بادعاء أنها أنظمة غربية كافرة، والبعض الآخر على العكس ينبهر بوسائل وتقنيات الغرب ويهرول للحاق بحضارتهم حتى وأن خالفت أصول ديننا.

وهناك اتجاه ثالث آثر السلبية تخوفا وترددا في اختيار أي الاتجاهين، ومن هنا تبرزالأهمية العلمية لدراسة هذا الموضوع للإسهام في إنارة الطريق أمام أولئك الذين يبتغون رضوان الله من ناحية، وملاحقة التطور والرقي الذي يراه واضحا في كثير من المجالات داخل الحضارة الغربية من ناحية أخرى.

والواقع أننا نؤمن بقدرة عقل كل مسلم من ذوي البصيرة والفكر الراجح على الوصول للحق والتعرف على الطريق المستقيم سيما إذا كان صاحب هذا العقل يؤمن بما يقول، ويعمل بما يهديه إليه عقله.

ومن هذا المنطلق فقد رأيت الإسهام بجهدي في إعداد هذا البحث ـ والذي يجدر بي أن أنوه في بدايته إلى أنني وإن كنت أتمنى أن يأتي وافيا وشاملا ومحققا للهدف منه لدرجة الكمال ـ وهو أمر لاشك عسير سيما أنني لا أدعي تحقيق ما يجب من العلم أو التفقه في الدين، وإنما حسبي أنني مجرد مسلم باحث يحاول الاجتهاد بقدر ما أوتي من علم، وبقدر ما يوفقني الله لذلك قاصداً وجه الله عز وجل ومصلحة الأمة الإسلامية.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا البحث ليس بالأمر اليسير، فهو متشعب ويثير موضوعات كثيرة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكل مجال يتفرع عنه موضوعات متعددة ومتشابهة قد يصعب أحيانا ـ على ماسترى ـ الفصل بين حدودها وغني عن البيان أنه يتعذر على أي باحث مهما أوتي من علم أن يكون متخصصا في كل هذه المجالات، ولهذا فسوف أحاول جاهدا ـ كرجل

قانون مسلم مثقف ـ جمع شتات تلك الموضوعات بقدر المستطاع، متناولا بإيجاز ما يفيد البحث من عناصرها ومقوماتها الأساسية دون التعرض للتفاصيل الدقيقة التى لا يتسع لها البحث، تاركاً ذلك للمراجع المتخصصة التى سيتم الإشارة إليها، وإن كان هذا لايمنع من الإسهاب فى الحديث فى بعض الموضوعات التى لا يكون هناك مفر من التركيز عليها، لما تمثله من أهمية لموضوع أو هدف هذا البحث.

وإذ أحاول جهدى أن أبحث فى تلك الموضوعات المتصلة بأمتنا الإسلامية فإننى لست أزعم أننى أطرح حلول جاهزة أو أقدم فلسفة تعالج ما يعترينا من قصور، وإنما أسعى فقط للتعريف ببعض القضايا التى تهم عالمنا الإسلامى ونحن فى أوائل القرن الحادى والعشرين،قاصداً إثارة الاهتمام بتلك القضايا، وآمل أن تكون الظروف المنوه عنها شفيعا لنا فيما قد يعترى بحثنا هذا من قصور.

وسوف نحاول الابتعاد عن الجدل العقيم أو الشعارات النظرية، والالتزام بإظهار الجانب النظرى، مع الاهتمام بالتطبيقات قاصدين توضيح المشكلة والحل، الأسباب والعلاج ، مع الاستعانة بالدراسة المقارنة بين أحوالنا ومثيلاتها لدى الغير كلما أمكن ذلك بما يقتضيه ذلك من الإشارة لما هو كائن وما يجب أن يكون فى منهج يميل للاتجاه النقدى فى الكثير من المواضع وربما فى حماس شديد [٦].

وإذ نتخذ هذا المسلك منهجاً لنا، فسوف نذكر مايقتضيه البحث من حقائق وبجرأة دون مواربة حتى وإن كان الواقع سيئا، لا بغرض التشهير أو الإساءة وإنما بغرض الإصلاح والإفادة فى عالم لم يعد

للشاعرات أو المزايدات موضع فيه، ومن ثم فإنني لا أجد حرجاً فى أن أبرز أوجه التقدم والإصلاح والرقي لدى الغرب، وأوجه الخلل والقصور وربما الفساد فى مجتمعنا الإسلامي، فى صورة حقائق موثقة دون تزييف حتى وإن بدت الصورة قاتمة أحياناً، ليكون ذلك حافزا لنا للنهوض والرقى، إذ أن ذلك هو غايتى من هذا البحث، ولهذا فإننى أيضا لا أجد حرجاً فى أن اقرر أن كثيرا من المسلمات والثوابت فى تاريخنا الإسلامى تحتاج إلى توصيف دقيق ومراجعة أمينة وتحليل صادق وتقييم أو قل نقدا بناء، ذلك أن من أهم أصول البحث، أن الأصنام التاريخية ضد طبيعة العقل، وأن الأحكام المطلقة هى دون شك ضد حركة التاريخ ومن الواجب علينا فى إطار هذا البحث ألا نغفل عن استعياب جميع المستجدات على الساحة العالمية.

وترتيبا على ما سلف بيانه يلزم الإشارة لأن منهج وموضوع البحث إذ يتعلق بالدين والعقيدة - فإنه قد يثير المشاعر لدى الكثيرين - وهو أمر لا مفر منه، وهو مايوجب أيضا أن نحاول قدر الطاقة البعد عن الشطط أو الإسفاف، والتزام الموضوعية دون تحيز أو تحامل ملتزمين الحيدة - بوصفها أهم أصول البحث حتى يأتى متفقا مع الأصول العلمية المقررة، فإذا ما ترتب على بحثنا هذا إثارة البعض فإنما نقول له إنه محض اجتهاد أو قل إنه رأى لنا، فإن أصبنا فمن الله ولنا أجران وإن أخطأنا فمن أنفسنا ولنا أجر، سيما، وأننا لا نبتغى من هذا البحث سوى الإسهام فى محاولة إخراج هذه الأمة من مأزق خطير أصبحت معه فى حاجةعاجلة لاستحضار ذاكرتها الأصيلة واستعادة تضامنها المفقود لتكون بحق أمة إسلامية فاعلة، تمارس دورا حضاريا فى العالم الجديد،

ولقد ثار جدل شديد حول هذه الفكرة واختلفت الآراء كثيرا بشأنها خاصة فى محيط العالم الثالث أو داخل عالمنا الإسلامى ما بين مؤيد ومعارض.

والواقع أن المسلمين باعتبارهم جزءا أساسيا من العالم، مطالبون اليوم فى بداية القرن الواحد والعشرين أكثر من أى وقت مضى، بتقديم فكر إسلامى جديد قادر على استيعاب المتغيرات الحضارية التى برزت وبشدة على الساحة الدولية، ذلك أن الإسلام كرسالة عالمية كان له السبق فى إنشاء حضارة راقية بل وعالمية، خاصة فى صدر الإسلام حال ثراء فكر المسلمين واعتماده على المبادئ السامية الصحيحة التى جاء بها هذا الدين الحنيف، بيد أن الفكر الإسلامى الحالى قاصر عن مواجهة التحديات التى يفرضها هذا النظام العالمى الجديد، وهو مايوجب بل ويحتم أن نبدأ اليوم قبل الغد بدفع هذا الفكر فى اتجاه المستقبل، لمواجهة ماتفرضه الصراعات الفكرية العالمية ولمحاولة بلورة النظرية الإسلامية التجديدية لمواجهة تلك التحديات، سيما بعد سقوط الأيديولوجية الشيوعية، وأزعم أنه - إذا ما تحقق ذلك - فإن الفكر الإسلامى الواجب هو القادر على إنقاذ الشعوب أو الأمم المستضعفة مما قد تسببه معطيات النظام العالمى الجديد من أخطار، وقد يمثل واقع النظام الجديد خير صدمة لإيقاظ العقل الإسلامى من سباته ودفعه للتجديد والتطور فى الطريق الصحيح، حتى يقوم بدوره فى القرن الواحد والعشرين (٢).

وعلى هذا النحو نتناول هذا القسم العام كأساس نظرى للدراسة ونقسمه لفصلين، نوضح فى الأول مفهوم العولمة ونعرض فى الثانى للفكر الإسلامى بين الأمس واليوم والغد.

ويجدر التنويه هنا لأن طبيعة البحث فى موضوع هذا القسم توجب بعض الإسهاب وقليل من التفاصيل باعتبار أنه بما يمثله من دراسة نظرية أو قل عموميات لابد من إبرازها فى هذا القسم، وسوف يغنى ذلك عن إعادة تكرارها - عند الحاجة إليها - فى الفصول اللاحقة، وهو ما يفسر استثناء هذا القسم بجزء أكبر من غيره من صفحات هذا البحث.

الهوامش :

(١) راجع د. جلال أمين. العولمة الطبعة الثانية. دار المعارف صـ١٣.

(٢) انظر محمد إبراهيم مبروك. الإسلام والعولمة الدار القومية العربية. مجموعة محاضرات ألقيت فى مؤتمر الإسلام والعولمة.

الفصل الأول

مفهوم النظام العالمى الجديد

تقسيم:

تقتضى أصول البحث أن نتعرض فى هذا المجال، لتحديد معنى النظام العالمى الجديد وتاريخه، ثم بيان بعض وسائله ومظاهر وأخيراً تحديد موقف الفكر الإسلامى منه فى مباحث ثلاثة وذلك على النحو التالى.

المبحث الأول

معنى النظام العالمى الجديد وتاريخه

تنويه:

الواقع أن اصطلاح «النظام العالمى الجديد» وإن كان هو العنوان

المختار لهذا البحث، إلا أنه يعد - فى رأينا - جزءا من ظاهرة أعم وأشمل هى ظاهرة «العولمة».

ذلك أن مصطلح النظام العالمى الجديد أثير لأول مرة فى تصريحات الحكام الأمريكيين خاصة الرئيس الأمريكى جورج بوش إبان انتهاء حرب الكويت مع العراق، وكان المعنى الظاهر لهذا المصطلح أنه النظام الأخلاقى الذى يجب أن يسود العالم الجديد، والذى يوجب تدخل المجتمع الدولى تحت غطاء من الشرعية الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة لحماية أى دولة، بل أى شعب من الظلم أو العدوان، وهذا المعنى فى حقيقته يمثل خداعا للنفس (١) لأن المعنى الباطن له كان تبرير تدخل قوات التحالف الدولى فى الحرب ضد العراق، بيد أن المعنى المستتر ربما كان يحمل أهدافاً سياسية واقتصادية غربية فى المنطقة العربية وإن لم يفصح صراحة عن ذلك، ولكن ما يهمنا فى هذا المجال أن الأخلاق العالمية كمعنى للنظام العالمى الجديد الذى طرح فى هذا الوقت، قد تطور اليوم ليشمل إلى جانب النظام الأخلاقى جوانب أخرى أهم، تتعلق أساسا بالمجال الاقتصادى، وكذا المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية فى إطار مصطلح جديد أطلق عليه وصف «العولمة».

ونحن فى هذا البحث، لن نلتزم بالمعنى الحرفى لمعنى النظام العالمى الجديد كعنوان لموضوع هذا البحث، وإنما لابد لتحقيق الغاية المنشودة منه أن يقوم بحثنا على أساس المعنى الأوسع وهو العولمة، أى الذى يشمل النظام العالمى الجديد بمعناه القديم بالإضافة للأنظمة

العالمية الأخرى ذات الأهمية لموضوع البحث، والتى تدخل اليوم تحت مفهوم العولمة، ولهذا فإننا قد نذكر فى مجال بحثنا مصطلح النظام العالمى الجديد فى بعض المواضع ومصطلح العولمة فى مواضع أخرى كثيرة بغرض الاختصار، إلا أننا ننوه لأننا نقصد فى كافة الأحوال المفهوم الواسع بالمعنى الذى يرمز إليه مصطلح العولمة.

المطلب الأول: معنى العولمة

تعددت الآراء التى قيلت فى بيان معنى العولمة بحسب اتجاه كل رأى وتقييمه أو موقفه من العولمة، فهناك اتجاه لا يرى فى العولمة سوى مساوئها التى تدخل ضمنها كونها محض صورة جديدة من صور الاستعمار الغربى، يتمثل فى محاولة فرض الحضارة الغربية على العالم، بوسائل متضمنة الاغراء بأن هذه الحضارة سوف تنشر العدل والمساواة وتضمن حقوق الإنسان، وأن الحقيقة فى نظر أصحاب هذا الاتجاه، هى أن تلك العولمة لا تتمثل سوى فى الهامبرجر والكوكاكولا ناهيك عن الإنترنت - باعتباره سيئة أيضا - بل وحتى مرض الإيدز، ومحاولة بيع السلع من خلال الجنس، ويصل الأمر لتصوير العولمة بأنها طريق إلى جهنم وليس طريقا إلى الجنة (٢).

بل إن البعض من أنصار هذا الاتجاه وإن كان يعرف العولمة بأنها نوع من الاتحاد بين البشر كافة بهدف تعميم السياسات على حساب التنوعات والخصائص الفارقة للأمم والثقافات، ومع أنه لا يرى فى العولمة سوى أنها الإغراء على إباحة الزنا لإنتاج ملايين من المواليد السفاح وتعميم الشذوذ الجنسى (٣)، إلا أنه يفسر العولمة تفسيرا إسلاميا:

بالقول أن الإسلام هو الرسالة العالمية لكل أجناس الأرض والتى دعت ومهدت إليها كافة الرسالات السابقة، وينتهى هذا الرأى فى تحليله للعولمة «الغربية» أنها مجرد محاولات علمانية كافرة لا تهدف سوى لقمع الإسلام، حتى تزول كل أخطار الاستقلال الفردى والعملى الذى يكفله الإسلام، وتزول كل مقومات التضامن الإسلامى والوحدة العربية؟!

كما يعرفها البعض بأنها شيوع النمط الاستهلاكى الغربى، ومحاولة فرضه اقتصاديا وإعلاميا وعسكريا سيما بعد انهيار المعسكر الشرقى، وأن الهدف منه هو سحق الشعوب وتحطيم الجوانب الروحية للإنسان (٤).

ويعرف الدكتور محمد عمارة العولمة بأنها مجرد القاسم المشترك الذى يجمع بين مختلف الحضارات، ويكون متفقا عليه، وأن سكان القرية الواحدة التى يدعى بأنها سوف تمثل العالم، ستضم الظالم والمظلوم ولن يصبح الناس سواسية، وأخطر ما فيها هو أن محاولة الاختراق والهيمنة الغربية سوف تقنن باسم هذا النظام العالمى، مشيرا لأنه تحت هذه المظلة سوف ينتشر الفساد والعلاقات الجنسية والإجهاض (٥).

بينما يتجه فريق آخر، اتجاها أكثر موضوعية نؤيده، إلى أن مضمون العولمة يتمثل فى التشابك بين الاقتصاد والإعلام، أو التوحيد الثقافى للعلم والذى يتم باستغلال ثورة الاتصالات وشبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال، مع التفاعل بين الثقافات فى

ذات الوقت وأن العولمة تعتمد أساسا على القوة الاقتصادية،، والأخيرة تستند إلى العلم والتكنولوجيا والسياسة والإدارة والتعليم والاجتماع والتعاون الدولى، أى أنها أيديولوجية ليبرالية جديدة، وتكنولوجيا حديثة للاتصالات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن شروط الانضمام إليها فى عالم اليوم، هو تبنى المبادئ التى تقوم عليها وهى مبادئ السوق والاقتصاد الحر وتقليص دور الدولة لحساب القطاع الخاص (٦).

وفى ذات الاتجاه فإن العولمة تهدف لأن يصبح العالم سوقاً مفتوحاً للمنتجات الغربية دون أى حماية للصناعات أو المنتجات الوطنية، التى لا تتمتع بمزايا وإتقان وخصائص المنتجات الغربية، وأن ذلك سوف يؤدى إلى القضاء على دور الدولة وسلطة الحكومات، سيما فى المجال الاقتصادى، لتنتقل هذه السلطة للشركات العملاقة ومؤسسات الائتمان الدولية ، وفى النهاية إذابة شخصيات وخصائص الشعوب لتتفق مع الصورة الغربية الأمريكية (٧).

ويرى الكاتب محمد حسنين هيكل أن العولمة تعنى أننا أمام متغيرات هائلة تصل إلى حد أنها تمثل خاتمة وافتتاحية عصر فى مسيرة التاريخ، وأنه وإن كان ميلاد هذا النظام الجديد مرتبطا بسيطرة أمريكا على العالم فى القرن الواحد والعشرين فإن ذلك لن يثبت طويلا، مستدلا على ذلك بأن الرئيس الأمريكى بوش وإن كان قد استعمل تعبير النظام العالمى الجديد ٢٧٤ مرة فى أحاديثه خلال المدة من أغسطس سنة ١٩٩٠ تاريخ غزو العراق للكويت حتى مارس سنة ١٩٩١ تاريخ تحرير الكويت، فإنه فى الفترة من مارس سنة ١٩٩١ حتى نهاية رئاسته فى يناير ١٩٩٢ لم يذكر هذا التعبير سوى ثلاث مرات (٨).

وأخيرا فإننا نرى أنه رغم صعوبة وضع تعريف دقيق للعولمة أو النظام العالمي الجديد، فإن هذه المصطلحات تنطوى على انفتاح أو تقارب بين دول وشعوب العالم بما يضعف من ذاتية واستقلال كل دولة بغية الوصول بالمجتمع العالمي للانصهار في بوتقة واحدة، أو بمعنى آخر هو اتجاه للتحرر من ربقة الدولة القومية ونظام التخطيط إلى أفق الإنسانية الواسع ونظام السوق الحر، بما يترتب على ذلك من تحرر من الولاء لثقافة ضيقة متميزة، إلى ثقافة عالمية واحدة تتساوى فيها الأمم والشعوب جميعا، وأخيرا تحرر من صور اللاعقلانية الناتجة عن التعصب لأيدلوجية معينة، إلى حياد الثقافة الحديثة وعقلانية العلم [٩].

والنتيجة الحتمية لهذا النظام العالمي الجديد بالمفهوم السابق، هو عدم جدوى الاعتداد بالحدود الدولية للدول أو الاختلافات الحضارية بين الشعوب، ويصبح العالم ككل سوقا حرة من الناحية الاقتصادية، ومبادئ واحدة أو بالأقل متشابهة في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم حضارة عالمية إنسانية واحدة لتحقيق حلم أخير هو أن يصبح العالم بكافة أجناسه أشبه بقرية كونيه واحدة.

المطلب الثاني :تاريخ العولمة

فكرة العولمة باعتبارها تنمو على حساب فكرة الدولة، على النحو الذى انتهينا إليه، ليست وليدة اليوم وإنما يمكن القول أن جذورها الأولى قد بدأت على حد تعبير البعض منذ خمسة قرون تقريبا، بظهور فكرة الدولة القومية محل فكرة الإقطاعية، وكان ذلك متزامنا ومطردا مع بروز التقدم الاقتصادى، ومع زيادة هذا التقدم أصبحت الدولة لا

تستوعب حجم السوق فظهرت الشركات متعددة الجنسيات وحلت فى مجال السوق تدريجيا محل الدولة، حتى أضحى العالم فى نهايات القرن العشرين مجالا أو سوقا لعمل هذه الشركات والتى تبلغ عددها حوالى ٤٠٠ شركة تقريبا (١٠)، ويصل قيمة رأسمالها أكثر من ميزانية مجموعة من الدول النامية، وقفزت تلك الشركات العملاقة فوق أسوار الدولة، فبدأت تتلاشى تدريجيا الحواجز الجمركية أو الأنظمة النقدية، وكانت وسيلة ذلك الاستثمار المباشر داخل تلك الدول بمعرفة هذه الشركات، بمالها من قوة اقتصادية أو سياسية أحيانا، أو من خلال الاتفاقيات الاقتصادية سواء الإقليمية أو العالمية، وأوضح مثال على الأخيرة هو اتفاقية الجات (١١).

ومما يؤكد قدم فكرة العولمة أن منظمة الجات ذاتها وهى أهم مظاهر العولمة قد بدأت باتفاقيات منذ عام ١٩٤٧م (١٢).

أما على الجانب السياسى والثقافى فإنه يمكن القول بأن بداية العولمة بشأنه كان متأخراً نسبياً وكنتيجة للتأثر بالقوة البالغة للاقتصاد العالمى على النحو السالف، وبذلك نرى اتجاه الدول التى كانت تؤثر العزلة كالصين وأوربا الشرقية تتخلى عن ذلك فى اتجاه العولمة ، خاصة فى ظل سيطرة الاقتصاد على العلاقات بين الدول، وبدأت تتفاعل مع الثقافات الأخرى وتتبادل معها المعلومات والأفكار وظهر فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية الترويج لما يشبه العولمة بمفهومها المعاصر من حق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها تمهيدا لدخول الإنسانية فى عصر جديد يسوده السلام والعدل وتحترم حقوق كافة

الشعوب [١٣]، ويحل محل عصر الاستعمار والتوسع، والغريب أن هذه المبادئ كان أول من دعا إليها هو الرئيس الأمريكي ولسون سنة ١٩١٨م، ومع هزيمة النازية والفاشية زاد الترويج لهذه الأفكار من قبل دول الغرب المنتصرة في الحرب الثانية، وكان من أثر ذلك بداية ظهور المنظمات العالمية مثل عصبة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمات الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي ورابطة دول عدم الانحياز، فضلا عن الأحلاف العسكرية كحلف الأطلنطي ووارسو وغيرها، والتي تعد جميعا خطوات في طريق العولمة.

إلا أنه يمكن القول أن الاتجاه للعولمة أخذ شكلا أكثر واقعية وتأثيرا، بعد تفكك الكتلة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول دويلاته وكثير من الدول الحليفة له تدريجيا من النظام الاشتراكي أو الشيوعي إلى الرأسمالية، وما صاحب ذلك من توحد الألمانيتين واندثار الحضارة الشيوعية، وتخاذل أو ضعف دول العالم الثالث أو عدم الانحياز، وبروز الحضارة الغربية والفكر الليبرالي، وقد ترتب على ذلك مانراه الآن مع بداية الألفية الثالثة من تراجع دور الدولة الذي كانت تضطلع به سيما في المجال الاقتصادي، وتخليها عن كثير من مظاهر سيادتها شيئا فشيئا لحساب منظمات أو أشكال أخرى عالمية كالشركات العالمية العملاقة، وأخيرا منظمة الجات [١٤].

وفي نفس الاتجاه وبصورة أعمق، فإنه فيما يتعلق بالجانب الثقافي، فإن ما حدث من ثورة هائلة في الاتصالات في نهايات القرن

العشرين، لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل، بدءا من شبكات الاتصالات، وأجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية ومحطات البث التلفزيوني ثم الإنترنت، والتي أسهمت في نقل الأفكار والمعلومات والأحداث لكافة أنحاء العالم في لحظات ، والتي كان لها الجانب الأعظم في التأثير في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، حتى أصبح العالم معها ـ دون مبالغة ـ أشبه بقرية واحدة.

ويتبين من التطور التاريخي لفكرة العولمة، على النحو السالف أن هذا النظام العالمي الجديد لم يأت بالصدفة، ولم يكن نتيجة لظروف طبيعية أو عادية، بل ولم يحدث بفعل دنياميكية التطور التلقائي للمجتمع العالمي، لا ... وإنما هذا النظام الجديد كان نتيجة لأكثر من عامل أو سبب.

الأول هو: الجهود الجبارة للساسة والمفكرين في الغرب المسيحي منذ أكثر من نصف قرن، والمتمثلة في التخطيط السليم والمنظم والمحكم، وخلال الأجيال المتعاقبة لتحقيق غاية بعيدة هي سيادة العالم من خلال هدف أخير هو إقامة نظام عالمي جديد يتولى الدفة في قيادته وتوجيهه المجتمع الغربي بقيادة أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم الآن.

أما السبب الثاني: وهو مترتب على الأول، فهو عامل التميز أو التفرد الذي يتسم به المجتمع الغربي، بمعنى أن أفراده وجماعاته على السواء، لا تكتفي في أسلوب حياتها بالتقليد ومحاكاة الآخرين أو التكرارا أو الرتابة، فهم ليسوا من الشعوب الروتينية وإنما هم أناس

يتصفون بالتجديد والابتكار فى كل شئون حياتهم بدءا من السلوك اليومى الإنسانى المعتاد، وحتى أبحاثم فى غزو الفضاء، وهم فى هذا المجال يجاهدون لتحقيق التميز، أو المثالية من وجهة نظرهم، ولهذا نجدهم يتطورون بسرعة هائلة ومطردة أكثر من غيرهم من بقية شعوب الأرض.

أما العامل الثالث: فهو الالتزام بالعمل والإنتاج والعلم والتكنولوجيا، وليس الشعارات مما أدى لقوة اقتصادية هائلة مكنتهم من التنقيب عن الثروات فى البر والبحر، وامتلاك القوة العسكرية والترسانات النووية مع الصعود إلى الفضاء وغزو الكواكب الأخرى حتى أصبح دخل الفرد لديهم يوازى أربعين ضعفا من مثيلاتها فى دول العالم الثالث [١٥].

المبحث الثانى

مظاهر النظام العالمى الجديد ووسائله

تمهيد:

يجدر التنويه بادئ ذى بدء لأنه قد يبدو للوهلة الأولى صعوبة التفرقة بين وسائل العولمة ومظاهرها، والواقع أنهما وجهان لعملة واحدة، فوسائل العولمة يمكن فهمها بأنها المقدمات التى يلجأ إليها رواد العولمة، فى سبيل تحقيق النتائج التى يقصدون إليها أو يطمعون فى تحقيقها، والمتمثلة فى مظاهر العولمة، ومن ناحية أخرى فإنه وتأسيسا على ما سلف بيانه فى تاريخ العولمة، من أنها ظاهرة قديمة ترجع بالأقل من الناحية الفعلية لأكثر من نصف قرن، فإنه يترتب على ذلك

تعدد وتنوع وسائل ومظاهر العولمة، بل واختلافها طبقاً لظروف العالم خلال تلك المدة من عمر العولمة وحتى الآن ، وإن كانت هذه الوسائل وتلك المظاهر رغم تنوعها، فإنه يلاحظ سيرها في اتجاه واحد بدأ ضعيفا وعلى استحياء، ثم استمر في النمو والتعاظم حتى بلغ ذروته أو يكاد، مع أوائل الألفية الثالثة، وهو مايمثل أبلغ إشارة لأن هذا الاتجاه لم يأت صدفة أو اعتباطا وإنما له مهندسوه والمخططون له بفكر ودهاء لا يعلم مداه إلا الله عز وجل.

واستنادا لهذا وذاك، فإنه يصعب بل يتعذر أن نعرض في مثل هذا البحث لكافة وسائل ومظاهر العولمة، فذلك يحتاج لمجلدات ضخمة، ولذا فسوف نكتفي في هذا المجال بالإشارة بإيجاز لتلك الوسائل والمظاهر بما يتناسب وحجم هذا البحث مع الإحالة للمراجع المتخصصة بشأنها في موضعه، وعلى ذلك نعرض أولا لوسائل العولمة ثم نتبعها ببيان مظاهرها.

المطلب الأول :وسائل العولمة

الواقع أن وسائل العولمة كثيرة ومتنوعة كما أسلفنا، وهي في جوهرها تنطوي على فكرتين أو عنصرين أساسيين هما فكرتا الترغيب والترهيب، وإن اختلف كل منهما طبقا لظروف المجتمع العالمي منذ نشأة فكرة العولمة وحتى الآن.

ومع بداية نشأة العولمة كان عنصر الترغيب هو الأكثر استعمالا، وتمثل ذلك في عدة وسائل يعد أهمها توثيق العلاقات الدولية ومد جسور التعاون مع الدول والشعوب لاستقطابها بصور شتى تتمثل في

الأغراء بالاستثمارات والأرباح من خلال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى لإخراجها من عزلتها وجرها للانفتاح على العالم [١٦]، فضلا عن مد الجسور فى مجالات العلم والثقافة والسياسة والمجالات العسكرية، من خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية، ومع تطور المجتمع الدولى وبروز العامل الاقتصادى وهيمنته وتأثيره على كافة المجالات الأخرى، اتخذت هذه الوسائل الشكل الاقتصادى المتمثل فى المساعدات المالية والتكنولوجية - فى حدود معينة - والاتفاقيات التجارية وغيرها.

وبعد أن قطعت العولمة شوطاً كبيراً من عمرها، بدأت تظهر فكرة أو عنصر التهديد تدريجيا، مع استمرار عنصر الترغيب، بدءا من قطع المعونات ووقف التعاون مع الدول والشعوب، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية مرورا بالمقاطعة التجارية والإدانة السياسية، من خلال المنظمات الدولية، وأخيرا تطورت هذه الوسائل فى العقد الأخير من القرن العشرين إلى فرض العقوبات الدولية والتهديد باستخدام القوة - ؛كما فى ليبيا والسودان، بعد اتهامها بممارسة الإرهاب أو إساءة معاملة الاقليات، وفى النهاية التدخل العسكرى فعلا كما حدث عند غزو الكويت أو الحرب فى كوسوفا.

ومن الطبيعى أن هذه العقوبات وإن كان يحركها قادة النظام العالمى الجديد، إلا أنهم يلبسونها ثوبا شرعيا تحت ما يسمى بمنظمة الأمم المتحدة، أو القوة متعددة الجنسيات.

ويضاف إلى ذلك صورا أخرى من وسائل العولمة - من نوع خاص - والتى يمكن اعتبارها وسائل ذات تأثير حتمى ومطلق، ونقصد

بذلك ما أنتجته ثورة الاتصالات من شبكات الأقمار الصناعية وأجهزة البث المرئي والمسموع والفاكس والإنترنت وغيرها، وهذه الصورة من وسائل العولمة في نظرنا، أشد تأثيرا من وسائل العقوبات حتى العسكرية منها، لأنها وسائل مفروضة على كل الشعوب والثقافات وتقوم بدور جوهري في تمكين ظاهرة العولمة خاصة في المجال الثقافي، ومن ثم العمل على نشر حضارة عالمية جديدة من خلال دخولها، خلال لحظة من بثها في الغرب، لكل منزل في أفريقيا وآسيا وسائر أنحاء العالم .

وفي النهاية فإن السياحة، والهجرة والعمل بالخارج تعد في نظرنا ضمن الوسائل الأخيرة التي تمارس ذات التأثير لصالح العولمة، من خلال انتقال وتجول حوالي سدس سكان العالم وما يترتب على ذلك من اختلاط كافة الأجناس بصورة يومية وفي كافة أنحاء العالم (١٧) وممارسة البعض منهم حياة عادية مع غيره من الأجناس الأخرى بما يسهم في نقل الأفكار وامتزاج الحضارات، وتأثر كل منها بالأخرى، طبقا لإمكانية كل حضارة ورقيها، ولهذا حديث آخر سيرد في موضعه.

المطلب الثاني: مظاهر العولمة

يمكن القول - على نحو ما أسلفناه - إن مظاهر العولمة تعددت واختلفت بحسب ظروف الفترة الزمنية التي مرت بها العولمة، منذ نشأتها، بحسب ظروف المجتمع الدولي لتتفق تلك الظاهرة وتتواءم مع هذه الظروف، ويمكن التمييز بين مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: بدأت مع نشر فكرة العولمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والدعوة للسلام وبداية عصر جديد بهدف تجنب ويلات

هذه الحرب، وكانت مظاهر العولمة واضحة فى إنشاء عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد.

أما المرحلة الثانية: فهى انقسام العالم لمعسكرين أو اتجاهين أحدهما اشتراكى وله حلف عسكرى هو حلف وارسو، والآخر رأسمالى وله حلفه الأطلنطى، وهى عموما تمثل مرحلة الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة: فهى المرحلة التى بدأت بانهيار المعسكر الشرقى وانفراد أمريكا وحلفائها الغربيين بقيادة السياسة والقوة معا فى العالم، وهنا نلمح أخطر صور العولمة وأهمها وأحدثها، وهى منظمة التجارة العالمية الجات».

ويمكن القول أنه وخلال الفترات الثلاث السابقة فإنه قد ظهرت على هامش النظام الجديد مظاهر أخرى للعولمة، ولكنها أخذت الطابع الإقليمى، وهى كثيرة ومتنوعة حجما وأهمية، بعضها قامت وانتهت والأخرى ما زالت قائمة والثالثة مازالت فى حيز التخطيط، فأما التى ماتت فور ولادتها: فمنها مثلا الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ م واتحاد الجمهوريات العربية ومجلس التعاون العربى.

وأما التى مازالت قائمة: فهى كثيرة وأهمها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة دول مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى ومنظمة السوق الأوروبية المشتركة وتجمع الكوميسا [١٨].

وأما التى مازالت فى مرحلة التخطيط أو التحضير: فمنها مشروعات الشرق أو سطية والمتوسطية.

ونظرا لأن المجموعة الأولى قد ماتت، فلا مجال للحديث عنها، وأن المجموعة الثانية لم يكن لها أى دور إيجابى حقيقى يذكر، فيما عدا السوق الأوروبية المشتركة وهى بعيدة الصلة عن العالم الإسلامى موضوع هذا البحث، فإننا نرى عدم التعرض لها فى هذا الموضع اكتفاء بما سيرد بشأنها فى الفصل الأخير من البحث.

أما بالنسبة للمشروعات التى مانزال تحت الإنشاء، فإن ما يهمنا منها هو مشروعات الشرق أوسطية باعتبارها تتعلق بالمنطقة العربية والإسلامية، ولهذا فسوف نعرض لها بإيجاز على نحو ما سيرد.

أما منظمة التجارة العالمية فإنها فضلا عن كونها أحدث مظاهر العولمة ـ وهو مجال بحثنا ـ فإنها أكثرها قوة، وأهمها تأثيرا، وأعظمها انتشارا، وأخطرها مستقبلا لانضمام معظم الدول الإسلامية إليها، بل يمكن القول إن مستقبل العولمة مرتبط بمستقبل تلك المنظمة ولهذا فسوف نعرض لها بنوع من الإيجاز بما يتناسب ومساحة هذا البحث مع الإحالة للمراجع المتخصصة عند اللزوم.

وعلى ذلك نعرض أولا لمشروعات الشرق أوسطية ثم نتبع ذلك بالتعرض لاتفاقية الجات.

الهوامش:

(١) انظر الكاتب محمد حسنين هيكل مصر والقرن الواحد والعشرين دار الشروق الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٥م.

(٢) فى هذا الاتجاه د. عبدالوهاب المسيرى. الإسلام والعولمة. السابق ص٨٥.

(٣) انظر د. أحمد عبدالرحمن المرجع السابق ص٩١ وفي ذات الاتجاه د. محمد عبدالمنعم البرى نفس المرجع ص١١٢ وأيضا د. مصطفى عبدالغنى. الجات والتبعية الثقافية مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٩م ص١٠.

(٤) محمد إبراهيم مبروك. الإسلام والعولمة. السابق ص١٠١.

(٥) راجع محاضراته في المرجع السابق ص١١٧ وفي ذات الاتجاه د. محمد مورد ذات المرجع ص١٣٤.

(٦) انظر د. علي حبيش. العولمة والبحث العلمي. مشار إليه بكتاب الجات السابق ص٧٣.

(٧) راجع جمال البنا الإسلام والعولمة السابق ص١٤٨ ،ص١٦٢.

(٨) راجع كتابه مصر والقرن الواحد والعشرين السابق ص١٦.

(٩) راجع في نقد هذا الرأي د. جلال أمين. العولمة الطبعة الثانية دار المعارف ص٣١.

(١٠) عادل حسين . الإسلام والعولمة السابق ص٣٨.

(١١) د. جلال أمين السابق ص١٤ وما بعدها.

(١٢) راجع الجات والتبعية الثقافية. د. مصطفى عبد الغنى. مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص٩.

(١٣) انظر د. محمد نعمان جلال العالم العربي عند مفترق. دار المعارف سلسلة أقرأ سنة ١٩٩م ص١٥، ٦٧.

(١٤) راجع محمد حسنين هيكل. السابق ص١٩.

(١٥) راجع د. محمد مورو الإسلام وأمريكا ص١٦.

(١٦) راجع تفصيلا د. جلال أمين. السابق ص١٤ وما بعدها.

(١٧) انظر د. جلال أمين. المرجع السابق ص١٥.

(١٨) تتكون منظمة الكوميسا من ٢١ دولة من دول شرق وجنوب أفريقيا وانضمت لها مصر في ١٩٨/٩/٢٩ وهي منظمة حديثة يجري إعداد تنظيماتها وهيكلها واتفاقياتها وكان آخر اجتماع لها بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٨ بالقاهرة وتهدف إلى توثيق علاقات التعاون بين دول القارة الأفريقية سعيا لإقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وعملة موحدة ومحكمة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، مع التنسيق فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة مع الدول الصناعية ويرجع تاريخ إنشائها لعام ١٩٩٤م.

ويلاحظ أن بعض هذه المنظمات خاصة العربية والإسلامية منها، المنوه عنها عالية ، فإن الدول لأعضاء فيها بدلا من أن تتضامن وتتحد طبقا لشعارات أو مبادئ تلك المنظمات فإنها تحارب بعضها كما حدث بين دول مجلس التعاون العربي وهى العراق من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى أبان غزو الكويت، ونفس الشيء يقع بين دولة العراق وإيران وكذلك سوريا وتركيا أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن المواجهات المستمرة داخل الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: مشروعات الشرق أوسطية

مع بداية عملية السلام فى الشرق الأوسط بتوقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ثم مؤتمر السلام بمدريد منذ سنة ١٩٩١م وما تبعه من معاهدات صلح بين الأردن وإسرائيل ثم اتفاقيات الحكم الذاتي مع الفلسطينيين وآخرها مؤتمر شرم الشيخ فى سبتمبر سنة ١٩٩٩م ومارس سنة ٢٠٠٠م وما أسفرت عنه الجهود المصرية الرائدة بقيادة الرئيس مبارك في إزالة الكثير من العقبات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وظهور بوادر أمل في استمرار العملية السلمية لنهايتها، خاصة في ظل حكومة يهود باراك المعتدلة الحالية في إسرائيل، وما نتج عن اجتماع شرم الشيخ الأخير من موافقة إسرائيل على الانسحاب من المناطق المتفق عليها بالضفة الغربية وإعلان الدولة الفلسطينية، وشروع إسرائيل في إجراءات الانسحاب الكامل من الجنوب اللبناني والمقرر له في شهر يوليو القادم، ودخول مصر والأردن والكثير من الدول العربية والإسلامية في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل،

وبزوغ الأمل في انتهاء حالة الحرب في المنطقة، بعد ثبوت عدم جدواها، وبعد الدمار الذى أصاب منطقة الشرق الأوسط خلال قرن كامل من الزمان، على أثر ذلك بدأ التفكير في اقامة نظام شرق أوسطى جديد يقوم على التعاون الإقليمى في المجالات الاقتصادية في إطار التعايش السلمي بين دول المنطقة، باعتبار أن ذلك يجب أن يكون إحدى ثمرات السلام على غرار ما حدث في أوربا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا بدأت الاجتماعات متعددة الأطراف والتى ساهمت فيها معظم الدول العربية وإسرائيل فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية، وذلك لوضع المبادئ العامة للسياسات الاقتصادية والتنموية التى يتعين أن تسود «الشرق الأوسط الجديد» ومن خلال متابعة نتائج الاجتماعات وما دار فيها يمكن القول بأن هناك أكثر من اتجاه يمكن أن يقوم التعاون من خلالها بين دول المنطقة على النحو التالى [١]:

(أ) مشروع يضم كلا من مصر وإسرائيل والأردن وكانت اجتماعات طابا الخماسية في فبراير سنة ١٩٩٥م دفعا في هذا الاتجاه.

(ب) مشروع يضم الأردن وإسرائيل وسوريا والذى ويطمع في تحقيقه عقب انسحاب إسرائيل من الجولان وعقد صلح مع سوريا من خلال المباحثات الجارية الآن بينهما.

(جـ) مشروع يضم الأردن وإسرائيل وفلسطين.

وفضلا عن المشروعات الثلاث السابقة فإن هناك مشاورات حاليا بين الأطراف المعنية لإنشاء منطقة تبادل تجارى حر، يطلق عليها «السوق الشرق أوسطية» تضم إلى جانب دول المشرق العربى وإسرائيل دولا إسلامية أخرى هى تركيا وإيران وربما دول المغرب العربى (٢).

وهذه الاطروحات الجديدة وإن كانت تتعلق أساسا بالجانب الاقتصادى، إلا أنه من الطبيعي أن يحدث تنسيقا بين دول هذه المنطقة سياسيا وأمنيا فى حدود معينة، بما تستلزمه ترتيبات إقامة تلك المشروعات.

والواقع أن مثل هذه المشروعات على فرض تحقيقها تعد أحد النماذج والأنظمة العالمية الجديدة على المستوى الإقليمى، باعتبارها ناتجة عن التطورات والتفاعلات بين القوى العالمية والمحلية فى إطار العولمة.

ويرى البعض أن إسرائيل تروج لمثل هذه المشروعات لتحقيق تطبيع حقيقى فى العلاقات مع العرب بهدف إنشاء نظم اقتصادية وسياسية جديدة، لتجزئة التضامن العربى وإهدار القومية والوحدة العربية الشاملة، فضلا عن إحكام السيطرة الاقتصادية على المنطقة كبديل للسوق العربية المشتركة (٣).

ونحن لا نؤيد هذا الرأى لأكثر من سبب:

الأول: أن الحالمين بالقومية والوحدة العربية المزعومة فى هذا الشأن، مايزالون يعيشون بعيدا كثيرا عن أرض الواقع الذى يؤكد دوما، أنه حتى فى الظروف العالمية التى كانت سائدة فى القرن العشرين، ،

فإن كافة هذه الأحلام قد تبخرت واندحرت مع التمزقات العربية المستمرة خاصة خلال النصف الأخير من ذلك القرن والتى انتهت بأهم مظهر من مظاهرها، وهى احتلال العراق للكويت وتحالف الدول العربية والإسلامية مع الدول الغربية على القضاء على إحدى أهم القوى العربية والإسلامية الفاعلة وهى العراق، والتى ماتزال آثارها موجودة حتى اليوم والمتمثلة فى قتل المدنيين من المسلمين وتجويع الأطفال فى العراق، فما بالك بالظروف السائدة مع الألفية الثالثة والنظام العالمى الجديد الذى فرض نفسه على حساب القوميات بل وحتى على حساب سيادة الدول ذاتها (٤).

أما السبب الثانى: فهو أن النزعة القومية الحالمة التى تنتاب أصحاب هذا الاتجاه ليس لها أى تأثير فى الواقع، سوى الإسهام فى تذكية النعرة القومية الزائفة على حساب أى تضامن إسلامى يمكن أن يطمع فيه المسلمون ولو فى المستقبل البعيد، آية ذلك أن إسرائيل قد استغلت ذلك بالتقرب لبعض الدول الإسلامية غير العربية وعقدت معها اتفاقيات اقتصادية وتعاون حتى فى المجالات العسكرية كما حدث مع تركيا وغيرها.

ونرى من جانبنا أن مشروعات الشرق أوسطية يجب النظر إليها بموضوعية محاولين إبعاد رواسب الكراهية القديمة مع اليهود، تلك التى نتجت عن الحروب الثلاث معها خلال القرن الماضى، ولنعط لأنفسنا فسحة من التفكير بعقلانية وحياد ودون تعصب - ولو مؤقتا - فى جدوى هذه المشروعات، آخذين فى الاعتبار الأوضاع المثيلة فى

أوربا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتى كانت أطرافها من الجانبين شعوبا وحكومات يعانون من ويلات حرب شبه فانية خربت دولا بأكملها ومزقت الأشقاء فى ذات الدولة، بما عاصر ذلك من نزعات فاشية ونازية، أنتجت حالة من الكراهية والتعصب تفوق مثيلتها فى منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك فكر الأوربيون بعقلانية وفضلوا الاتجاه للسلام والتعاون مع أعداء الأمس، وهو اتجاه تحث عليه كافة الأديان، وما أثمر عنه من ثمرات يجنيها هؤلاء اليوم ويلمسها الجميع، من خلال التحول الجبار فى أوضاع هؤلاء المتصارعين بالأمس ـ خاصة فى ألمانيا ـ من حالة الدمار والتفكك بالأمس إلى حالة النهضة والتوحد اليوم، ليس فقط بين الأشقاء فى ذات الدولة وإنما على المستوى الأوروبى الغربى بالكامل.

غاية ما هنالك أنه يجب، بدلا من الاستمرار فى الشعارات والأحلام الوردية أن نبدأ فورا فى النظر والتخطيط الجيد والتنسيق بين المسلمين أو العرب لمحاولة توجيه الدفة فى إطار تلك المشروعات المطروحة، لما يحقق أكبر فائدة ممكنة مستقبلا سيما وأنه لا يخفى على أحد وجود إمكانيات مادية كبيرة للتكامل بين دول المنطقة من الجانبين فى مجالات الاقتصادى والمياه والتكنولوجيا التى يمكن الاستفادة بها من الأطراف المشتركة فى هذه المشروعات (٥)، بشرط أن نفوق من غفوتنا وبسرعة، ونحاول ولو بأقل قدر ممكن من التنسيق بين الأشقاء (٦)، حتى يكون لنا دور فاعل ومؤثر فيما يمكن الاتفاق عليه لمحاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من الجوانب الإيجابية لهذه المشروعات، ولنعط جميعا الفرصة لأنفسنا فى الفترة القادمة لنرى ما

يمكن أن نجنيه من آثار السلام بالمقارنة لم جنيناه نتيجة قرن كامل من الحروب، وهذا لا يتنافى أبدا مع تعاليم الإسلام إعمالا لقوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) (٧).

وعموما فإنه بالنظر لأن موضوعات الشرق أوسطية ماتزال قيد البحث ولم تبدأ فى الواقع الفعلى فإننا نرى الاكتفاء بهذا القدر فى شأنها.

الهوامش:

(١) راجع المناقشات التى دارت فى الاجتماع الثلاثى بين الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بعمان فى إطار معاهدة الصلح بين الأردن وإسرائيل . المصدر وزارة الخارجية المصرية.

(٢) يلاحظ أنه يوجد حاليا بالفعل منطقة تبادل تجارى حر بين إسرائيل وتركيا بل واتفاقيات عسكرية.

(٣) انظر فى هذا الاتجاه د. محمود عبد الفضيل. الواقع والوهم حول الشرق أوسطية الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥م ص١١ وأيضا د. سليمان المنذرى السوق العربية المشتركة. السابق ص٢٢١.

(٤) يلاحظ أن المرة الوحيدة التى لمسنا فيها شبه اتفاق بين العرب هو الحظر البترولى والتنسيق فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ م والذى قاده المرحوم الملك فيصل، وعلى الرغم من أن هذا الحظر قد أفاد دول البترول العربية وحصلت على نصيب الأسد من نتائجه المتمثلة فى مضاعفة أسعار البترول أكثر من عشر مرات، إلا أن العرب سرعان ما عادوا إلى سابق عهدهم بعد انتهاء الحرب سيما بعد عقد مصر صلحا مع إسرائيل ورغم النتائج الهائلة التى عادت على دول البترول نتيجة توحد كلمتهم فقد ارتدوا مهرولين للتشرزم ورفض السلام بحجة ضرورة القضاء على إسرائيل ومن وراءها وقاد هذا الاتجاه دول الصمود والتصدى، وقد أدى ذلك إلى تراجع أسعار البترول لما كانت عليه وخسارة فادحة لهم وتمزيق الشمل العربى، ومع ذلك هرول هؤلاء فيما بعد للسلام لمحاولة الحصول على جزء مما أتفق عليه الزعيم السادات رحمه الله فى معاهدة صلحه مع إسرائيل.

(٥) راجع تفصيلا فى هذا الاتجاه د. مفيد شهاب فى الكلمة الافتتاحية فى ندوة «مابعد برشلونة» حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوربية المتوسطية الأمانة العامة للجامعة العربية ٩٦/٩/١.

(٦) انظر د. محمد نعمان جلال، العالم العربى عند مفترق طرق السابق ص٨٩.

(٧) آية ٦١ الأنفال.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية (الجات)

ترجع فكرة إنشاء منظمة الجات أساسا إلى عام ١٩٤٦م، عندما بدأ التفكير في إعداد اتفاقية عامة للتجارة والتعريفات الجمركية، وكانت الأهداف الأولى لها تنحصر في الجانب الاقتصادي فقط، حيث كان الهدف هو العمل على دعم التبادل التجاري وتحرير تجارة السلع مع الإسهام في وضع قواعد ومبادئ للتجارة الدولية فضلا عن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء من خلال آلية متفق عليها تقوم أساسا على دعم فكرة تحرير السوق العالمي، وفتح الأبواب أمام حرية التجارة والاستثمار على مستوى العالم بما يستلزمه ذلك من تعهد الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية والإدارية وكافة صور الدعم أو الحماية الوطنية لمنتجاتها وفتح أسواقها أمام بقية الدول الأعضاء دون قيود.

وعلى هذا فقد كان الظاهر في البداية، أن تلك الاتفاقية تتعلق فقط بالمجال الاقتصادي ولا شأن لها بالمسائل المتعلقة بالجوانب الثقافية

أو الفكرية، بيد أنه تلاحظ أن الدول صاحبة فكرة تأسيس المنظمة، وهى أمريكا والدول الصناعية الكبرى، كانت تحرص على شمول الاتفاقية - ولو مستقبلا - لهذه المسائل، وإن كان ذلك بصورة مستترة وعلى استحياء تجنبا لمعارضة الدول الأخرى الاشتراك فى الاتفاقية، بسبب حساسية تلك الجوانب وتعلقها بحضارات الشعوب.

ولهذا فإن الجولات الكثيرة المتتالية التى شهدتها الاتفاقية خلال أعوام ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٧، ١٩٧٣م لم تتعرض لمسألة الملكية الفكرية أو الثقافية .

وقد دخلت المنظمة حيز الواقع من خلال الاجتماع الذى تم فى ١٩٩٤/٤/١٥م بمراكش بالمغرب [١]، والذى حضره عدد ١٢٤ دولة وكذا المجموعة الأوروبية وتم فيه الاتفاق النهائى على تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

وقد تلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصرت فى هذا الاجتماع الأخير على إدراج مسألة الملكية الفكرية والثقافية ضمن بنود هذه الاتفاقية [٢]، والمقصود بها بصفة عامة المحافظة على حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وتم إضافة هذا البند فعلا، ويترتب عليه التزام الدول الأعضاء بفتح أسواقها أمام المنتجات الثقافية بصفة عامة، بما يعنى عدم فرض أى قيود أو إقامة أى حواجز أمام تلك المنتجات من ناحية، مع تقرير عقوبات ضد الأفراد والدول التى تحاول الإفادة من هذه الحقوق دون الرجوع لأصحابها من ناحية أخرى.

ويمكن ملاحظة علة إصرار أمريكا بالذات على هذا البند إذا علمنا أنها أكبر الدول الغربية إنتاجا لهذه المنتجات الثقافية «من مصانعها فى هوليود»، وتمثل جانبا كبيرا من الناتج الأمريكى.

كما يلاحظ أيضا أن فرنسا قد أصرت على عدم الخضوع لهذا البند من منطلق حرصها على المحافظة على هوية السينما والثقافة الفرنسية، فيما أطلق عليه «الاستثناء الفرنسى» بعد أن لاحظت فرنسا أن خضوعها لهذا البند يعنى التزامها بفتح أسواقها أمام صناعة السينما الأمريكية مما يكلفها الكثير ماديا نتيجة رواج الفيلم الأمريكى لدى الفرنسيين أكثر من الفيلم الفرنسى ذاته.

وقد دعا ذلك إلى القول بأنه كان يجب الحصول على استثناء عربى على غرار الاستثناء الفرنسى بهدف المحافظة على الهوية الثقافية لمجتمعاتنا من الغزو الثقافى الغربى، سيما مع وجود تفوق شديد للصناعات الثقافية الأمريكية بالمقارنة بمثيلتها العربية أو الإسلامية، مع انحدار مستوى الوعى السائد لدينا، فى التعامل مع ثقافتنا، أمام الانبهار بالمنتجات الثقافية القادمة من المجتمع الغربى والأمريكى بالذات، ناهيك عن أن مسألة الملكية الفكرية أو الثقافية ستقودنا للخضوع لمسائل أخرى، تدخل فى ذات الإطار كمسائل حقوق الإنسان والديمقراطية (٣).

إلا أننا نرى أن اشتمال الاتفاقية على مسألة حماية الملكية الفكرية هو أمر طبيعى باعتباره من الحقوق المشروعة المنصوص عليها فى القوانين الداخلية لكافة الدول، بل ولها جانب إيجابى، فالاتفاقية مثلا

لم تمنع نقل التكنولوجيا وإنما حرمت سرقتها، وبالتالى يجوز الاستفادة من جانبنا بما توصلت إليه التكنولوجيا الغربية من خلال الاتفاق مع صاحب الحق فى الاختراع أو شرائه منه طبقا للإجراءات الداخلية المقررة فى كل دولة، فضلا عن إمكانية توقيع اتفاقيات ثنائية فى هذا الشأن مع الدول الصديقة للاستفادة من تلك التكنولوجيا فى وقت نحن فى أمس الحاجة إليها فيه سيما وأن بنود الاتفاقية تقرر امتيازات، خاصة للدول الأقل نموا والتى يقل فيها متوسط دخل الفرد من الناتج القومى عن ألف دولار سنويا [٤]، أما الجانب الثقافى أو ما يقال عن انتشار الثقافة أو الحضارة الغربية فى مجتمعاتنا فإننا سوف نرجئ التعرض لهذه الجزئية لموضعه فى الفصل الخاص بالجانب الثقافى من هذا البحث.

وهناك شبه إجماع على أن هذه الاتفاقية سيكون لها تأثير خطير فى الاقتصاد العالمى ، لدرجة توقع معها الاقتصاديون فى العالم بأنها سوف تضيف دخلا سنويا قدرة ٢٣٥ مليار دولار للاقتصاد العالمى و ذلك فى خلال عشر سنوات [٥]، وهو ما دعا معظم دول العالم للإسراع فى الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

وتجدر الإشارة لأن المغرب، وهى دولة إسلامية كانت أول دولة فى العالم توقع على تلك الاتفاقية باعتبارها الدولة المضيفة، كما اشتركت أغلب الدول الإسلامية فى تأسيسها ، نذكر منها من الجانب العربى فقط بالإضافة للمغرب، الجزائر والكويت والإمارات وتونس وقطر والبحرين وموريتانيا.

وبالنسبة لمصر فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥م بالموافقة على الانضمام للاتفاقية والوثيقة الختامية التى تم التوقيع عليها من الدول الأعضاء بالمغرب فى عام ١٩٩٤م بعد أن وافق مجلسا الشعب والشورى عليها (٦).

الهوامش:

(١) راجع د. مصطفى عبدالغنى الجات والتبعية الثقافية تفصيلا فى هذا الموضوع.

(٢) انظر المرجع السابق ص٩.

(٣) راجع د. مصطفى عبدالغنى. الجات. السابق ص٣٢.

(٤) راجع د. مصطفى عبد الغنى السابق ص٣٢.

(٥) المرجع السابق ص٥٦.

(٦) تضمنت الوثيقة الختامية لمنظمة الجات الموقع عليها من الدول الأعضاء بمراكش فى ٩٤/٣/١٥ وبدأ تنفيذها فعلا اعتبارا من عام ١٩٩٥م الإشارة لتحديد الهدف من المنظمة فى تقوية الاقتصاد العالمى والعمل على نحو أقوى للمبادلات والاستثمارات والتشغيل فى مجموع العالم والضمانات المتوقعة للتوسع فى الالتزامات الخاصة بالتخفيضات الجمركية بنسبة تزيد عما اتفق عليه فعلا كحد أدنى وقدرة ٤٠٪، وأن ذلك يعد بزوغ عهد جديد للتعاون الاقتصادى العالمى أكثر عدلا وانفتاحا يخدم رفاهية ورخاء شعوبهم ويؤكد الوزراء المشاركون رغبتهم فى مقاومة الضغوط الحمائية بكل أنواعها وعزمهم على تحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى المجالات التجارية والتقدمية والمالية بما فى ذلك التعاون بين تلك المنظمة وصندوق النقد الدولى والبنك العالمى لهذا الغرض، وأن البلدان السائرة فى طريق النمو اطلعت بدور نشيط فيها مما يسهل إقامة شراكة تجارية شاملة أكثر توازنا واندماجا سيما وأنه تم بالفعل بهذه البلدان تنفيذ إجراءات إصلاح اقتصادى وتحرير ذاتى للتجارة بعد أن كانت تعتمد على الاقتصاد الموجه، وأن الاتفاقية تمنح معاملة متنوعة وتعود بفائدة أكثر للبلدان الأقل نموا، ويؤكدون عزمهم على مواصلة دعم وتيسير الإمكانات المتاحة لهذه ـ البلدان فى مجال التجارة والاستثمار، وأن المنظمة ستبحث دوريا أثر ذلك على

البلاد الأقل نموا والسائرة فى طريق النمو سيما تلك التى تعتمد على الاستيراد لحاجياتها الغذائية وتؤكد على وجوب الحرص على تقديم المساعدات التقنية والدعم لهذه الدول لمساعدتها فى بلوغ أهدافها التنموية.

وقد ألحق بالوثيقة الختامية اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فى الملحق الأول حددت فيها المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها والقواعد والضوابط المقررة بشأن الالتزام بتنفيذ تلك الحقوق من تدابير وعقوبات مدنية وإدارية وجنائية، وتضمن الملحق الثانى الخاص بالتفاهم بشأن القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء تلك المتعلقة بحقوقها والتزاماتها الواردة باتفاقية المنظمة، ونصت المادة الثانية من هذا الملحق على إنشاء جهاز لتسوية هذه المنازعات ومتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات أو أحكام فيها كما تضمنت المواد اللاحقة من الثالثة حتى السابعة والعشرين الأحكام العامة والإجراءات الخاصة بالتوفيق والتحكيم والطعن في الأحكام ومراقبة تنفيذ القرارات والتعويضات المستحقة والإجراءات الخاصة بالدول الأقل نموا الأعضاء فى تلك المنظمة والتي تقرر لها المنظمة رعاية خاصة باعتبارها الطرف الأضعف. راجع تفاصيل هذه الوثائق بكتاب د. مصطفى عبد الغنى. الجات والتبعية الثقافية المرجع السابق.

المبحث الثالث

موقف الفكر الإسلامى السائد من فكرة النظام العالمى الجديد

بعد أن تعرضنا لتحديد معنى فكرة العولمة وتاريخها ومظاهرها ووسائلها بصفة عامة ومجردة، فإنه حتى تعم الفائدة يلزم أن نعرض من خلال هذا الفصل النظرى لتقييم تلك الفكرة أو بمعنى آخر موقف الفقهاء فى المجتمع الإسلامى منها، وننوه فى هذا الموضع، ونحن فى مجال البحث النظرى لأننا سوف نعرض بصورة عامة ومجردة لموقف فقهاء المسلمين من تلك الظاهرة عامة، دون التعرض لموقفهم بشأن الأنظمة أو المشاكل التى ترتبت على تلك الظاهرة فى الواقع العملى، على أن نرجئ التعرض لهذه المسائل للجزء التطبيق كل فيما يخصه من القسم الثانى فى هذا البحث.

والواقع أن آراء فقهاء المسلمين والعرب قد تعددت واختلفت فيما بينها ومرجع ذلك فى رأينا، أن هذه الآراء صدرت عن اتجاهات مختلفة، ومن الطبيعى أن يتأثر رأى كل منهم بالاتجاه الذى ينتمى إليه فى حكمه على فكرة العولمة، حال أن الواجب على كل صاحب فكر أن يتجرد من ميوله ونزعاته عند الحكم على مسألة أو ظاهرة فى أهمية فكرة العولمة، وعلى أى حال فإننا ومنعا من الإسهاب غير المفيد فى هذا المجال، فإننا يمكن أن نرد هذه الآراء إلى اتجاهين رئيسيين، الأول يرفض فكرة العولمة رفضا تاما ويرفض التعامل معها، بينما يذهب الاتجاه الثانى فى تحليله للظاهرة لتأييد التعامل معها، ونعرض بإيجاز لهذين الرأيين ثم نختتم هذا المبحث ببيان رأينا فى الموضوع.

الاتجاه المعارض للعولمة:

ويمثل هذا الاتجاه المنتمون لليمين الأصولى من ناحية وكذا المنتمون للاتجاه اليسارى من الشيوعيين «سابقا» من ناحية أخرى.

ويلاحظ فى هذا المجال ظاهرة غريبة، وهى أن أصحاب هذا الاتجاه، رغم اختلافهم من حيث المبدأ طوال نصف قرن، منذ بداية انقسام العالم إلى معسكرين وبروز الشيوعية فى منتصف القرن العشرين وحتى بداية شيوع فكرة العولمة، فقد اتفقوا لأول مرة، فى موقفهم من العولمة، ومرجع هذا الاتفاق بينهما لا يخفى على أحد فكلا الاتجاهين يناصب عداءا قديما ومازال مستمرا لأمريكا والغرب بصفة عامة فأصحاب الاتجاه الأصولى يصفونهم «بالكفار وأصحاب الاتجاه الشيوعى يصفونهم «بالامبريالية» ولما كان الخصم اللدود للطرفين هو

الذى يقود الترويج ومحاولة فرض النظام العالمى الجديد، فإنه من الطبيعى أن يلتقى الطرفان على مبدأ معارضة ذلك النظام الجديد.

وفى هذا المجال يرى الدكتور محمد عمارة أن العولمة هى محض هيمنة غربية تقنن باسم الشرعية الدولية والنظام العالمى بمحاولة فرض قيم وثقافة الغرب على كافة الدول والحضارات الأخرى، بما تحتويه هذه القيم من انحلال خلقى وشذوذ حضارى، وأنه لا مجال لتعاون متبادل بين المسلمين والغرب لأن ذلك يعنى التعاون بين رجل عاجز وأسد، وأن محاولة الغرب فرض هيمنته على المسلمين تحت ستار العالمية يرتبط تاريخيا بموقف الحضارة الغربية منذ بداية المواجهة بينها والحضارة الإسلامية [١].

ويرى الدكتور محمد مورو أن العولمة مجرد خديعة كبرى، يتم بها تبرير الهيمنة ورغم اعترافه بالتفوق التكنولوجى والسيادة العسكرية والاقتصادية والسياسية للغرب إلا أنه يرفض أن يكون ذلك مسوغا لفرض إرادتهم علينا رغم وجودنا فى حالة هزيمة تقنية وهبوط إسلامى [٢].

كما يرى الدكتور محمد عبد المنعم البرى أن العولمة لا تخرج عن كونها محاولة لنشر أمراض الغرب المستعصية، من خلال تصدير الأغذية الفاسدة إلينا، وأن التكامل الاقتصادى الذى يرجى منها لا يعدو سوى أن يكون محض إذعان للغرب، وأنه رغم تخلفنا وفقرنا فإنه يكفى «أن رأيه الحق مازال ترفرف فى كل مكان» ويكفى أن نتميز عليهم بكتابنا ...؟ [٣].

وفى نفس الاتجاه [٤] يرى البعض أن الإسلام هو الأيديولوجية الوحيدة القادرة على قيادة العالم وإنقاذه من مظاهر العولمة التى هى طريق جهنم وليس طريق الجنة وأنها سوف تؤدى فى النهاية للموت الزؤام [٥].

الاتجاه الثانى:

أصحاب هذا الاتجاه يميلون للمذهب الليبرالى، ويتضح من آرائهم أنهم أكثر موضوعية من سابقيهم، فهو لا يصدرون أحكاما مطلقة فى شأن فكرة العولمة، وانما يصرحون بأن هذه الظاهرة أصبحت حتمية ولا يمكن التغاضى عنها، ويجب التعامل معها وإن اختلفت تصوراتهم فى كيفية هذا التعامل[٦].

فيرى البعض أن العصر الحاضر لم يعد يسمح بالانغلاق واهمال مايجرى خارج العالم الإسلامى، أو التغاضى عن مواكبة التطور ومحاولة اللحاق به، وهو مايوجب فتح أبواب الحوار والتعامل مع الآخر فى ظل هذا النظام العالمى الجديد، لأننا فى حاجة للحوار مع الآخر أكثر من حاجته للحوار معنا، ولا يجوز التعلل بأنهم يخالفوننا فى الدين، فإن ذلك لايمنع من أن نأخذ عنهم كل ما هو مفيد ونحاول استثمار هذه الظواهر الحديثة والتعامل معها، سيما وأن فكرة الدولة القومية بالتصورات القديمة لم يعد لها محلا، ويجمع أصحاب هذا الرأى على ضرورة تسلح الأمة الإسلامية بالعلم والاعتماد على التكنولوجيا فى تنمية الموارد ، مع لم شمل المسلمين واتحادهم حتى يكونوا قوة مؤثرة فى بداية القرن الواحد والعشرين ليتمكنوا من التعامل مع النظام العالمى الجديد [٧].

وفى هذا الاتجاه يرى الدكتور أحمد صدقى الدجانى ضرورة التعامل مع العولمة، واثقا من أن حضارتنا الإسلامية قادرة على التغلغل داخل الدائرة الغربية ذاتها، التى تسيطر عليها العولمة، خاصة أن لديهم قيم تتفق مع قيمنا، وسوف تنتصر تلك القيم المشتركة على مساوئ العولمة التى يدعو لها الاتجاه العلمانى، بل إن الحضارة الإسلامية هى المرشحة مستقبلا لقيادة العالم باختياره، بل يصل البعض فى فكره داخل هذا الاتجاه إلى حد تصور أن مصير العالم سيظل مظلما لن تنفعه عولمة ولاغيره، وأن الأمل الوحيد هو ببزوغ «فجر جديد» يتمثل فى نجاح الثورة فى البلدان الإسلامية ضد الجاهلية والظلام فى الغرب، وواضح أن مثل هذه الآراء المتطرفة هى أساس مايردده البعض من أن الإسلام أصبح العدو الأوحد للغرب (٨).

رأينا فى تقييم العولمة:

الواقع أنه يجب أن نلتزم بالموضوعية ونخاطب الواقع عند حكمنا على تلك الظاهرة، ونحن لسنا من المفتونين بالحضارة الغربية وكفاءتها وما حققته من نجاحات خاصة فى مجال القوة الاقتصادية والثروة، ولكننا فى ذات الوقت لا نكره تلك الحضارة، ولايجوز أن نناصبها العداء.

والعولمة فى نظرنا ليست مجرد انتصار للعلمانية على الدين، أو محض قهر يمارسه الغرب ضد المسلمين، فهذه شعارات آن الأوان للتخلص منها.

ولا يجوز التسرع بالحكم بنظرة ضيقة أو التعميم فى هذا المجال، وإنما يجب النظر فى كل حالة على حدة، وفى هذا المجال فإنه يحسن بنا أن نشير للحقائق العالمية الواقعية الآتية:

(١) انهيار الكتلة الشرقية السابقة برئاسة الاتحاد السوفيتى، بل واتجاهه وبشدة صوب النظام الرأسمالى الغربى.

(٢) سيطرة القطب الأوحد برئاسة أمريكا على مقاليد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم واتجاهه لفرض مفاهيمه وسياساته على كافة دول العالم.

(٣) بزوغ محاولات يمكن أن نطلق عليه «العولمة الإقليمية» بين القوى الاقتصادية الكبرى التى برزت بصورة عظمى على الساحة العالمية، للتكتل فيما بينها، مثل تجمع الاتحاد الأوروبى أو الأسيان والتى ظهرت أخيرا كنمور اقتصادية حديثة.

(٤) ترتب على ذلك أن هناك مناطق أو دولا معينة باتت مهدده بأن تترك فى العراء، سيما تلك التى مازالت عاجزه عن تفعيل أنظمتها الاقتصادية.

(٥) انتشار ثورة الاتصالات والتكنولوجيا بصورة هائلة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العالم.

(٦) بروز قيم عالمية جديدة أو مشاكل مشتركة تتعلق بحقوق الإنسان أو المخدرات أو الإرهاب أو تلوث البيئة.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننوه فى البداية أن العولمة أصبحت ظاهرة مفروضة على العالم كله، سواء على الدولة الأوربية ذاتها أو دول شرق

أو جنوب آسيا أو المجتمع الإسلامى وهذه حقيقة يجب أن نقر بها، إن العولمة آتية لنا من خلال الهواء الذى نتنفسه [٩].

فالعولمة آتية من مشاهدة بث محطات التليفزيون الأمريكى والغربى وغيرها من دول العالم من خلال الأقمار الصناعية، بما يتضمنه من مظاهر الثقافة والسلوك لديهم.

والعولمة أن تستعمل الأجهزة الحديثة مما يصنع فى اليابان والصين، من الإبرة حتى الإنترنت والكمبيوتر.

والعولمة أن تعيش أو تتعايش مع أصحاب الديانات والحضارات الأخرى من الأجانب، من كافة الدول، من خلال السفر للخارج للعمل أو السياحة أو الهجرة.

والعولمة أن تتعامل تجاريا كمنتج أو مستهلك مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، سواء مباشرة أو من خلال اتفاقيات، كالجات مثلا.

ثم إن العالم كله يتجه نحو الدخول فى النظام العالمى الجديد حتى أولئك أصحاب الأيديولوجية الشيوعية رغم عداتهم أكثر منا للغرب.

فهل باستطاعتنا الانغلاق والتقوقع فى القرن الواحد والعشرين، كمجتمع إسلامى حتى لا ندخل فى العولمة؟ بالطبع الإجابة بالنفى، كما أننا لا نستطيع كمجتمع إسلامى، وليس لدينا القدرة - على الأقل فى الوقت الراهن - للمواجهة مع الدول القائمة على فكرة العولمة.

ففى كل هذه الأحوال، نحن مجبرون على التعامل مع هذه الأنظمة والاطروحات السائدة، ومن خلال تعاملنا معها سوف نقارن ما نحن فيه

بما لديهم، سوف نتعرف على أحوالهم ونخضع للكثير من أنظمتهم ونتأثر بحضارتهم، وسوف نتساءل هل نسايرهم ونكتسب صفاتهم.. وهل ذلك يتنافى مع ديننا وحضارتنا أم لا؟

ويلاحظ هنا أنه كلما كانت الدولة أو المجتمع ضعيفا اقتصاديا وثقافيا، كان أكثر خضوعا للنظام العالمي الجديد [١٠] ويلاحظ أننا كعرب ومسلمين، دأبنا على ألا ننفعل بالأحداث العالمية إلا بعد فوات الأوان، وهو ما أدى لوجود فاصل تاريخي كبير بين مسيرتنا ومستوى نهضتنا ومثيلتها في المجتمعات المتقدمة، فهل نظل في سباتنا في مواجهة هذا النظام الجديد، ونشغل أنفسنا بالجدل والسفسطة، دون أن ننفعل بالإحداث في حينها حتى يفوت الأوان كعادتنا؟

وفى رأينا أن العولمة ليست خيرا محضا ولاشرا خالصاً، وإنما لها آثار إيجابية وجوانب سلبية [١١]، ومن الواجب علينا أن نتعامل معها، إيجابا وسلبا، أخذاً وعطاء، فنأخذ بما يفيدنا ونتجنب مالا يتفق مع ظروفنا وحضارتنا وديننا، ويجب كمجتمع إسلامى أن نسرع اليوم قبل الغد في بحث كيفية هذا التعامل، مع علاج ما قد ينتج عن هذا التعامل من سلبيات.

وسوف نعرض فيما يلي لبعض سلبيات العولمة وإيجابياتها بصورة عامة وبإيجاز، وكيفية التعامل معها أو معالجتها، على أن نرجئ الحديث عن تفاصيل مواجهة هذه المشاكل لمواضعها في الجزء التطبيقى من هذا البحث.

فالعولمة في جانبها السلبى تعنى هيمنة الغرب على السوق العالمى بما له من قوة، ولكنها تعنى في ذات الوقت إمكانية التعاون في

المجالات التكنولوجية، وهى عماد الإنتاج والنهضة، ثم إن الغرب يسيطر حاليا على أسواقنا بالفعل بدون عولمة، وبالتالى فلن نخسر كثيرا فى هذا المجال، بل ستكون حرية المنافسة أدعى لأن ننهض فى إتقان صناعتنا ومنتجاتنا حتى يمكنها أن تجد مكانا لها بهذا السوق، سيما وأن العولمة تسير فى اتجاه تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا الحديثة من مراكزها فى الدول المتقدمة إلى كافة أنحاء الأرض،، وهو ما يؤدى لزيادة هائلة فى الإنتاج.

وفضلا عن ذلك فإن مقولة الهيمنة الاقتصادية للغير علينا ليست قاعدة مطلقة كما يتصور البعض، لأنهم يحتاجوننا فى الوقت الحاضر، على الأقل كسوق لتصريف منتجاتهم ، ومعطيات السوق توجب عليهم مراعاة شروطنا، والدليل على ذلك أن جماعات رجال الأعمال فى أمريكا تضغط الآن لعدم تطبيق قانون حماية الاقليات المسمى بقانون «وولف» المقرر إصداره هناك، على دولة الصين، بسبب تجارة بخمسين مليار دولار، هم فى حاجة إليها فى أمريكا، خلال تعاملهم تجاريا مع الصين.

وإذا كانت العولمة تعنى الحرية الاقتصادية، وهو ما من شأنه التفاوت فى الثروات والدخول بين الأمم والأفراد، فإنه من الممكن مواجهة ذلك بتطبيق المبادئ الإسلامية المقررة بشأن التكافل الاجتماعى وعدالة التوزيع، من خلال أنظمة جيده للضرائب والزكاة وغيرها (١٢).

وإذا كانت العولمة قد يترتب عليها غزو ثقافى ونشر للحضارة الغربية، بما تشمله من مبادئ أهمها الانحلال الأخلاقى، والاختلاف

العقائدى، فإن ذلك مردود عليه كما ذكرنا، بأنه فى هذا المجال بالذات لن نستطيع أن نغلق علينا الأبواب، بل سوف نسمع ونشاهد ونتعامل مع هذه الثقافة، شئنا أم لم نشأ، حتى ولو لم نتعامل مع العولمة، ويمكن مواجهة ذلك بالتربية السليمة ونشر الوعى الإسلامى والقيم الدينية لدى أفراد وجماعات المسلمين، وترسيخ قواعد الإيمان الحقيقى، الذى يمكن أن يحمينا من أى تيارات فاسدة.

ثم إنه ليس هناك خوف على ديننا، فالإسلام ليس ضعيفا لدرجة سهولة تأثر أتباعه بأفكار غيرهم، وإنما هو دين عالمى حضارى أكثر من أى دين أو حضارة أخرى، ولقد ضمن الله عز وجل ذلك إلى يوم القيام (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)، بل إن العولمة فى هذا المجال يمكن أن تسهم فى نشر الإسلام، إذ سيكون لدينا الحرية طبقا للنظام العالمى الجديد، فى بث البرامج الدينية الموجهة للعالم كله، وبذات الوسائل التكنولوجية التى اخترعها الغرب أنفسهم، وبالتالى سيصبح فى أيدى الدعاة وسائل للدعوة والتبليغ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أبعد مدى وأكثر تأثيرا من أى وسيله لدينا، فى نشر حضارتناالإسلامية، وإبراز تفوقها فى الدين والدنيا لكل أجناس الأرض، بل يمكن القول أن ذلك أصبح الجهاد الحقيقى فى عالم اليوم (١٣).

وأخيراً فإن الحضارة الغربية، ليست كلها سلبيات كما يعتقد البعض، وإنما فيها الكثير من الإيجابيات، التى يمكن أن نتأثر بها ونفيد منها، فلديهم من السلوكيات المتحضرة ...، تقديس العمل وإتقانه، واحترام المواعيد والأمانة، والاهتمام بالعلم والعلماء، واحترام آراء وحريات

الآخرين والاهتمام بالنظافة واحترام قواعد المرور، بل وحتى في عاداتهم المتعلقة بعدم الإسراف في الطعام والشراب، والبذخ في اقتناء أي وسائل كماليه ليست لازمة لهم، «انظر لما صرح به العالم المصرى د. أحمد زويل من أن نسبة اقتناء السيارات المرسيدس والتليفون المحمول لدينا في مصر أكثر منهم في أمريكا، ولديهم أيضا الكثير من الفنون الراقية، في مجال الموسيقى والأدب والشعر والدراما والأفلام الهادفة، التي تسمو في الكثير منها، عما انتشر لدينا في الفترة الأخيرة من خزعبلات وخلاعة وإسفاف في الأعمال الفنية (١٤).

الهوامش

(١) راجع الإسلام والعولمة السابق ص١١٧، د. مصطفى عبد الغنى المرجع السابق.

(٢) انظر الإسلام والعولمة السابق ص١٣٤.

(٣) راجع مقاله في المرجع السابق ص١١٢.

(٤) انظر د. إسماعيل صبرى عبدالله مجلة عالم الفكر العدد الثالث والرابع ص٤٦٨ وما بعدها .

(٥) راجع في ذلك كل من عادل حسين. العولمة وصراعنا مع الغرب، ومحمد إبراهيم مبروك ود. أحمد عبدالرحمن المرجع السابق، د. عبد الوهاب المسيرى العولمة والشرق أوسطية، د. سعيد الدسوقي. العولمة وقضايا التقنية ذات المرجع الإسلام والعولمة. السابق ص٦١ وما بعدها.

(٦) في هذا الاتجاه راجع د. جلال أمين المرجع السابق ص٣٢، د. محمد نعمان جلال السابق ص١٠

(٧) راجع في هذا الاتجاه د. مجدى قرقر ص٢٧٠ طلعت رميح ص٥٧، د. محمد السيد الجليند ص٤٢ في الإسلام والعولمة السابق.

(٨) راجع في ذلك منير شفيق مشار إليه في الإسلام وأمريكا السابق ص٦٤، ٩٧ وانظر في ذات الاتجاه د. محمد عابد الجبرى مجلة الكلمة العدد ١٩ سنة ١٩٩٨ م ص٧ وتجدر الإشارة لأن البعض في الغرب مثل الكاتب الأمريكي الياباني «فرنسيس فوكوياما» يعتبر العولمة نهاية

التاريخ الإنساني وأصدر فعلا كتابا يحمل هذا العنوان. راجع الإسلام وأمريكا المرجع السابق ص٥٧.

(٩) راجع في ذلك د. جلال أمين المرجع السابق ص١٢٧.

(١٠) انظر الجات د. مصطفى عبد الغنى ص١٠.

(١١) قارن د. طارق حلمي الإسلام والعولمة ص٧٧ وأيضا الكاتب محمد حسنين هيكل السابق ص١٦.

(١٢) راجع في ذلك الشيخ محمد متولى الشعراوى. زكاة الورعين مكتبة التراث الإسلامي.

(١٣) انظر جمال البنا كلمة في مؤتمر الإسلام والعولمة بحزب العمل مرجع الإسلام والعولمة ص١٤٦

(١٤) قارن في ذات الاتجاه د. جلال أمين العولمة ص ٣١ السابق.

والغريب أن الكثير من المثقفين في المجتمع الإسلامي يتخوف من العولمة، وقد جمعتني الظروف بالدكتور حسن جاويش ـ وهو أستاذ المخ والأعصاب بطب الزقازيق ومن العلماء الأكفاء في مجال تخصصه، فضلاً عن كونه صاحب فكر ـ(وكان ذلك على أثر توتر عصبي أصابني آخر فبراير ٢٠٠١ حال تعرضي لفصل أحوال المسلمين اليوم بهذا البحث، وتناقشنا في موضوع العولمة وفوجئت به يقول إنه ضد العولمة، فداعبته قائلاً إنني أعرف عنك التدين، لكنني لا أعتقد أنك تنتمي للأصوليين فرد بالنفي قائلاً إنه ينظر للعولمة من الناحية الاقتصادية لأننا في ظل العولمة سوف يلتهموننا الغرب لتدني مستوانا عنهم بكثير ولن نصل لما هم فيه قبل أربعين سنه على الأقل، فقلت له يا سيدى إن ما تقوله صحيح، وهذا كما يقولون هو «مربط الفرس» إننا اليوم أدنى منهم بمراحل وهم ـ بدون عولمه ـ يبتلعوننا وبالتالي فلن تأتي العولمة بضرر جديد لنا، ومن ثم فمن الأفضل أن ندخل العولمة لأننا في ظل التلاحم معهم سيكون ذلك حافزاً لنا على النهوض في المجالات التي يمكن أن نفلح فيها ونتقنها، والتي تتناسب مع ظروفنا البشرية والمادية وسوف تجبرنا العولمة على التطور والتميز، حتى نحاول اللحاق بهم ومنافستهم، بما يقتضيه ذلك من إتقان لعملنا وصناعتنا ومنتجاتنا ... وقلت له إن الحكمة تقول إن الأفضل لي أن أكون فرداً عادياً في جماعه ناهضه، من أن أكون سيداً لجماعه متدنية، كما أن الصانع أو التاجر أو المزارع الخائب لو استمر في بيع منتجاته الرديئة في سوق محدودة للتجزئة تجمع غيره من ذات المستوى، لن ينصلح حاله إذ سيعتقد أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان، ولكن لو أجبرته على أن يعرض بضاعته في سوق أوسع يحوى اكفأ المنتجين وكبار التجار وأفضل البضاعة، فسوف يحس بمستوى إنتاجه الهزيل، وسوف يجبر على النهوض

والتحسن والإتقان حتى يستطيع المنافسة، وحتى لا يعلن إفلاسه، وعلى فرض أننا لن نصل لمستواهم قبل أربعين سنه، فإن هذا هو بالفعل ما نجاهد من أجله في هذا البحث تقريباً، ذلك أنني لا أطمع ولا أزعم بأننا سنغير أحوالنا بين يوم وليله، وإنما يكفي أن يحقق أولادى ما عجز جيلي أو جيل آبائي عن تحقيقه، فإذا كان غاية ما سنصل إليه في جيلنا الحالي هو مجرد الركوب في آخر عربه بالدرجة الثالثة بقطار النظام العالمي الجديد، فسوف أكون راضياً وأتحمل ذلك، لأعد أبني لموضعه في الدرجة الممتازة، أو الأولى على الأقل في ذلك القطار، فقال الدكتور جاويش.. إن ابنى طبيب يعمل بألمانيا ولن يستطيع العودة للعمل في مصر في ظل منافسة الأطباء الأمريكان أو الأجانب لو تم بناء المستشفى العالمي المقرر افتتاحه بالقرب من مدينة القاهرة قريباً فقلت له إن ابنك لو علم أن الذين سينافسونه فور عودته لمصر أطباء بكفاءة زملاءه الغربيين فسوف يشمر عن ساعده من الآن ويجتهد، ولابد أن سينهض وسوف يتمكن من منافستهم بل والانتصار عليهم، لأننا لا ننقص عنهم شيئاً كبشر، بل لدينا العقول الجبارة التي لو أخلصت وتمسكت بالعلم وأخذت بالاسباب لتمكنت من التميز على غيرها ولديك خير مثال على ذلك وهو العالم الدكتور أحمد زويل.

الغريبأنني بعد أن انتهيت من حديثي وغادرت العيادة إلى بلدتي كفر صقر بالشرقية، سمعت أحد الدعاة الجهابزة من جماعة الأخوان، يتحدث في حماس شديد في محاضرة وعظ بحفل عزاء ببلدتي قائلاً «لا تجر وراء الرزق لأن ما كتبه الله لك سيأتيك حتى بيتك.. وإذا كنت عايز تحرز الرضا والفلاح = والنجاح في الدنيا والآخرة، فما عليك إلا الإكثار من الصلاة والصيام وقراءة القرآن مجتهداً في زيادة صلاة النوافل والناس نيام والدعاء إلى الله موضحاً آيات معينة إحداها لجلب الرزق والأخرى لنزول المطر، وثالثة ليبارك الله في أطفالك ويضمن لهم مستقبلهم ورابعه للشفاء من السرطان وخامسةج وسادسة.. إلخ فتساءلت وفي نفسي حسرة..... ربما أن هذه هي العولمة الحقيقية؟!!

اللهم لا حول وال قوة إلا بالله.

الفصل الثانى
الفكر الإسلامى وأثرة فى أحوال المسلمين بين الماضى والحاضر والمستقبل

تمهيد :

يقول المولى عز وجل (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) (١).

ويفهم من هذه الآية الكريمة أنه بقدر إيمان المسلمين وتمسكهم بالمبادئ الأساسية للإسلام، وبقدر إخلاصهم فى العمل تنفيذاً لهذه المبادئ والقيم العليا لهذا الدين العظيم، بقدر ما يفتح الله عليهم من بركاته ويرفع من شأنهم بين كافة الأمم فى جميع المجالات.

والإيمان بالله ليس مجرد اعتقاد، وإنما هو بذات القدر عمل كحديث الرسول صلى الله عليه وسلم (ليس الإيمان بالتمنى ولكن ما وقر فى القلب وصدقة العمل) (٢)

والفكر الإسلامي - في مجال هذا البحث يشمل ذات المعنى، وليس المفهوم الحرفي لهذا المصطلح، فهو يشمل عقل المسلمين وعملهم حكاماً ومحكومين، أقوالهم وأفعالهم، معتقداتهم وسلوكهم، منهجهم الفكري والعملي، فالمسألة وجهان لعمله واحدة.

ومن ثم فإنه كلما كان الفكر الإسلامي قوياً ومستمداً من الأصول الكلية للإسلام ونابع من فهم حقيقي لقواعده، ولازمه عمل مخلص تنفيذاً للمعاني الحقيقية للإسلام، والمقاصد الرئيسية له، كلما انعكس ذلك على أحوالهم، في كل زمان ومكان.

وتأكيدا لذلك فإننا سوف نتناول في هذا الفصل أحوال الفكر الإسلامي بين الماضي والحاضر والمستقبل، كي نقف على مدى أهمية هذا الفكر وتأثيره على أحوال المجتمع الإسلامي، فيما بين قوته وضعفه، وذلك بغرض المقارنة بين أحوالنا بين الأمس واليوم، وصولاً لتحديد الأسباب التي تؤدي لضعف أو تخلف المسلمين، ومحاولة علاجها، باستخلاص القواعد أو الشروط الواجبة لنهضتهم.

ويجدر التنويه في هذا الموضع أيضا، لأن تناولنا لهذه المسائل سوف يتقصر على التعرض لها بصفة عامه ومجردة، باعتبار أن هذا الموضع من البحث يدخل ضمن العموميات أو الجانب النظري، وأن التعرض لتفاصيل مسائل أو مشكلات بعينها، سوف يكون محله الجانب التطبيقي من الفصول اللاحقة.

كما ننوه أيضا لأننا إذ نبحث في مسألة الفكر الإسلامي، سواء في هذا المبحث أو في الفصول اللاحقة، فإننا لا نقصد فكرا إسلاميا سائدا في بلد أو دولة إسلامية معينة دون غيرها.

وإذا كانت مصر الإسلامية هى الدولة الرائدة، وواجهة العالم الإسلامى، قديما بدحضها لجحافل التتار وجيوش الصليبيين، بعد أن استسلم لهم أمراء وحكام آخرين، وحديثا بقيادتها للدعوة الإسلامية بأزهرها وعلمائها، وبما خسرته من ثمانين ألفا من الشهداء فى حروب ثلاثة مع اليهود لحماية المقدسات الإسلامية فى فلسطين [٣]

وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلغة عربية وعلى رسول عربى وفى مجتمع عربى، إلا أننا لا نؤيد ما يذهب إليه البعض من محاولة الترويج للقوميات، بما يعنى من التفرقة بين المسلمين، ما بين عربى وعجمى، فالإسلام لم يأت للعرب فقط وإنما هو دين عالمى (أن أكرمكم عند الله أتقاكم) [٤]، وبالتالى فإننا فى هذا البحث إذ نعرض لمشكلة أو حالة أو مسألة إسلامية فى بلد ما فإننا لا نقصد التخصيص، بل التعميم، واضعين نصب أعيننا المجتمع الإسلامى ككل فى مشارق الأرض ومغاربها، باعتبار أننا جميعا فى سلة واحدة فمصلحة المسلمين مشتركة وأهدافهم واحدة، ونهضة أو تخلف بعضهم فى مكان ينعكس أثرة على البعض الآخر فى أى مكان آخر من الأرض الإسلامية، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة لأنه يتعذر على أى باحث ألا يتأثر فى بحثه بظروف المكان، أو الوطن الذى يعيش فيه، وبالتالى فإن الباحث كمسلم يعيش فى مصر ـ وهى دولة عربية، فإنه من الطبيعى أن تجد أن لغة البحث، واستدلالاته والكثير من نتائجه، سوف يغلب عليها ـ أحيانا ـ التركيز أو التأثر بالظروف المحيطة بالمجتمع الإسلامى فى مصر أولا، باعتبارها دولة أو مجتمعا إسلاميا يسرى عليه ما يسرى على بقية المجتمع الإسلامى فى كافة دول العالم، وهذا لا يعنى كما أسلفنا أى

تفرقة بل نؤكد ثانية، على أن المقصود هو الفكر الإسلامى والمسلمين بصفة عامه (٥).

وعلى ذلك نعرض أولا للفكر الإسلامى وأثره فى أحوال المسلمين فى الماضى ثم فى الحاضر وأخيرا فى المستقبل فى مباحث ثلاثة على النحو التالى:

الهوامش

(١) آية ٩٦ من سورة الاعراف

(٢) حديث شريف

(٣) باعتراف الرئيس ياسر عرفات فى الاحتفال بتوقيع اتفاقية المرحلة الثانية من الحكم الذاتى مع إسرائيل.

(٤) آية ١٣ سورة الحجرات.

(٥) يقول الشيخ حسن البنا «لقد نشأ الإسلام عربيا ووصل للأمم عن طريق العرب وجاء كتابه بلسان عربى مبين، وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان، فالعرب هم أمة الإسلام الأولى ن وشعبه المتميز، ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة العرب ونهضتها، وليس فى الدنيا جامعة أقوى من جامعة تجمع العرب بالعرب، فاللغة واحدة والأرض واحدة والآمال واحدة والتاريخ واحد، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها» مشار إليه فى الإسلام والعروبة د. محمد عمارة دار الشروق سنة ١٩٨٨ م ص ٨٨.

المبحث الأول

فى الماضى

عندما ظهر الإسلام كان العرب في الجزيرة العربية آنذاك صحراء عاريه.. وبادية وكهوف.. وأصنام وأزلام.. يعتريهم الجهل والفقر والبدائية، وتحكمهم الفوضى والانحلال، وفى الشام والعراق وسوريا ومصر، كانوا يخضعون لإذلال وتسلط الإمبراطورية الرومانية الشرقية من جهة، وجحافل الفرس من ناحية أخرى [١].

وجاء الإسلام بمعجزاته العظمى بما شاد من عالم، وما رفع من قيم وبما أضاف إلى الحضارة الإسلامية من أرصدة لا تفنى، من خلال الدنيا الإسلامية التى أيقظها وأخرج خبأها النفيس، وجمع شعبها المتبعثر تحت رايته وإيمانه.

ومع انتشار النور عبر الإسلام، إذ الدنيا تدور فى فلكها وإذ بها تنجب الحكام العادلين، والفلاسفة الحكماء، والدعاة الناصحين،

والعباقرة والعلماء.. ومن خلال اياته المحكمات خرج بالناس من ظلمات تلك المجتمعات إلى النور، المتمثل فى تحريرهم من المعتقدات الجاهلة، وإعلان التوحيد، وإن قل هو الله أحد، مع هدم الخرافة وإعلان سيادة العقل وحكمة الضمير، ومن خلال (قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا) [٢] انطلق المسلمون يقودهم صفوتهم من العظماء وعلى رأسهم رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم، ثم من تبعه بإحسان وسار على نهجه بدءا من الخليفة أبى بكر وعمر بن الخطاب فى صدر الإسلام، حتى صلاح الدين الأيوبى فى العصور الوسطى، والذين كان لديهم العبقرية لحل مشاكل عصرهم من خلال الوحى الخالد للقرآن، إيمانا منهم بمسئوليتهم أمام الله عن إيجاد الحلول للمشكلات المتعاقبة والمستجدة، حتى وإن لم يكن لها مثيل من قبل، فانطلقوا بالرسالة الخالدة روادا، ينتشرون فى الأرض شرقا وغربا وشمالا وجنوبا يحملون الآيات فى قرانهم، والإيمان فى قلوبهم والإخلاص فى أعمالهم [٣].

كما أنه خلال فترات النهوض والقوه التى برزت فيما بين فترات حكم أميه ثم العباس ثم آل عثمان، كان كثيرا ما يبرز البعض من اصلح وأعظم ملوك المسلمين، وكان الوحى الإلهى روحا تدفع المسلمين ويغرس فى نياتهم الصدق، وفى أهدافهم السمو، وفى حركاتهم الجهد والمشقة وركوب الأخطار، ولهذا فقد دانت لهم الشعوب فى مشارق الأرض ومغاربها.

وخلال بضع سنوات نكست أعلام وزالت دول، لتحل محلها راية الحق، ولتسمو فيه دولة المسلمين وحضارتهم على غيرها من الحضارات والأمم [٤].

وقامت هذه الدولة على نظام إسلامى متميز اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ينكر شمولية الشيوعية ويرفض فردية الرأسمالية، وإنما جمعت بين الأفضل فى كليهما فأثمرت سموا ضد الوضعية، وشمولية ضد الفردية وحملت فى داخلها مبدأ الحركة والتجديد والتطور والتدفق الإبداعى المستمر، وهى الفضائل الأساسية للمجتمع الفاضل والأمة المتكاملة، وهو ما اسهم فى أن تتبوأ تلك الأمة عالميتها ومكانتها كوحى خاتم (٥).

.. لاحظ مثلا مدى قوة المسلمين فى المجال السياسى، أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أبدى رغبته فى فتح بيت المقدس بعد رحلة الإسراء والمعراج وظهور أهميتها، عندما أصبحت قبلة المسلمين، بعد فرض الصلاة عليهم فى تلك الرحلة، وكانت آنذاك تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية ذات القوة والسلطان، أصر الخلفاء على تنفيذ وصية الرسول صلى الله عليه وسلم فحاصرها أبو عبيده بن الجراح، أربعة أشهر انتهت باستسلام أهلها وتسليمها للخليفة عمر بن الخطاب عام ١٥ هجرية (٦).

واستمر المسلمون فى فتوحاتهم، فأزاحوا نصرانية الروم، ووثنية فارس، حتى أقاموا إمبراطورية مترامية الأطراف لم تسبقها إليها دولة من قبل، امتدت من الأندلس شرقا وحتى القسطنطينية غربا (٧).

ويقول المؤرخ المصرى د. جمال حمدانى فى وصف هذه الإمبراطورية «إنها امتدت من أطراف الصين إلى أبواب فرنسا مرورا بشمال الهند، ووسط آسيا، وهضبة إيران، وكذا المغرب الأوربى، وشطر

كبير من شرقي هضبة الأناضول أرض الروم، وكادت تنتزع القسطنطينية لولا أنها ارتدت في عام ٧١٨م، كما كان لها ألسنة تتقدم إلى فرنسا وسويسرا، وامتد النفوذ الإسلامي، للسيطرة على الساحل الشمالي للبحر المتوسط كما في جنوب إيطاليا وبروفانس، بما في ذلك جزر قبرص وصقلية والبليار وغيرها، وبالتالي انقلب ميزان القوس في هذا البحر إلى حد تحوله إلى بحيرة عربية شبة خالصة، وفي الجنوب انطلقت الموجه العربية الإسلامية حتى السواحل الأفريقية والهندية على المحيط الهندي، وتوغلت في الملايو وجزر الهند الشرقية وتحول هو الآخر إلى بحيرة عربية دون منازع وبالتالي أصبحت هذه الإمبراطورية تشرف على المحيطات الثلاثة وتترامى عبر القارات الثلاثة، من جبل طارق الأطلسي إلى جبل طارق الهادي، (سنغافورة) ومن بحر الخزر (مروين) إلى مدغشقر، بما تشمله هذه المساحات من بحار وبحيرات عربية هي المتوسط والهندي وقزوين والأسود والفارسي والأحمر ناهيك عن التوسع في عهد الإمبراطورية العثمانية حيث استمر معها النمو والتماسك حتى عام ١٦٨٣ عندما وصل المسلمون إلى فيينا مرورا باليونان والمجر وبلاد الفرس وآسيا وأوربا [٨]، أي كانت تشمل الجزء الأكبر من العالم في ذلك الوقت.

ولم تكن تلك الإمبراطورية غزوا أو قهرا أو سيطرة أجنبية، وإنما كانت ذات صبغة تحريرية لهذه البلاد من ظلم الاستعمار الفارسي أو الروماني والاضطهاد الوثني والابتزاز المادي، آية ذلك أن هذا المجتمع قد أتاح حرية الاعتقاد للآخرين من اليهود والمسيحيين وغيرهم، وحفظ التراث الحضاري لتلك الديانات، فلم يطالب بمصادرة أو حرق كتبهم

رغم معارضتها للإسلام، أو هدم معابدهم، وإنما عرض عليهم الإسلام، بالحكمة والموعظة الحسنة وفى حرية وإنصاف وعدل، ثم تركهم يختارون، فى سلوك عقلى مؤمن لا يرقى إليه سلوك غيرهم فى أرقى الأمم اللاحقة.

وفضلا عن ذلك فلم تعرف هذه الإمبراطورية الإسلامية أى تفرقه عنصرية أو شعوبية، بل كانت وحدة مفتوحة ووسطا حضاريا متجانسا وكانت السلطة دولة بين الجميع، تتنقل نواتها وقيادتها من الجزيرة العربية إلى الشام الأموية ثم العراق العباسية ثم مصر الفاطمية بل وحتى المغرب والأندلس، وكان الناس فيها أخوة فى الدين سواسية دون تفرقة بين جنس أو لون، بل يمكن القول أنها كانت أول «كومنولث» فى التاريخ [٩].

كما أن هذه الإمبراطورية لم تقم على القوة والتوسع فقط، وإنما جمعت إلى جانب ذلك حضارة راقية ونهضة عارمة، وفى الوقت الذى كانت فيه أوربا تعيش فى غياهب العصور الوسطى، كانت الحضارة الإسلامية فى أوج ازدهارها، بما ينطوى عليه ذلك من تقدم فى الطب والعلوم الهندسية والفلسفية، قاده جهابذة العلماء أمثال ابن سينا والرازى فى الطب، والبيرونى فى الجغرافيا والحسن ابن الهيثم فى البصريات، وفى الكيمياء جابر بن حيان، وابن جبير.

بل لقد وصلت نهضة المسلمين إلى حد نزول البحر المتوسط فرادوه حتى تسيدوه وفى الجنوب أيضا كانت بلاد العرب البحرية - السندباد البحرى - من العمانيين والحضارمة هم إغريق المحيط الهندى، كما

كانت البحرية العربية فى المحيط الهندى تملك أسراره الملاحية ، فلكيا وهوائيا نجومه وموسمياته [١٠] ، حتى باتت مصدرا لعلماء أوروبا عندما نهضوا بعد حوالى خمسمائة سنة [١١]

ولكن كيف أمكن لهؤلاء المسلمين أن ينطلقوا من أرض ميتة، حيث الصحراء القاحلة والموارد النادرة والإنتاج الشحيح والكثافة السكانية الهزيلة، وأن يقهروا قوى البر والبحر التقليدية فارس وروما، ويتمكنوا فى فترة زمنية تحسب بالسنين من إقامة دولة تسبق عصرها بقرون، هل حدث ذلك بطريق الصدفة، أو نتيجة نمو طبيعى كما يدعى البعض؟

الواقع أن تلك النهضة كانت لها أسباب أنتجتها، تتمثل فى الإيمان الحقيقى بالرسالة الإسلامية، وقيمها ومبادئها العليا، ذلك الإيمان الذى ألهب حماس المؤمنين وخيالهم ، وأوقد شعلتهم حتى التهبت وتحولت بهم إلى مشعل مضىء.

وكما يقول الشيخ محمد الغزالى «إن السيادة التى واتت المسلمين الأولين لم تجئ عفو الخاطر أو محض الصدفة، ولم تجىء ربح قمار أو جائزة «يانصيب» كلا إن الدولة التى أقامها المسلمون الأوائل بنتها نفوس بلغت شأوا بعيدا من مجادة الخلق وسعة الكفاية وعمق اليقين وروعة التجرد وصدق الأخلاق ... ومن وراء هذه النفوس الكبيرة تلمح صاحب الرسالة العظمى يتعهد القلوب بالصقل ، ويأخذ النفوس بالأدب الشامل، وينسق الصفوف بالوعى لا بالغباء وبالحق لا بالهوى ... وقد استشار أصحابه ما يصنع فيهم ؟ فما حاول أحدهم أن يتعرف رأيه

ليتملقه بتأييده، بل أدلى كل منهم بما يراه الحكم الصحيح فى القضية المعروضة، وسار كل وفق طبيعته الخاصة الحليم يعرض العفو والحازم يعرض العقاب، وفى السيرة شواهد شتى لما كان عليه السلف الأوائل من أصالة نظر وحرية فكر رغم ما أثر عنهم من حب عميق للرسول ﷺ وما أخذ عليهم من مواثيق السمع والطاعة، إلا أنهم كانوا يرون أن القائد أو الحاكم يجوز عليه أن يخطئ ويصيب، وأن نصحه إذا أخطأ كموازرته إذا أصاب، واجب على الأمة، بل إن أهل السنة يرون أن النبى ﷺ - على جلالته - قد يخطئ فيما لم ينزل به وحى .. ولكن الإرشاد الأعلى يستدرك عليه ويوجه اجتهاده إلى الصواب الذى فاته، ولهذا فإن الحياة فى ظل دولة مستكملة الحرية والسلطان، تأخذ لربها ولنفسها ما تريد، وترسل جندها فى أى ميدان ليعودوا بالنصر الغالى وليفرضوا على الناس شروط المنتصرين، ولقد جاهد المسلمون الأولون بضعة عشر عاما، حتى استطاعوا أن يحققوا هذه الأمانى وأن يسجلوها يوم بدر تسجيلات لا يزال يعجب لها التاريخ (١٢) .

ولكن هل يكفى الإيمان وحده لتحقيق كل هذه النهضة والحضارة ؟ .. لا وإنما بجانب ذلك هناك أسباب مادية - ونقصد بذلك سلوك المؤمنين الذى يقوم على الاهتمام بالعمل والكفاح آخذين بالأسباب ، طبقا لظروف البيئة التى كانوا يعيشون فيها، فتلازم الإيمان مع العمل، إذ نشط العرب فى البحث عن الأراضى الخصبة وحولوها إلى أرض زراعية غنية تجمع بين الهلال الخصيب فى الشمال بقطاعية الشام والعراق، وهلال خصيب آخر فى الجنوب يجمع الحجاز واليمن وحضرموت وعمان، ثم تكتمل الدائرة بوادى النيل فى مصر فضمنوا

لأنفسهم قاعدة زراعية وعمرانية عريضة، كفلت لهم كل العناصر القوة كما استغلوا الموقع الإستراتيجى لأرض الإسلام فى مد ذراعيهم بسهولة يمينا ويسارا إلى أبعد مدى برا وبحرا، وكانت أرض الرافدين الخصبة الفسيحة هى رأس الحربة، فى التوسع شرقا فى آسيا، كما كانت مصر هى رأس الجسر فى التوسع جنوبا وغربا فى أفريقيا، فضلا عن الاعتماد على التجارة مع الدول المجاورة كالصين ، ومن جهة أخرى فقد ساهمت الترسانات الملاحية المتقدمة للمسلمين فى الشام - مدرسة البحرية التارخية - فى الانقضاض على البحرية الرومانية والبيزنطية وجزر البحر المتوسط ومعركة ذات الصوارى خير دليل على ذلك (١٣) .

وخلاصة القول إن القوة الإسلامية الصاعدة التى خرجت من حركة الخيالة والإبالة والرعاة فى الصحراء، ما لبثت أن تحولت إلى قوة برية وبحرية تتوسط قلب العالم خرجت من وصاية الصحراء لتحكم قوى العالم الكبرى تحت وصياتها وسلطانها (١٤).

وبهذا تحققت على أيدى هؤلاء المؤمنين المخلصين، ما وصفهم المولى عز وجل به (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) (١٥) صدق الله العظيم.

الهوامش:

(١) راجع خالد محمد خالد. محمد والمسيح دار ثابت للنشر ص ٦٠.

(٢) الآية ١٥٨ الأعراف.

(٣) راجع د. محمد نعمان جلال المرجع السابق ص ١٨٠.

(٤) راجع : كما تحدث القرآن. خالد محمد خالد الطبعة الثالثة ١٩٩٤ المقطم للنشر ص ٧.

وراجع أيضا الشيخ محمد الغزالى من معالم الحق فى كفاحنا الإسلامى دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

(٥) راجع المسلمون والنظام العالمى الجديد د. عبدالله الاشعل ص ٢٨.

(٦) راجع المسلمون والنظام العالمى الجديد د. عبدالله الاشعل ص ٢٨.

(٧) راجع تفصيلا الأصولية الإسلامية د. لبيب هيرو ترجمة عبدالحميد فهمى الجمال هيئة الكتاب سنة ١٩٩٧ ص ١٤ وراجع تفصيلا عرب ومسلمون للبيع. السابق ص ١٤١

(٨) راجع الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث السابق ص ٨٣.

(٩) د. جمال حمدات استراتيجية الاستعمار والتحرير السابق ص ٣٠.

(١٠) راجع. د. جمال حمدان السابق ص٣٢.

(١١) والحق هو ما شهد به الأعداء، فقد وصف الكاتب والمؤرخ الغربى ماكيندر الدولة الإسلامية آنذاك بأنها «الإمبراطورية العالمية» راجع تحليل د. محمد مورو لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكى فى كتابة الإسلام وأمريكا حوار أم مواجه ص٢١.

وراجع أيضا الأصولية الإسلامية د. لبيب هيرو المرجع السابق وانظر فى هذا الاتجاه.

H y Mackindr Democratic Ideals Reality.Pelican Books. 1944.P.74

(١٢) راجع كتابة من معالم الحق. السابق ص١٦٦ وما بعدها.

(١٣) د. جمال حمدان المرجع السابق ص٣١.

(١٤) استراتيجية الاستعمار والتحرير لمراجع السابق صـ ٣٤.

(١٥) الآية ١١٠ سورة آل عمران.

المبحث الثانى

فى الحاضر

تمهيد

يجدر التنويه هنا ، إلى أننا إذ نعرض لأحوال المسلمين فى العصر الحديث، فإننا نشير إلى إنه لا يجوز الاستدلال أو الحكم على الإسلام بأفعال أو فكر المسلمين، أو أحوالهم، فهم ليسوا حجة على الإسلام، خاصة إذا ابتعدت أفعالهم أو ذهب فكرهم بعيدا عن مقاصد الإسلام الصحيح، وكان ذلك راجعا لانحرافهم عن مقاصده السامية لأغراض أخرى، وإن كان الإسلام لا شك يتأثر قوة وضعفا بأحوال أتباعه من المسلمين [1].

ومن ناحية أخرى فإننا ننوه هنا أيضا، إنه لما كان الغرض من هذا البحث هو استنهاض الفكر الإسلامى، والإسهام فى تأهيله لدخول الألفية الثالثة بما تنطوى عليه من نظام عالمى جديد، فإننا لن نتعرض

للإيجابيات ـ على فرض وجودها ـ وإنما سيقتصر البحث على بيان السلبيات وإبرازها، لمحاولة الوصول لأسبابها، وتحديد رؤيتنا فى علاجها باعتبار أن ذلك هو غايتنا من هذا البحث.

وسوف نحاول الالتزام بالموضوعية والحياد الأكاديمى حين نتعرض للإشارة لما آلت إليه أحوالنا فى الوقت الحاضر دون مجاملة أو تحامل، وسوف يعيننا على ذلك عدم انتمائنا لأى إتجاه أو حركة أو مذهب فكرى معين من تلك السائدة على الساحة الإسلامية الآن، وهو ما نطمع معه أن نصل إلى توصيف دقيق وتحليل صادق ومراجعة أمينة لما يجرى على تلك الساحة وسوف لا نتحرج عن الإشارة فى صراحة ودون مبالغة لأهم الظواهر أو النتائج السلبية التى تسود أحوالنا حتى وإن كانت الصورة قاتمة أو شديدة السواد فالساكت عن الحق شيطان أخرس، ولا يجوز لكل ذى بصيرة أن يهادن الفساد أو الباطل على حساب الحق ، أو الدين الإسلامى الحنيف، وبالتالى فلن نخشى فى الله لومة لائم ولن ننكل عن خدمة الحق والدين ولو بكلمة مهما كانت قاسية ، فذلك أفضل من أن نعيش مغيبين عما يجرى من حولنا فى كل اتجاه، وما يترصد بنا أو ينتظر أمتنا من مصير لا يعلم مداه إلا الله، سيما وأن الأمر أصبح خطير فى تلك المرحلة التى يعيشها الإسلام الآن.

كما لا يفوتنا أن ننوه أخيرا لأننا لا نقصد بهذا البحث نظام حكم معين أو بلد إسلامى بالذات، وإنما نقصد فقط دق ناقوس الخطر لإيقاظ الأمة الإسلامية كافة من غفوتها قبل أن يفوت الأوان.

وسوف نعرض أولا للفكر الإسلامى السائد فى الوقت الحاضر ثم نتبع ذلك ببيان الآثار التى ترتبت على هذا الفكر.

المطلب الأول

الفكر الإسلامى السائد (بين الأصولية والتغريب)

الواقع أن الفكر الإسلامى السائد حاليا فى البلاد الإسلامية، يمكن رده إلى اتجاهين أحدهما اتجاه رجعي يركن إلى القديم والثانى تحررى أو تقدمى يتجه صوب التغريب.

والغريب أن كلا من الاتجاهين يجمع بينهما التقليد الأعمى فى كل قول أو فعل يؤمن به ويدعو إليه، وفى ذات الوقت فإن كل اتجاه يتناقض مع الآخر، شكلا وموضوعا، بل ويتصارعان إلى حد الدخول في معارك وحروب دموية، ناهيك عن اتجاه كل منهما لتكفير الآخر، ويرجع ذلك إلى أن أصحاب كل اتجاه ينأى بعيدا عن الموضوعية، بل والرشد، ويعمد إلى التطرف إلى أقصى اليمين، أو إلى أقصى اليسار، إلى حد يفوق أقصى ما ذهبت إليه المصادر التى يستندون إليها، سواء كانوا أقدم الأصوليين من ناحية أو أحدث المتحررين من ناحية أخرى.

وبين هذا وذاك يوجد السواد الأعظم من المسلمين فيما يمكن اعتبارهم اتجاها ثالثا يقف حائرا بين هذين الاتجاهين، لا يدرى أيهما يسلك، مما جعله يؤثر السلبية. واللامبالاه ، نتيجة التشويش الفكرى والعقائدى الذى أصابه من جراء التناحر والعداء والتناقض بين هذين الاتجاهين المذكورين سيما وإنه يرى أن ما يدعو إليه أنصارهما يصدر عن مسلمين، وينسب إلى الإسلام.

وسوف نتناول بإيجاز فيما يلى الإشارة لهذين الاتجاهين وبيان مضمون فكر كل منهما على النحو التالى.

١ - الاتجاه الأول:

ونقصد بذلك أصحاب الفكر الأصولي وهو الأعلى صوتا وتأثيرا (٢) ويضم هذا الاتجاه أفراد الجماعات الإسلامية والأحزاب أو الحكومات التي تنسب نفسها للإسلام تحت أي مسمى أو صور وهم منتشرون في كافة الدول الإسلامية، وإن كان تأثيرهم وصوتهم أو قوتهم يختلف بحسب حجمهم وقوة تنظيماتهم وظروف كل دولة من الدول الإسلامية.

فهم يسيطرون بصورة شبه كاملة على الأمور في بعض الدول، مثل أفغانستان وإيران وكذلك في الجزائر والسودان ولبنان حتى وقت قريب، بينما تضعف قوتهم ويقل تأثيرهم بين الحين والآخر في دول أخرى كالسعودية ومصر واليمن والأردن وفلسطين والكويت وسوريا وتركيا والصومال، أما في بقية الدول الإسلامية الأخرى فنجد أصحاب هذا الاتجاه أيضا ولكن بصورة أقل وضوحا كما في العراق والإمارات والبحرين وقطر وليبيا وتونس والمغرب.

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من أفراد هذا الاتجاه، من الشباب صغير السن الذي يتسم بقلة الخبرة وسهولة التأثير عليه من قوى أخرى كثيرة ومتنوعة سواء من خارج المجتمع الإسلامي كما حدث في أفغانستان حينما استغلت أمريكا الجماعات الإسلامية للقضاء على النظام الشيوعي هناك، أو من الداخل ممثلا في قيام بعض حكام الدول الإسلامية باستغلال هؤلاء الشباب لمصلحته الشخصية في ضرب معارضيه أو المناوئين له في السلطة كما حدث في عهد الرئيس

السادات فى فترة السبعينات، باستغلاله الجماعات الإسلامية وتقويتهم بهدف القضاء على الشيوعية، أو ما يحدث حتى الآن فى دول مثل السعودية والتى تسمح بعمل وتمويل هذه الجماعات لأغراض سياسية أو طائفية.

ويتلخص مضمون فكر هذا الاتجاه (٣) ، فى السعى للرجوع إلى الأصول والتمسك بالحياة الإسلامية التى كانت سائدة فى العصور الأولى من الإسلام بحجة تنقية الحياة الإسلامية من الشوائبوالأفكار الهدامة التى تم امتصاصها من الغرب، وهم فى سبيل ذلك يطرحون عقولهم، ويجاهدون للتقيد الحرفى بالتشريع الدينى الشديد، والتمسك بالمذاهب الدينية والتقليد الأعمى لكل ما قاله أو فعله الأولون القدماء أصحاب هذه المذاهب.

واستنادا لهذا المنهج فى رفض العقل، فإنهم ضد أى اجتهاد فى أمور الدين بل والدنيا لدرجة أن شيخ الأزهر فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر أصدر فتوى وصف فيها المذاهب الأربعة بأنها أفضل ما يكون بحجة أن أصحابها هم فقط الذين لديهم المعلومات والفقه العميق، وإن كل من يبتعد عنهم يعيش فى أخطاء، وأن هيبة ووقار الاجتهاد، وقد اختفت منذ فترة طويلة ولا يوجد فى الوقت الحالى من لديه من العلم أو التفقه فى الدين ما يؤهله للاجتهاد فى تفسير النصوص المقدسة، بل ووصف أى شخص يعتقد فى نفسه القدرة على الاجتهاد بأنه واقع تحت تأثير الهلوسة وخاضع لوساوس الشيطان (٤).

وتجدر الإشارة لأن هناك أسبابا، دفعت أصحاب هذا الاتجاه من المعاصرين لاعتناقه ـ أهمها سببان، الأول هو الهوة السحيقة التى

تفصل في العصر الحديث، بين القوة والثروة والنهضة التى يعيشها الغرب، على النقيض من التخلف والضعف الذى يعيشه هؤلاء فى ظل المجتمع الإسلامى السائد، مع كراهيتهم للغرب، لأصول تاريخية ترجع لعهد استعمار الدول الغربية لمعظم الدول التى ينتمى إليها هؤلاء الأصوليون من ناحية، أما السبب الثانى فهو أن كافة أعضاء الجماعات الإسلامية التى تشكل أغلبية أنصار هذا الاتجاه هم من الشباب الذين لا يملكون أى خبرة أو علم فى أمور دينهم، ومن ثم فمن الطبيعى انهم يرفضون الاجتهاد، لأنهم لا يملكون مؤهلاته أو أسبابه، ويترتب على هذا السبب الثانى ـ وهو جهل الجماعات ـ إنهم لا يتفقون فيما بينهم على قواعد واحدة، أو سلوك مشترك، أو حتى لغة واحدة، وذلك بسبب تعدد المذاهب التى يرجعون إليها من ناحية، وخطئهم فى فهم القواعد والأصول التى يعتمد عليها كل مذهب من ناحية أخرى ويترتب على ذلك إنهم دائما فى صراعات فكرية وحروب دموية مستمرة (٥).

٢ ـ الاتجاه الثانى:

ويمثل هذا الاتجاه أنصار التغريب (٦) أى الذين يتجهون على النقيض من الاتجاه الأول، إلى الهرولة وتقديس كل ما هو غربى، إلى حد رفض كل المظاهر الدينية القديمة حتى وإن كانت صالحة للتطبيق فى العصر الحالى، وهو ما يعنى تطرفا مماثلا وغير مقبول فى الاتجاه العلمانى الحاد، وإضفاء الطابع الغربى الحديث فى كل شئ لدرجة الوصول بالبلاد الإسلامية إلى درجة أن تصبح شبه مستعمرة من قبل الحضارة أو الفكر الغربى. وأصحاب هذا الاتجاه أيضا ينتشرون فى

معظم الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وطبقا للظروف التاريخية والجغرافية لكل دولة، على ما سبق أن ذكرنا بالنسبة للاتجاه الأولى، وبالتالى قد يضعف هذا الاتجاه ويتضاءل فى بعض الدول فى مواجهة الاتجاه الأول، وقد يتعاظم إلى حد سيطرته على الدولة والحكومة فى هذا البلد الإسلامى أو ذاك ، وخير مثال على ذلك، ما يحدث فى تركيا منذ ألغى مصطفى كمال أتاتورك فى العقد الثالث من القرن العشرين الخلافة ، وقاد حملة تطهير للعقيدة الإسلامية بحجة إنقاذها من وضعها كأداة سياسية بعد هزيمة العثمانيين فى الحرب العالمية الأولى، وحتى الآن حينما قام البرلمان التركى فى آخر القرن العشرين بفصل نائبه من أعضائه لمجرد إصرارها على ارتداء الحجاب (٧) .

كما حدث ذلك أيضا فى إيران منذ قيام الشاه رضا بهلوى بإصدار قانون عام ١٩٢٨م بإلزام كافة الرجال بارتداء الزى الغربى، والقبعة الأوروبية التى تتعارض مع واجب الصلاة، مرورا بإلغاء الحجاب، الذى كان شائعا بين الفتيات الإيرانيات، أو إقامة الاحتفالات الدينية، والتزوير فى الانتخابات لصالح العلمانيين، وهو ذات المسلك الذى اتبعه نجله الشاه محمد رضا سيما ابتداء من الستينات وحتى سقوطه فى عام ١٩٧٩م على أثر الثورة الإسلامية بزعامة الخومينى (٨) .

ويلاحظ هنا أيضا أن التطرف نحو العلمانية من أصحاب هذا الاتجاه كان يتم أيضا لأسباب سياسية سواء لحساب عناصر داخلية أو بتحريض من قوى أجنبية.

وفى رأينا أن كلا الاتجاهين السابقين يتطرف فى فكره ومسلكه بصورة لا يمكن قبولها، وهو ما أدى لترددى أوضاع عامة المسلمين

وسوء أحوالهم، وتخلفهم بل وانحطاطهم فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو ما سنرى فى الصفحات القادمة.

والواقع أننا لسنا ضد الماضى وأصالته ، ولا يمكن لعاقل أن يرفض الرجوع والاستناد إلى الأصول والقواعد الكلية من تراثنا الإسلامى الأصيل، سيما وأن هذا الماضى أثمر دولة ونهضة إسلامية عريضة وقوية على النحو السالف.

ومن ناحية أخرى فلسنا ضد الحاضر، بما يشمله من واقع نحياه بساعة في ظل معطيات وظواهر حديثة وبالغة الأهمية لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاسلامى، ومن يقف فى مواجهة تلك الظواهر بجمود، وسوف يجرفه التيار ويلقى به فى هوة سحيقة، لا يخرج نها أبدا، والرأى فى نظرنا هو الاعتدال والموضوعية، وعدم التعميم، بل يجب معالجة كل حالة أو ظرف من ظروف حياتنا على حده، فنستلهم من الماضى أصوله الإيمانية والروحانية وقواعده الكلية، الصالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان، والمجال الخصب لذلك هو مجال العبادات، أما فى مجال أمور الدنيا، وما طرأ عليها فى ظل ذلك النظام العالمى الجديد فلابد من التجديد والتطور واستعارة ما يحقق مصالح المجتمع الإسلامى من كافة الأنظمة الحديثة، طالما كانت لا تخالف الأصول الكلية والمبادئ الأساسية لديننا، أو طالما كانت تحقق المقاصد العامة التى يقوم عليها إسلامنا، والذى يهدف أساسا لتحقيق المصلحة العامة ويدعو للأخذ بكل وسيلة أو نظام يحقق ذلك، وسوف نوضح ذلك

تفصيلا فى القسم التطبيقى من هذا البحث عند التعرض لهذه المشاكل على كل حده .

وتجدر الإشارة تأييدا للرأى الذى نقول به، إن الساحة الإسلامية لم تخل فى العصر الحديث من بعض الفقهاء المعتدلين الذين سلكوا اتجاها وسطا فيما بين الاتجاهين السابقين، والذين كان لهم فضل كبير فى بروز اتجاه اصلاحى، وإن كان ضعيفا فى المجتمع الإسلامى، نظرا لأن أمثال هؤلاء المصلحين كانوا دائما ولا يزالون محل هجوم واتهام بالكفر والعلمانية ، من أصحاب الاتجاه الأصولى ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال ـ جمال الدين الأفغانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الذى كان يحث على الاجتهاد والإصلاح التعليمى ثم الشيخ محمد عبده فى مصر، ومحمد رشيد رضا من لبنان (٩) .

الهوامش:

(١) راجع فى تأييد ذلك الشيخ محمد الغزالى للمرجع السابق ص١٦٣ .

(٢) راجع فى تأييد هذا الاتجاه د. محمد عمارة الإسلام والعولمة ص١١٧ ونفس المرجع د. عبدالوهاب المسيرى ص٨٣.

(٣) انظر فى ذلك أيضا عادل حسين ود. محمد مورو المرجع السابق ص٣٧ وما بعدها وأيضا المستشار مأمون الهضيبى مصر بين الدولة الدينية والمدنية مناظرة بمعرض الكتاب، هيئة الكتاب ص١٤ وما بعدها.

(٤) راجع الأصولية الإسلامية. المرجع السابق ص٩٢.

(٥) راجع تفصيلا بحثنا الحائز على جائزة وزارة الأوقاف فى الإرهاب ١٩٩٥م دار الفكر العربى سنة ١٩٩٨م.

(٦) راجع فى هذا الاتجاه د. فرج فوده ود. محمد أحمد خلف الله. مصر بين الدولة الدينية والمدنية مناظرة مع الاتجاه الأصولى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٧) راجع تفصيلا الأصولية الإسلامية. السابق ص٢٦٣ .

(٨) راجع تفصيلا الأصولية الإسلامية السابق ص٢٦٠ وما بعدها.

(٩) المرجع السابق ص ١٠٢ ومابعدها والشيخ محمد الغزالى السابق ص ١٨٨ .

المطلب الثانى

أثر الفكر الإسلامى السائد على أحوال المسلمين

كان لانتشار الفكر الإسلامى المتطرف فى العصر الحديث سواء فى جانبه الأصولى أو العلمانى، آثار سيئة للغاية على أحوال المسلمين الحالية، فى كافة جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والواقع أن بحث أو بيان السلبيات والمساوئ التى يعيشها المسلمون فى الوقت الرهن، يحتاج فى ذاته لمجلدات، وهذا ما لايتسع إليه مجال بحثنا، ولهذا فسوف نعرض باختصار ودون الدخول فى التفاصيل لأهم مظاهر تلك السلبيات وأكثرها تأثيرا على أحوال المسلمين، وذلك على النحو التالى:

١- فى المجال الاقتصادى:

يمتلك المسلمون كافة المقومات الاقتصادية التى لا تتوافر لدى أى أمة والتى تشمل أكبر تجمع بشرى فى العالم بعدد قرابة الآلف ومائتى

مليون فرد، يمثلون حوالى خمس سكان العالم، موزعين فى أكثر من خمسين دولة إسلامية ومجموعات من الاقليات فى كافة الدول الأخرى، ويضم هذا العدد ملايين العلماء والأطباء والمهندسين والمفكرين وغيرهم من كافة التخصصات.

وهناك المقومات المادية والتى تشمل مئات الملايين من الافدنة من أجود الأراضى الزراعية، والأنهار العزبة، ومايزيد عن ثلاثة أرباع مصادر الطاقة من البترول فى العالم، بالإضافة إلى الثروات المعدنية والطاقة الشمسية وغيرها (١).

وهناك المقومات الجغرافية، حيث تمتد مساحة الأرض الإسلامية لأكثر من ربع مساحة اليابسة، متصلة ببعضها فى موقع استراتيجى يتوسط قارات العالم، ومتكاملة من حيث المناخ وطبيعة الأرض، كما يطل العالم الإسلامى على مساحات من البحار والمحيطات تمر بها أهم خطوط المواصلات البحرية والعالمية، بل هناك بحار تعد إسلامية بأكملها كالبحر العربى والأحمر والخليج العربى وبحر عمان وقناة السويس (٢).

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن الأحوال الاقتصادية السيئة والتخلف يعم العالم الإسلامى نتيجة العجز عن حسن استغلال هذه الثروات وتوظيفها لخدمة المجتمع الإسلامى، نتيجة الانحصار فى الاهتمام بالعبادات ، واهمال كل قيمة للعمل والإنتاج، أو الاستعانة بالعلوم الحديثة فى استثمار تلك الموارد، فضلا عن عدم وجود أى نوع من التنسيق أو التكامل أو التعاون فيما بين الأقطار الإسلامية أو الاعتماد

على مبدأ التخطيط لايجاد التقارب فى السياسات الاقتصادية بما يضمن الاستغلال الأمثل لتلك الثروات، بل وجدنا أموال المسلمين يتم ايداعها فى المصارف الغربية أو استثمارها فى غير بلاد المسلمين فضلا عن إهمال الدول الغنية وتقاعسها عن إقامة الهياكل الاقتصادية فى مجالاتها الزراعية والصناعية والتجارية المختلفة فى تلك الدول، واعتمادها أساسا على الاستهلاك والبذخ، بما يؤدى لإهدار تلك الثروات سيما وأن هذا الاستهلاك يعتمد على استيراد كافة حاجات المسلمين من البلاد الأخرى خاصة الغربية منها.

وفى ذات الاتجاه، تتسابق أغنى الدول الإسلامية فى شراء أحدث ترسانات الأسلحة، بلمليارات الدولارات مما يسهم فى إفقارهم، وانعاش اقتصاد الدول الغربية المصدره لهذه الأسلحة، وذلك بحجة مواجهة الإرهاب الآتى من دولة إسلامية أخرى مجاوره (كما حدث فى دول الخليج العربى) أو لمحاربة الكفرة واليهود على حد زعم الاخوة فى ايران، بل يحدث ذلك أيضا فى دول إسلامية فقيرة «مثل باكستان» لمجرد حدوث مناوشات على الحدود مع الهند بسبب أعمال العنف والاضطرابات فى منطقة كشمير، فى الوقت الذى يتجه فيه العالم كله لحل مثل هذه المشاكل بالطرق السلمية.

وفى المقابل نلحظ قيام الدول الأخرى بامتصاص كل ثروات النفط الإسلامية، وسحب كافة العقول المسلمة للانتفاع بها وتوظيفها فى خدمتها على حساب تخلف المسلمين وانحطاطهم بل إنه مما يدعو لسخرية أن بعض دول النفط العربية الإسلامية الغنية، أصبحت الآن

مدينة بمليارات الدولارات للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وذلك كنتيجة حتمية للسفه، والتبذير والبلادة والغباء، الذى جرهم إليه مكر وحسن تدبير تلك الدول وقد ترتب على ذلك سوء الأحوال الاقتصادية في معظم بلاد الإسلام وهو ما نتج عنه ضعف ثروتهم ومن ثم قوتهم فى مقابل تركز تلك الثروة بصورة متعاظمة فى المجتمعات الأخرى.

والواقع إننا ونحن نعيش فى عصر التكنولوجيا والذرة وغزو الفضاء فإن الحديث عن الصناعة في الدول الإسلامية يندى له الجبين، فلا مصانع متطورة، ولا مصنوعات جيده، ولاصناع مخلصين، بل إن اغلب الدول الإسلامية لاتجيد حتى صناعة أعواد الثقاب [٣] وأصبحت هذه الدول محض سوق عالمي يقوم على الاستيراد بالعملة الصعبة التى تدخل خزائن المبتكرين والمخلصين فى عملهم والناهضين من دول الشرق والغرب على السواء، والذين نطلق عليهم وصف الكفرة[٤].

وفى المجال الزراعى نجد إهمالا واسعا لملايين الكيلومترات من الأراضى الزراعية الخصبة، رغم توافر كافة مقومات زراعتها، دون سبب سوى اتباعنا أساليب بدائية جاهلة فى الزراعة من ناحية، وكذا ما ألفنا من كسل عقلى وانعدام الرؤية المستقبلية، اعتمادا على الفهم الخاطئ لمعنى قوله تعالى (وفى السماء رزقكم وما توعدون)[٥]، أو بحجة تفرغنا لدعوة الإسلامية، ناهيك عن انشغالنا بالخلافات السياسية والمناقشات الجدلية العقيمة حول أمور ثانوية، من سواك أو لحيه أو ملابس أو كيفية وضع اليد أثناء الصلاة، وإهمال الجهاد المقدس المتمثل فى العمل وزيادة الإنتاج، وقد ترتب على ذلك أنه رغم اتساع مواردنا

الزراعية فإن المسلمين يستوردون القمح والمواد الغذائية من دول الغرب وأمريكا، لدعم الفلاحين هناك، بل إن دولة كإسرائيل لا تملك سوى بضعة آلاف من الكيلومترات، من الأراضي الجبلية الوعرة أوالصحراء القاحلة مع بضع قطرات من المياه، ومع ذلك تحسن استغلال تلك الموارد الفقيرة بأسلوب علمي متحضر مما جعلها أكثر إنتاجا وافضل جوده من حاصلاتنا، بما مكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات زراعية كثيرة كالفاكهة والخضر بل وتصدير الزائد عن حاجتها لدول أوربا ومنافستنا بقوة هناك، بل وإغراق أسواقنا بهذه المنتجات (٦).

وفي المجال التجاري ليس الحال بأفضل من سابقة، فرغم أهمية إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وتوافر المقومات، اللازمة لذلك لدى الدول الإسلامية، إلا أن المسلمين قد عجزوا عن تحقيق هذا الهدف، بل إنه حتى من الناحية الإقليمية فإن المسلمين العرب قد فشلوا في إقامة سوق عربية مشتركة على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجههم والتي تحتم إقامة هذا السوق، في ظل نظام عالمي تحكمه معادلات القوه، وتزايد الاعتماد الدولي المتبادل، ولجوء القوى الكبرى للتكتل لحماية مصالحها ومستقبلها، وعلى الرغم من أن العرب قد اتخذوا قرار إنشاء هذه السوق منذ عام ١٩٧٤م، ورغم مرور ما يقرب من نصف قرن، ورغم الجهود الجبارة والمستميتة التي يبذلها الرئيس مبارك لإحياء هذه السوق في الفترة الأخيرة، إلا أن العرب للأسف الشديد وعقد فشلوا في هذا المجال، على الرغم من إنشاء عشرات المنظمات وعقد مئات الاجتماعات وإبرام الآلاف من الاتفاقيات فلم يتحقق هذا المشروع (٧) وهو أمر طبيعي في مجتمع لا يفلح إلا في

إطلاق الشعارات وإصدار التوصيات وعشق الخلافات، وبالتالى فلابد أن تكون النتيجة، هى أن ننتهى من حيث بدأنا أى نرجع بقوة إلى الوراء، ولكن عندما تقترح إسرائيل سوقا شرق أوسطية فسوف نهرول جميعا إليها قريبا بمشيئة الله.

٢- فى المجال الاجتماعى والثقافى:

وليس الحال هنا بأحسن من غيره، فعلى الرغم من أن المسلمين هم أهل الحضارة الإسلامية الأولى التى علت وازدهرت وكانت المنبع والشعلة التى أضاءت للغرب طريقهم لما يعيشون فيه الآن - كما أسلفنا - نجد أحوالنا الاجتماعية اليوم قد تدهورت، وأضحت حضارتنا وقد شحب لونها وأصابها الهزال كحالة مريض يدنو من الموت.

ففى مجال القوانين والتشريعات نجد خليطا من الإيمان والكفر، واستغلال الشريعة الإسلامية كستار يخفى أبشع صور التعذيب والقهر وانتهاك حقوق الانسان وقتل الأبرياء من الخصوم والمعارضين كما فى شريعة النميرى وآية الله فى إيران وغيرها.

وفى ميدان الإدارة والعلم والتربية، نادرا ماتجد من يتصدى للنصح والإرشاد والمجاهرة يقول الحق ابتغاء مرضاة الله بل يتقنون فنون النفاق والتملق للحكام والأمرآء أو الرؤساء ابتغاء عرض الدنيا، وفى المقابل نجد أن المعيار فى اختيار أصحاب المناصب هم أهل الثقة دون أهل الكفاءة، فانظر للجامعات مثلا وهى مجال البحث العلمى وأساس نهضة كل الشعوب ومعمل تفريخ العلماء، تجد أنها أصبحت تجمعات علمية تحتكر الوظائف بها، إذ نادر مايعين صاحب نبوغ وإنما يشترط

للتعيين فيها أن يكون أبنا أو قريبا لأحد المسئولين فيها، وهو ما أدى لفرار النابغين للخارج، يلهثون وراء أساتذة أفاضل في الغرب يقتبسون منهم ويتلقون علمهم ويسهمون بجد في نهضة ورقى أوطانهم هناك في كافة نواحى المعرفة والحضارة والعلوم(٨).

وقد أدى ذلك لندرة الكفاءات العلمية في بلادنا بل وجامعاتنا، نظرا لأن هؤلاء الذين تولوا مناصب العلم بالمحسوبية، لا تجد فيهم إلا كل كراهية لأصحاب الكفاءة والنباهة والموهبة، والاتجاه للحقد عليهم وإذلالهم لتقليم أظافرهم بهدف إقصائهم من الساحة حتى ينفردوا بها، ويصبحوا سادتها رغم جهلهم.

وفي ميدان التكافل الاجتماعى، تجد الشعوب الغنية من أبناء دول النفط مشغولة باللهو والترفيه ولاهم لهم سوى إطلاق العنان في إرضاء الغرائز وإشباع الشهوات وتحقيق أكبر قدر من التمتع أو التهام المغانم، في ذات الوقت الذى يتألم فيه الملايين من أبناء المسلمين مرضا أو يموتون جوعا في البلاد الفقيرة كالصومال وتنزانيا وكثير من الدول الأفريقية الإسلامية التى تعيش في مستوى أقل من حد الكفاف.

وفي ميدان السلوك البشرى شاع التواكل وأسرتنا التقاليد الباليه والأفكار المريضة، ففهمنا التوكل على انه سكون وانكسار وهزيمة، والرجاء على أنه رحمة الله بغير عمل، والتمتع بزينة الدنيا على أنه بذخ ومظهرة وتبذير، انظر مثلا حفلات الزواج في بعض الفنادق الكبرى، تجد مظاهر لم تحدث في أيام الجاهلية (٩)، وأموال تنفق بالملايين في ذات الوقت الذى نبخل فيه عن إخراج الزكاة المفروضة،

أو التصدق بجنيهات على الآلاف من المحرومين من ساكني القبور في الوقت الذى يقبل فيه اليهود من كافة أنحاء العالم على التبرع بالملايين لأهل دينهم في اسرائيل.

كما تقطعت أواصر القربى وصلة الرحم حتى نجد الزوجة تقتل زوجها وولدها من أجل عشيقها، والابن يقتل والده أو شقيقه من أجل عرض تافه، ناهيك عن شيوع الكثير من المظاهر السلبية واللاأخلاقية كمحاولة اغتصاب أموال الغير بكافة الوسائل، سواء بالغش أو بالنصب بوسائله الحديث، وانتهاك حرمة المال العام دون أى ضمير أو مراعاة لأحكام الدين. وأمثال هؤلاء ممن قال الله فيهم(ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا مادمت عليه قائما)(١٠).

وفى مجال الدعوة والوعظ الدينى وجدنا أن ذلك قد اسند إلى غير أهله، على الرغم من خطورة وأهمية تلك الوظيفة، ومدى تأثيرها فى قيادة الأمة وتوجيهها إلى الطريق المستقيم والدين الصحيح.

فعلى الجانب الرسمى تجد حكومات الدول الإسلامية تسند هذه الوظيفة لدعاة لا يفهمون ولايفقهون شيئا من أمور دينهم بما يتناسب مع تلك المهمة، وهو ينعكس أثره على مسلكهم فى الدعوة، من الاهتمام بالشكليات والجزئيات التافهة على حساب جواهر الدين ومقومات الإيمان الصحيح، وإننى لا أبالغ إذا قلت، إنه خلال عمرى البالغ أكثر من خمسة وأربعين عاما أديت صلاة الجمعة أكثر من ألفى مرة فى أكثر من خمسمائة مسجد، لم يتعرض فيها الخطيب ولو مرة واحد لموضوع أو قيمة العمل أو العلم بما ينبغى، رغم أنهما جوهر

الإسلام وانحصرت أحاديثهم فى الشعائر من العبادات كل فى المناسبة التى تلقى فيها الخطبة سواء كانت المناسبة هى الصيام أوالحج أوالاسراء والمعراج أو المولد النبوى أو عاشوراء أو الهجرة النبوية، فى تكرار ممل كل عام بذات الكلمات والأمثلة دون تجديد أو ابتكار، ناهيك عن جعل ثلث مساحة الخطبة للدعاء والابتهال إلى الله أن ينصر المسلمين ويمحق الكافرين ويرد كيدهم ويفرق جمعهم، ومع ذلك لايستجيب الله لنا بل ويحدث العكس وذلك بسبب بعدنا عن الله.

وعلى الجانب الأهلى أو الشعبى انتشرت جماعات متعددة فى كل بلد تحت مسميات مختلفة، فى ذات الاتجاه، بل وتدعو الناس لا بالموعظة الحسنة بل بالقوة والرعب والتهديد للإقبال على العبادة، وقد تسوقهم قسرا لترك محلاتهم والتوجه جبرا إلى الصلاة، أو ضرب وحبس المرأة التى لا ترتدى مايسمى «بالملابس الإسلامية» ويحدث مثل ذلك مع المفطرين رمضان، وللأسف يحدث ذلك فى الدولة التى هى قبلة المسلمين فى كل أنحاء العالم.

إن هذا التخلف والفساد الاجتماعى إن لم ينته فسوف يسرى علينا قول الله تعالى(فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به ولا تزال تطلع على خائنة منهم(١١).

٣- فى المجال السياسى:

على الرغم من أن عدد المسلمين قد فاق اليوم المليار مسلما بكثير، إلا أن قوة هذا العدد لاتساوى قوة أصغر إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية الأولى، حتى لقد بلغ من ضعف وانقسام وتمزق المسلمين أن مؤتمرات

قمتهم تعقد وتنفض دون التوصل لأى قرار فعلى أوتحرك إيجابى، بل أكثر من ذلك فإن المسلمين العرب يحلمون منذ سنوات بمجرد الاجتماع في مؤتمر للقمة للتبادل المشروعات وربما ليسود الاختلاف وتبادل الاتهامات ثم إصدار الشعارات، ومع ذلك لم يجتمعوا لأن الغرب وأمريكا لم يأذنوا بعد بذلك.

والمدقق فى أحوال المسلمين السياسية يلحظ دون عناء مدى التردى الذى آل إليه حالهم، بل يمكن القول بأنه لم يعد للإسلام تلك الدولة الموهوبة التى كانت له فى الماضى وإنما أصبح العالم الإسلامي غريبا ومستضعفا بين الشرق والغرب، والمسلمين تتداعى عليهم الأمم كما تتداعى الاكلة على قصعتها.. وصاروا كالأيتام على مآدب اللئام وغثاء كغثاء السيل فوق تلال الرمال (تحسبهم أيقاظا وهم رقود)، وأصبح ينظر للإسلام على المستوى العالمى بوصفه نزوات فرد متحكم وان أتباعه تسيرهم الأهواء وتسودهم الدسائس، وأنه عقيدة الدمار بالنظر لأن معظم الاغتيالات السياسية وأعمال الإرهاب تحدث داخل المجتمع الإسلامى.

ففى الخارج تهب عليهم رياح الخطر وشبح الموت وأعاصير الدمار من كل اتجاه منظمات ودول ظاهرة وخفية تنخر فى عظام الكيان الإسلامى المزعوم، تقابلها بلاده وسلبية أيأس من اليأس وأوهن من خيوط العنكبوت فى مواجهة السيل(١٢).

مؤامرات تحاك ضد الدول الإسلامية من الخارج تجد أمثله لها فى السودان وليبيا والصومال والكويت وتركيا وإيران، وحروب وتدمير وقتل وتمثيل بالجثث فى كوسوفا والشيشان والبوسنه والعراق، ومئات الآلاف

يسقطون قتلى ومشوهين دون حس أو مشاعر، أو ضمير إسلامى يقظ يواجه تلك المهازل، بل تتحرك دول الغرب البعيدة لحماية المسلمين الذين يكتفون بالادانه، هذا فى الوقت الذى تسعى فيه جارتنا الحميمة إسرائيل والمفروض أنها من أصغر دول العالم لافتداء ثلاثة من جنودها بخمسة آلاف مسلم عربى، بل وتؤلب الدنيا ضد مصر عند شروعها فى إقامة طريق يمر بمقبرة يهودية، وتسخر أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى، ضد حكومة النمسا فى أول عام ٢٠٠٠م لمجرد دخولها عدد من الأعضاء الذين «يشتبه» فى انهم يعادون السامية وتنجح فعلا فى توجيه تلك الدول لمقاطعة الحكومة النمساوية.

وفى الداخل امتلأت البلاد الإسلامية بالفتن والقلاقل والصراعات وصلت إلى حد التقاتل بين المسلم وأخيه فى موجات إرهابية خسيسة من شأنها أن تأتى على الأخضر واليابس كما يحدث فى أفغانستان والجزائر (١٠٠ ألف قتيل) وصعيد مصر التى حولوا مزارع القصب فيها لحقول ألغام قبل هروبهم منها مما تسبب فى قتل الأبرياء، والسعودية التى انتهكوا فيها حرمة بيت الله الحرام.

وهؤلاء القتلة يدعون كذبا، الجهاد لاقامة شرع الله، حال أنهم يتطلعون للاماره والوصول إلى الحكم، وليس هناك دليل على ذلك أبلغ مما يحدث فى أفغانستان، إذ بعد تحرر هذا البلد من الشيوعية، تفرغ أهلها ليقاتل بعضهم بعضا حبا فى السلطة، وكل طائفة تدعى أنها تعمل باسم الإسلام[١٣].

ويتزامن ذلك مع عداوه مستمرة، مستترة أو ظاهرة بين معظم الدول الإسلامية تصل لحد الشروع فى الحرب أو إعلانها فعلا كما حدث فى العراق والكويت واليمن والسعودية وإيران والعراق، وسوريا وتركيا، ومصر وليبيا فى عهد السادات.

إن أكثر ما يبدع فيه المسلمون انهم يتفننون فى إيجاد الأسباب للقضاء على بعضهم البعض، تارة باسم القومية وأخرى باسم الإسلام، وثالثة لاختلاف التوجيهات ورابعة لتحقيق أحلام الزعامة.

وعلى الجانب الآخر نجد الغرب يستثمرون تلك الخلافات والمعارك أحسن استثمار، حتى يخلصوا من هؤلاء البدو المتخلفين وتطهير النظام العالمى الجديد منهم، بل إنهم لم يعد يفكرون فى الدخول مع المسلمين فى حرب عسكرية، ولماذا وقد نهض المسلمون بهذه المهمة بما يوفر عليهم المشقة ويجعلهم يتفرغون للتقدم والنهوض، اكتفاء بما يتم داخل أمة الإسلام التى تتآكل من داخلها بسبب الاختلافات المذهبية أوالتوجهات العرقية.

إن الدين المسيحى مثلا يحوى داخله اختلاف وطوائف متعددة تتعلق بمسائل جوهرية فى الدين، كالتثليث أو طبيعة المسيح وتتعدد الأناجيل لديهم ويضم أجناسا متعددة، ومع ذلك لايتقاتلون ولا يدمر بعضهم بعضا.

ثم انظر لحكام وأمراء المسلمين وهم يتواطئون مع الشرق تارة ومع الغرب تارة أخرى ليضمنوا استمرار الملك فى بيوتهم ولو على حساب شعوبهم المسلمة وخير مثال على ذلك أن ضياع فلسطين يرجع لأمثال

هؤلاء الحكام، ممن بنوا ملكهم على حساب الأرض الإسلامية فى تلك الدولة، وآخرون منهم مرتشون لا يهمهم من الأسلحة الفاسدة إلا ما يدخل خزائنهم، وساعدهم فى ذلك أفراد المسلمين أنفسهم الذين باعوا أرضهم لليهود بأبخس الأثمان (١٤).

ولذلك فإن قهر فئة ضئيلة من اليهود للمسلمين، لم يأت صدفة عارضة أو معجزة خارقة، وإنما جاء نتيجة طبيعية لمقدمات صنعناها، يقابلها وعى وحنكة وحسن استغلال للظروف العالمية من جانب الأذكياء من اليهود مما مكنهم من إقامة وبناء ملكهم على أرض إسلامية، وأخيرا يصرح أحد زعمائهم وهو شمون بيريز، بأن إسرائيل تعد النقطة المضيئة وسط محيط من الفقر والقذارة كما قال سابقة ديان إن العرب لايقرءون ....وإذا قرءوا لا يفهمون.. وإذا فهموا لا يعملون..؟

أو كما قال. دوكار وزير خارجية فرنسا: لقد أكتشفت أن العرب وهم كبير (١٥).

المبحث الثالث

فى المستقبل

تناولنا فى المبحثين السابقين بيان أحوال المسلمين فى العصور الأولى من صدر الإسلام وخلال العصر الحديث، ورأينا مدى النهضة والرقى والحضارة التى سادت مجتمعهم فى الماضى والدولة القومية التى شادها المسلمون الأوائل وسادوا بها العالم آنذاك، ولمسنا سوء ما وصلت إليه أحوالهم من ضعف وتفكك لصفوفهم ودولتهم وما آلت إليه حضارتهم من تخلف واضمحلال وركود فى الحاضر.

وإذا كان المولى عز وجل يصف الأمة الإسلامية بأنها خيرأمة أخرجت للناس.

وإذا كان الدين الإسلامى قد ارتضاه الله للناس جميعا وليس لفئة معينة أو لفترة محدودة وأنه سبحانه قد تكفل بحفظه دائما وأبدا، وهو مايعنى أن العقيدة الإسلامية بقرآنها ورسولها ومبادئها السامية

وحضارتها الناهضة يجب أن تستمر ثابتة وقوية فى كافة العصور وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإذا كانت الجدية والإخلاص فى البحث تستوجب عدم الاقتصار على توصيف تلك الأحوال وإنما يجب أن يستتبع ذلك بيان لرؤية الباحث في تحديد الأسباب التى أدت إلى هذه الأحوال السيئة فنتجنبها وتعمل على إزالتها مع اقتراح الحلول اللازمة لنهضة هذه الأمة حتى يمكن الأخذ بها.

ويثور التساؤل: ماهى أسباب فشلنا، وعلى من تقع التبعة فى الهزائم المنكرة التى نعانيها الآن؟ (١٦)، وهل هناك من سبيل لإصلاح تلك الأحوال؟

وفى هذا الموضع من البحث نحاول الإجابة عن هذا السؤال الهام من خلال منهجنا النظرى فى هذا القسم من البحث وهو ما يعنى ألا نتعرض للتفاصيل بل ينصرف حديثنا إلى العموميات أيضا، سواء فيما يتعلق بأسباب الفشل أو مبادئ الإصلاح تاركين التفصيلات لموضعها فى القسم التطبيقى من الفصول اللاحقة.

وعلى ذلك نتناول فيما يلى بيان الأسباب فى مطلب أول ثم تحديد رؤيتنا للعلاج فى مطلب ثان.

المطلب الأول
أسباب تخلف المسلمين وتراجعهم

الواقع أن الذين أقاموا حضارة ودولة قوية للإسلام قديما هم مسلمون، ونحن كذلك، ولكن شتان ما بين هذا وذلك.

لقد ساد المسلمون الأوائل رغم قلتهم، بينما ضعفنا رغم قوتنا، وهم عزوا فى أنفسهم بينما استكنا فى داخلنا، وهم لم يسكتوا عن الحق لدى آى سلطان جائر، ونحن نؤله حكامنا وننافقهم (١٧) حتى وان كثرت أخطاؤهم، وهم استلهموا العقيدة الراسخة والإيمان الصحيح فى أعمالهم، بينما استهدفنا المنافع والنزوات فى تصرفاتنا.. فكان من الطبيعى أن يتولاهم الله برحمته وعنايته فينتصروا ويعلوا، وان يتخلى الله عنا ويتركنا فنتهاوى ونسقط.

وفى هذا يقول المولى عز وجل (قد كان لكم آية فى فئتين التقتا فئة تقاتل فى سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين والله يؤيد بنصرة من يشاء أن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار) (١٨).

ونود أن نشير فى البداية لان أسباب تخلفنا ترجع للأمة الإسلامية ذاتها حكاما ومحكومين، أفرادا وجماعات، وليس لأعداء الإسلام كما يحلو للبعض أن يكرر ذلك في كل مناسبة.

وترتيبا على ذلك نعتقد أن هناك سببا عاما أو أساسيا لنكبتنا بل يكاد يكون السبب الأوحد، ألا وهو ابتعادنا عن الله عز وجل وعن إسلامنا الصحيح، وهذا السبب العام قد يبدو غير مفهوم أو محدد، ولهذا فإننا نوضح أن هذا البعد عن الله يتخذ مظاهر أو يرجع لسلبيات متعددة فى واقعنا الإسلامى يمكن اعتبارها الأسباب الواقعية لسوء أحوالنا.

وفى هذا يقول الشيخ محمد الغزالى، أن ما أصاب الإسلام فى عصرنا هذا لا يسال عنه أعداؤه قد ما يسال عنه أبناؤه وان الخمول والتفريط والفكر القاصر والقصد المدخول لايمكن أن يتنزل عليها نصر الله، سيما إذا تفشت هذه الرزائل والسلبيات فى مجتمعنا وكانت المجتمعات المقابلة ظاهرة الحركة والنشاط والتجرد والإقدام(١٩).

ومن خلال المعنى السابق سوف نوضح فيما يلى الإشارة بصورة عامة ومجردة لأهم الأسباب التى أدت لسوء أحوال الأمة الإسلامية ونعرضها فيما يلى:

١- فشل وقصور الاتجاهين السائدين فى الفكر الإسلامى اليوم: وذلك نتيجة تطرف كل منهما فى موقفه فى معالجة أهم واكثر المشاكل الحديثة التى يعيشها الإسلام، وعلى سبيل المثال. فالأصوليون يعتقدون بان العلم ضد الدين وان الأخذ بالابتكارات العلمية الحديثة

سوف تبعد بيننا وبين الأيمان بالله، حتى أن أحدهم قد كفر كل من يقول بأن الأرض تدور حول الشمس كما ادعى بان الراديو عمل شيطاني، وقد نتج عن مسلكهم هذا تأويلهم كتاب الله خطأ، بانتزاع الأحكام من سياقها في النص القرآني، أو الاعتماد على اجتهادات القدامى أو المتطرفين على النحو الذى يؤذيهم آلي المنفعة ويقربهم من الثمرة الحرام، وباتوا يحشون رؤوسهم والأغرار السذج من اتباعهم برواسب من مخرفة اليهود وصوفية الهنود لاتدفع إلى الأمام، ولا تتوافق مع مفهوم الإسلام فى أذهان الأوائل من أهلة أمثا ل عمر وخالد والرشيد والأيوبى وغيرهم، فى صدر الدعوة الإسلامية أو نهضة الحضارة العربية، وإنما اصبح مفهوما يتناسب فقط مع الرؤية القاصرة للطامعين من طلاب الحكم ودعاة الاضطرابات أو التزمت والتعصب أو الارهاب، وقد أدى ذلك إلى إهمال العلم وندرة العلماء المتخصصين فى حقائق الكون، وانحصار ميراثنا الثقافى فى البحوث اللاهوتيه التى شكلها علماء الكلام من سلف وخلف على حساب إهمال العلوم الطبيعية والمعارف الكونية، وهى أساس النهضة الحديثة التى يعيشها النظام العالمى الجديد، رغم إن ديننا يحث على كل ذلك (أولم ينظروا فى ملكوت السماوات والأرض) [٢٠].

وعلى الجانب الأخر فان المثقفين من دعاة التغريب، قد شككتهم مادية العلم فى روحانية الدين، فوقفوا من الإسلام موقفا سلبيا، لايؤمنون ولاينكرون، ظنا منهم أن الدين عائق عن التطور والإبداع، فقطعوه عن دنياهم وتركوه للعامة من جهالة العلماء، يفترون على الله مالم يوح وينسبون إلى رسوله مالم يقل[٢١].

٢- الإهتمام المبالغ فيه بجانب العبادات على حساب العمل: وذلك نتيجة الاعتقاد الخاطئ بأن الإسلام محض شعائر وطقوس وعبادات ولا أهمية للعمل أو الإنتاج فيه، وقد ترتب على ذلك ترك الأعمال والتهرب من الواجبات والتكاليف والزعم بأن ذلك منفصل عن الإيمان ولا علاقة له به، ومن ثم نجد حطباءنا يتحمسون فى كل مناسبة للدعوة - فقط - إلى العبادات ومايتصل بها، والحث على وجوب صلاة التسابيح، وقراءة الأوردة الأربعة آناء الليل وأطراف النهار، واستمرار الدعاء إلى الله فى كل لحظة حتى شاعت دعوات معينة إحداها لشفاء الأمراض والثانية لجلب الرزق والثالثة لضمان مستقبل الأولاد والرابعة عند الدخول للمنزل ثم عند الخروج بل وحتى عند الجماع، ودخول الحمام.

رغم أن كل ذلك كما يقول الشيخ. الغزالى لا ينفع، بالمقارنة بالتمسك بالعمل والإنتاج والأخذ بالأسباب فى كافة أمور حياتنا الدنيوية، باعتبار أن ذلك هو الركيزة الاساسية لنهضة وقوة أى أمة إسلامية أو غير إسلامية فى العصر الحديث، وقد تنبه غيرنا لذلك، حتى أن المبشرين المسيحيين جعلوا الأساس الأ ول فى دعوتهم عكس ذلك، اهتموا بالاشتغال بالأعمال الانسانية من إقامة مستشفيات ومدارس ومشروعات خدميه وملاجئ فى الجهات التى يبشرون فيها أولا، ثم الانطلاق للدعوة لدينهم(٢٢).

٣- التناقض بين أقوال المسلمين وأفعالهم، فلقد ساد المسلمين فى الوقت الحاضر مايعرف فى العلم الحديث بمرض (انفصام الشخصية) ذلك أن أقوالهم تختلف عن أعمالهم(٢٣).

انظر على مستوى الحكام، تجد أكثر أحاديثهم واجتماعاتهم واتفاقياتهم سواء على مستوى العالم الإسلامى أو المستوى الإقليمى أو الثنائى، محض سراب وأشباه قرارات، لا نجد لها أى واقع ملموس، فرغم وجود منظمة المؤتمر الإسلامى، وجامعة الدول العربية [٢٤] فضلا عن العشرات من المنظمات التى تجمع المسلمين، وكثرة اجتماعاتهم فيها وآلاف القرارات التى تصدر عنهم والتى تدعو جميعها للوحدة والتضامن والتكافل، تجد الواقع غير ذلك بل ومناقض له تماما، ويحضرنى فى ذلك أبلغ دليل وهو أن آخر اجتماع لمجلس التعاون العربى وكان العراق عضوا فيه، بما كان يهدف إليه هذا المجلس من لم الشمل العربى، قد تلاه مباشرة اقتحام العراق للكويت [٢٥].

وعلى الجانب الشعبى أوالفردى، فإننا لانعمل بما نقول، إذ تجد أئمة وخطباء ومثقفين، معظمهم من أساتذة الجامعات، يبدع فى النصح والإرشاد والوعظ عن الواجبات والقواعد الإسلامية، فإذا ما تعلق الأمر بمصلحته الشخصية كان فعله عكس قوله، وكان أول من يخالف القواعد التى جاهد لتوصيلها للعامة، أخذا بمقولة (أقل الماء يطهر).

وقد ترتب على ذلك أن مبادئ الإسلام التى ننادى بها شئ، وعمل الناس شئ آخر قد تكون صلته بالكفر أقرب منها للإيمان[٢٦].

٤- التمسك بالشكليات وإهمال الموضوع: أن أهم آفاتنا الفكرية السائدة التمسك بتوافه الأمور التى لا تغنى ولاتفيد على حساب ضرورات هذا الدين.

فماذا يفيد الإسلام من مناظرة بين شيخ وقسيس حتى وإن أدى ذلك للانتصارعليهم في الكلام، ثم نترك الضروريات ليتفوقوا علينا فيها.

وماذا يفيد الأمة الإسلامية إذا كان أفرادها يستعملون السواك أو يلبسون الجلباب[٢٧] أو يطلقون اللحية (في وقت أصبح إعفاء اللحية سمه من سمات القساوسة والحاخامات بل وجماعات الهيبز) في ذات الوقت الذي يجهل أغلب العامة مضمون وأهمية قواعد الإسلام ومعناها الحقيقي من صيام وزكاه وصلاة بل وحتى الشهادة، وهو ما انعكس سلبيا على أفعالهم، فتجد الصيام يترتب عليه استهلاك أكثر في رمضان، يجمعون على الموائد من الطعام أطيبه، ومن الأشربة أعذبها دون إحساس بجار أو أخ قريب لا يجد ما يسد الرمق أو يطفئ الحرق بل يئن من الجوع أنين الملسوع، رغم قول الرسول صلى الله عليه وسلم(ليس المؤمن من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم)[٢٨] والزكاة مجرد جنيهات، أو موائد للرحمن تنفق للظهور والاستعلاء، والصلاة والشهادة مجرد طقوس وكلمات تؤدى في لحظتها من خلال حركات الجسم واللسان ودون فهم أو تنفيذ ماقصد بها من فضائل وإيمان حقيقي.

٥- اعتياد المسلمين في مسلكهم الفكري على الجدل الكلامي بما يؤدي إليه ذلك من الإصابة بلوثة الأقدمين من فلاسفة الإغريق الخرافية، حيث شاع في الفكر الإسلامي الحديث، الاتجاه إلى السفسطة والأوهام المتصلة بحقيقة الخلق أو بذات الخالق والتفسيرات المغلوطة لمضمون الجنة والنار، ناهيك عما يسمى بعذاب القبر وفلسفة الجبر والاختيار وغيرها.

ويدخل فى ذلك أيضا الأستئثار بالرأى وعدم الاعتداد بآراء الاخرين حتى لو كان المتحدث من عوام المسلمين، الذين يجهلون حتى القواعد الأساسية للإسلام، ومع ذلك تجده يصر على رأيه وكأنه فقيه ضليع، وصاحب مذهب فى هذا الدين، وأنه لا يمانع فى أن ينعت مخالفيه فى الرأى بأقذع الألفاظ بل وربما محاربتهم وقتالهم كما يحددث فى داخل الجماعات الإسلامية ذاتها(٢٩).

٦ـ فشل قادة الدول والحكومات الإسلامية فى قيادة شعوبهم نحو مجتمع إسلامى متضامن ومتكامل بما يتلاءم مع الظروف العالمية الجديد، نتيجة تركيز هؤلاء الحكام على مصالحهم الشخصية أوالمصالح القومية أوالوطنية ووضعها فى المقام الأول، دون النظر لأهمية التعاون الإسلامى بصفة عامه، ومايترتب على ذلك من وضع سياسيات اقتصادية وإدارية وثقافية متخبطة ومنغلقة دونما وجود أى تفاعل مع مثيلتها فى الدول الإسلامية الأخرى.

ويدخل ضمن ذلك أيضا انتشار الرشوة والمحسوبية كوسيلة لتولى المناصب القيادية سواء الدينية أو التنفيذية أو القضائية، مما يؤدى لتولى هذه الوظائف، إما جاهل أوظالم أو مفسد، وهو مايترتب عليه الفشل فى إدارة أمور المسلمين فى الدين والدنيا، كما يدخل ضمن ذلك أيضا ضعف المؤسسات الدينية فى الدول الإسلامية وفشلها فى إعداد الكوادر القوية فى مجال الفقه الإسلامى، الذين يمكنهم جذب عامة المسلمين وإفادتهم وتوجيهم لأهمية التضامن الإسلامى مع الإسهام فى التربية الدينية الصحيحة وتجنيبهم خطر أصحاب الاتجاهات المتطرفة.

المطلب الثانى
شروط نهضة المسلمين

إذا كان الطبيب، فى مجال تخصصه، لا يجوز أن يكتفى بتشخيص الداء وبيان أسبابه وإنما يتعين عليه أن يقرر العلاج اللازم له، فإنه فى مجال بحثنا أيضا يتعين عدم الاقتصار على وصف الآفات والأمراض الخلقية والاجتماعية التى أصابتنا وتحديد أسبابها، على النحو السالف، ولكن ينبغى حتى تعم الفائدة، أن نبحث عن العلاج الذى يسهم فى إصلاح تلك المفاسد وتقويم الاعوجاج فى كل عضو مريض من جسم الأمة، حتى تستأنف طريقها لتحقيق غايتها وهى أقوى واشد تماسكا، فى مواجهة التحديات التى يفرضها واقع النظام العالمى الجديد.

إن امتنا الإسلامية اليوم تواجه مأزقا ومحنة، وأصبحت فى أمس الحاجة لاستيعاب واع لكل المتغيرات على الساحة العالمية، وإيمان عقلانى بالثوابت مع استحضار عاجل لذاكرتها الإسلامية الأصيلة، حتى تضحى أمة صادقة مع نفسها تقول ما تؤمن به، وتعمل بما تقول،

أمه إيجابية تسعى للأخذ والعطاء مع العالم من حولها دون عفوية أواندفاع ودون تعصب أو انحياز، أمه تحكم مسيرتها وأهدافها صحوة العقل ويقظة الضمير الإسلامى، ويشدها نحو المستقبل روح متجددة وفكر متطور(٣٠).

ولقد حان الوقت لنتوقف ونعيد حساباتنا، بل ولنغير من استراتيجيتنا، إذ الأمر أصبح يحتاج لإستراتيجية ومنهج جديد مختلف عما تسير فيه الأمة الإسلامية، ذلك أن أى حديث عن إصلاح الفكر الإسلامى، أصبح يعنى شيئا مختلف تماما عن الطرح السائد من قبل.

أن الأمر لم يعد يسمح بأن نستمر فى جمود أمام رموز فكرية عقيمة، أو ترديد صياغات جامدة، أو التمسك بشعارات عفا عليها الزمن.

وليس هناك فائدة أو لذة تعلو على أن نعمل ونكافح كل فى موقعه، لإنقاذ البلاد وحماية الإسلام والمسلمين وتأمين مستقبلهم مع إرضاء الله والإنضمام لسلك المجاهدين والمجددين الذين هيأهم الله لكل عصر تسوده فترة حالكة أو تعتريه محنه قاسية.

ولدينا الأمل الكبير - إذا حسنت النوايا - وقويت الهمم وصلحت الذمم فى أن تتبدل أحوالنا إلى الأفضل، وأن تتبوأ امتنا الاسلامية مكانتها التى كانت لها فى عصر نهضتها، وان تزعم المجتمع العالمى المعاصر على احترامها وخشية بأسها.

أنه ليس من المقبول أن يكون ديننا الحنيف يدعو إلى العمل.. ونحن كسله، ويدعو إلى العلم.. ونحن جهله، ويدعو إلى التسامح.. وبيننا

القتلة، ويدعو إلى الحرية والرقي وإعمال العقل، ونحن نقلد الكهنة، ويدعو للوحدة.. وتسودنا الفرقة، ويدعو للنظام... ونحن فى فوضى، بل ويدعو للنظافة وبيننا كثيرون قذرة، وفى هذا يقول الشيخ. القرضاوى أن رجلا غربيا اسلم بعد أن قرأ عن الإسلام الصحيح وآمن به وعندما توجه بعد ذلك للحج ورأى أحوال المسلمين السيئة قال الحمد لله الذى عرفنى بالإسلام قبل أن أعرف المسلمين(٣١).

واستنادا لما سبق فإننا سنحاول أن نعرض فى هذا الموضع لرؤيتنا فى شأن سبل إصلاح أحوال الفكر الإسلامى ومن ثم أحوال الأمة الإسلامية، وباعتبار أننا فى مجال القسم النظرى من هذا البحث، فإننا سوف نبين فيما يلى مانرى وجوب الأخذ به فى صورة خمسة قواعد عامة ومجردة تتضمن أهم مايلزم لتحقيق النهضة التى نرجوها لهذه الأمة، ونتناولها بترتيب أهميتها وبنوع من التفصيل بما يتناسب مع أهمية كل منهاعلى النحو التالى:

الهوامش:

(١) راجع د. عبد الودود شلبى السابق ص ٦٢.

(٢) راجع تفصيلا د. زغلول النجار التخلف العلمى فى العالم الإسلامى المعاصر.

(٣) يلاحظ أن بعض مشايخ الفكر فى السعودية يشككون فى مدى شرعية الاختراعات الحديثة بدءا من الراديو والتلفزيون حتى الإنترنت راجع فى ذلك الأصولية الإسلامية السابق ص ٢٠٩.

وراجع تفصيلا أيضا النقد المشتعل د. مصطفى محمود سلسلة كتاب اليوم الطبعة الرابعة.

(٤) الغزالى السابق ص٤١ وانظر تفصيلا على حافة الانتحار د. مصطفى محمود يوليو ٩٦ وقارن د. محمد مورو الإسلام وأمريكا السابق ص٢٩.

(٥) فى الوقت الذى أشارت الأمم المتحدة فى تقرير لها أن أفغانستان هى أكبر دولة فى العالم تزرع الأفيون إذ تنتج - وهى دولة إسلامية - ٤٦٠٠ طن فى عام ٩٩ فقط أهرام٢٤ /٢/ ٢٠٠٠م

(٦) راجع بالتفصيل د. سليمان المنذرى . السوق العربية المشتركة مكتبة مدبولى.

(٧) راجع السوق العربية المشتركة المرجع السابق تفصيلا.

(٨) راجع الشيخ الغزالى . السابق ص ٢٩.

(٩٨) انظر فى الانفاق الحلال وسطية الإسلام د. أحمد عمر هاشم السابق ص٦٥ ومسلمون للبيع المرجع السابق ص ١٤٩.

(١٠) سورة آل عمران ية (٧٥) وراجع تفصيلا . ماذا حدث للمصريين د. جلال أمين السابق.

(١١) سورة المائدة آية (١٣).

(١٢) راجع تفصيلا الشيخ محمد الغزالى المرجع السابق، ود. مصطفى محمود الإسلام فى خندق، وعرب ومسلمون للبيع ص١٤ ود. عبد الله الاشعل المسلمون والنظام العالمى الجديد.

(١٣)ش راجع فى كفاحنا الحديث الشيخ محمد الغزالى السابق ص١٨٢، د. مصطفى محمود. الإسلام السياسى والمعركة القادمة تفصيلا.

(١٤) من معالم الحق فى كفاحنا الإسلامى . الغزالى السابق وأيضا د. مصطفى محمود. الإسلام فى خندق.

(١٥) انظر تفصيلا د. جمال حمدان السابق ص ١٦٨ والغزالى السابق ص٢٥ وعرب ومسلمون للبيع السابق ص٨.

والغريب أن المسلمين يتضامنون بالكلمات والشعارات دون الأفعال فكثير ماتسمع وتشاهد بصورة شبه يومية مقالات واتصالات ومشاورات بين ملوك ورؤساء وأمراء العرب بحجة بحث التعاون والتضامن والتآخى والتراحم بين البلدان الشقيقة إلا أن الواقع غير ذلك فتجد المسلمين يختلفون حتى فى أمور دينهم الأساسية كما يحدث مثلا فى تحديد تاريخ بداية أو نهاية شهر رمضان من كل عام بل أكثر من ذلك فقد أشيع فى عام ١٩٨٨م أن دول الخليج منعت فيلما يسمى «مغامرات فى الصحراء» كانت أحداثه تدور حول غزو خاطف من العراق لاحتلال الكويت وعلى أثر ذلك تتحرك القوات الأمريكية لتحريرها، وهو مايعنى أن خطة الغزو كانت معروفة ومخطط لها قبل سنوات . مشار إليه فى المرجع السابق بل أنه فى أحد الاجتماعات لمجلس وزراء خارجية العرب يوم ٢١/٩/١٩٩٥م فشلوا حتى فى مجرد الموافقة على مشروع ميثاق الشرق العربى أو محكمة العدل العربية لخلافات بين الأردن، وسوريا، ومصر والسودان، وليبيا وفلسطين، وقطر والبحرين، وأجلوا ذلك لمؤتمر القمة الذى لن ينعقد.

(١٦) راجع تفصيلا فى الأسباب التاريخية د. جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير المرجع السابق ص ٣٤.

(١٧) المسلمون يجيدون فنون المدح والمبالغة والنفاق لزعمائهم ووصفهم بأوصاف (الملك المفدى أو الرئيس المؤمن أو المهيب الركن والزعيم العظيم) انظر د/ عبدالودود شلبى السابق ص٢٣.

(١٨) آية (١٣) سورة آل عمران.

(١٩) راجع الغزالى. السابق ص ٣.

(٢٠) آية (١٨٥) الأعراف وراجع تفصيلاد/ مصطفى الإسلام السياسى ص٣٨.

(٢١) راجع فى ذلك الشيخ محمد الغزالى السابق ص١٧٠ وقارن الإسلام والعولمة المرجع السابق ص٤٤.

(٢٢) راجع الشيخ. محمد الغزالى. المرجع السابق ص ١٩٠ ومابعدها وايضا د. جلال أمين السابق ص ٨١.

(٢٣) راجع د. عبد الودود شلبى. المرجع السابق ص٢٠ وانظر د. محمد مورو الإسلام وأمريكا. السابق ص ١٠.

(٢٤) راجع تفصيلا د. مصطفى الفقى السابق ص ٦٩.

(٢٥) راجع د. عبد الله الاشعل. المسلمون والنظام العالمى الجديد. السابق ص ١٢٤.

(٢٦) الغزالى السابق ص ١٩٨.

(٢٧) راجع د. عبد الودود شلبى . المرجع السابق ص ٧٤، د. د. مصطفى محمود. الإسلام السياسى. ص٧١.

(٢٨) رواه الطبرانى. راجع تفصيلا د. يوسف القرضاوى. خطب الشيخ القرضاوى الجزء الأول. مكتبة رهبه. ص ٢٧٦.

(٢٩) راجع تفصيلا د. عبد الودو شلبى. عرب ومسلمون السابق ، د. مصطفى محمود الغد المشتعل. سلسلة كتاب اليوم. السابق ص٢٧ ومابعدها.

(٣٠) راجع فى ذلك تفصيلا. روحية جارودى. السابق ص ٦١ ومابعدها وأيضا د. مصطفى الفقى. المرجع السابق ص١٠.

(٣١) راجع د. يوسف القرضاوى. المرجع السابق. ص ٢٨ ومابعدها.

القاعدة الأولى

الإجتهاد

الواقع أن الإجتهاد كما يقول المفكر المسلم، روجيه جارودى، أصبح أمر واجبا، بل وعاجلا، حتى نتحرر من الكارثة المزدوجة المتمثلة فى التقليد الأعمى للماضى والتقليد الخاطىء للغرب، وأصبحت المهمة الشاقة هى كيف يمكن للإسلام أن يحدث نفسه دون أن يتغير،أى دون اللجوء لتقليد الغرب (٢٣).

ورغم أن الإجتهاد هو أهم مصادر الإستدلال فى الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا المصدر قد تعطل منذ أغلق باب الإجتهاد بعد الغزالى سنة ١١١١م إبان حكم الأسرة العباسية، تحت شعار تمسك به خلفاء هذه الأسرة، وهو أنه (لا إجتهاد مع النص)، وبالتالى ترتب على ذلك أنه حيث يوجد نص فى القرآن أو أى حديث نبوى - رغم تفاوت هذه الأحاديث ما بين القوى والحسن والضعيف والموضوع.. فإن المسلم

مطالب بتعطيل عقله والإلتزام الحر فى بما ورد بتلك النصوص، وهو ما يعنى انتصار الحرفية، وأصبح القرآن حبيسا خلف سور من التفاسير، ولم يعد رسالة حيه للأجيال الجديدة، أو الظروف المستحدثة ومن هنا بدأ الإنحطاط فى العالم الإسلامى.

وبالتالى أصبح الإجتهاد فى الوقت الراهن أمرا لازما، ويعد فى نظرنا أهم القواعد أو الشروط اللازمة لنهضة المسلمين، وهو ما جعلنا نوليه شطرا من التفصيل لما يلى:

١ - أن الله عز وجل يرشدنا للإجتهاد من خلال تأكيد القرآن الكريم على أن التطور هو إحدى سنن الكون، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده)(٣٣)، (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)(٣٤)، وقوله تعالى (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه(٣٥) وقوله عز وجل (وقل رب زدنى علما)(٣٦).

وهذه الآيات الكريمة يستفاد منها أن الإسلام ليبس ضد التطور أو التجديد، ولم يقصر الإجتهاد بمعنى محاولة التفكير وتأويل النصوص، على شخص محدد أو جيل معين وإلزام كافة الأجيال به.

٢ - أن الرسول ص، وهو قدوتنا الصالحة قد مارس الإجتهاد وإعمال العقل حتى مع وجود النص الصريح فى القرآن الكريم ذاته، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقطع يد فى حرب) رغم وجود نص فى القرآن الكريم، بل وقطعى، يوجب تطبيق الحد بقطع يد السارق، وقد أعتمد الرسول على سبب عقلى بإعتبار أن تطبيق الحد

هنا سوف يؤدى لهروب السارق لصفوف الأعداء، كما أيد معاذ بن جبل عندما بعثه لليمن فى أن يجتهد برأيه إذ لم يجد الحكم فى الكتاب والسنه، كما اجتهد عمر بن الخطاب فى ذات الحكم فلم يطبق حد السرقة فى عام المجاعة (٣٧)

وقد كان الإمام أبو حنيفة يتعامل مع المشاكل الجديدة من خلال المقاصد العامة للقرآن، ووصف الحديث بأنه كلام بشرى خاصة وان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أيد ذلك عندما ذكر لأصحابه، أن قراراته في الحرب شخصية وليست من وحي الله، أو عندما نصح أحد المسلمين بتلقيح النخل خطأ(٣٨).

كما أن الإمام مالك استخدم تعبير المصالح المرسلة وهو ما يفتح باب الإجتهاد فيما لم يرد به نص قطعى فى الكتاب أو السنة الصحيحة(٣٩)

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم نهى بعض أصحابه عن تسجيل أحاديثه فى صحائف حتى لاتختلط بالآيات القرآنية، فإن ذلك يعنى جواز الإجتهاد بما يخالف تلك الأحاديث، بل إن جمال الدين الأفغانى قد حث كل مسلم على الإجتهاد حتى فى تفسير القرآن والسنه لنفسه، مستدلا بالآية الكريمة (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)(٤٠)، وهو ذات الإتجاه الذى سار فيه الغزالى ومحمد رشيد رضا(٤١).

وبهذه المثابة عمد فقهاء الإسلام السابقين إلى الإجتهاد للتعرف على الأحكام الشرعية. واضعين نصب أعينهم القواعد العامة للفقه الإسلامى، وأبرزها التيسير ورفع الحرج استنادا لقوله تعالى (وما جعل

عليكم فى الدين من حرج) وقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (بعثت بالحنفية السمحة) فضلا عماروى عنه أنه ما خير بين أمرين إلا إختار أيسرهما ما لم يكن إثما، وقد تفرع على هذا الأصل العام مظاهر عديدة، منها التدرج فى التشريع وقلة التكاليف والترخيص فى حال المشقة أو الضرورة ورعاية مصالح الناس [٤٢].

٣ - إن أمور الحياة دالحديثة قد تعقدت بحيث لم تعد تشبه حياة أجدادنا من آلاف السنين، وتعددت المواقف والمشاكل التى لم يواجهوها قديما، بل ولم تخطر على بالهم، وهو الأمر الذى لا نجد معه أى حلول لهذه المشاكل من خلال البحث فى تراثنا الإسلامى، وهو ما يوجب الإجتهاد لاستنباط الأحكام لمواجهة تلك الظروف المتغيرة سيما مع الظروف العالمية الجديدة التى فرضت نفسها على المسلمين، حتى نحقق لهذا الدين عالميته

٤ - أن الإجتهاد لا ينشيء حكما خارج إطار الشرع الإسلامى، فالمجتهد ليس حرا فيما يتوصل إليه بمحض عقله، وليس مقلدا للآخرين، من الشرائع الأخرى، وإنما يعمل عقله لاستنباط حكم الشرع الإسلامى، من خلال الأصول الكلية والمبادئ والقواعد العامة للشريعة، فى الحالة المعروضة، وبالتالى فهو إنما يكشف عن حكم الشرع فى تلك المسألة، بل أننا نرى أن القياس والإجماع وهما من مصادر التشريع الإسلامى تعد نوعا من الإجتهاد، لأنها تعتمد على العقل وليس مجرد النقل وتطبق أحكاما ظنية وليست قطعية الثبوت.

ويرى الشيخ، أحمد حسن الباقورى أن كل حكم له عله يجوز القياس عليه حتى مع وجود النص القاطع، وبالتالى يجوز الإجتهاد بما يخالف النص بشرطين، الأول الإلتزام بروح الشريعة والثانى المعرفة بفقه اللغه العربية، وفى ذات الإتجاه يرى الدكتور على حسن عبد القادر أن يجوز الإجتهاد حتى مع وجود الأحكام المنصوص عليها بل والقطعية، إذا كان ذلك يتفق مع مقاصد الاسلام وروحه (٤٣)، ويستند هذا الإتجاه على أن الرسول صلى عليه وسلم قد اجتهد بما يخالف النص القاطع، إذ أعفى قبيلة ثقيف عندما أقبلت تعلن إسلامها من صلاة ثلاثة فروض، وأجاز لهم أن يصلوا فرضى الصبح والعصر فقط بالمخالفة لقوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)(٤٤)، ورغم تعلق الإجتهاد هنا بالعبادات، وذلك لمواجهة ظروف المجتمع الإسلامى المختلفة.

بل أن الشيخ محمدالغزالى يذهب أكثر من ذلك إلى حد جواز الإقتباس من حضارة الغرب فى الأمور التى فيها خير للمسلمين، فما يمت فيها للعلم يجب أن نقبله دون تردد باعتبار أن الإسلام هو دين العقل والفطرة (٤٥).

٥ - أن المجال الأساسى للإجتهاد هو المعاملات، وليس هناك أى ضرر منه، بل حث عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، فى قوله (أنتم أعلم بشئون دنياكم) وقوله (إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من أمور دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيى فإنما ظننت ظنا فلا تؤاخذونى بالظن)(٤٦).

أما العبادات فلا اجتهاد فيها ولا يجوز تحكيم العقل بشأنها بإعتبارها علاقة مباشرة بين العبد وربه.

ومباشرة الإجتهاد فى كافة أمور الدنيا هو تجديد للطاقة الإيمانية والفكر الإسلامى، وبالتالى يعد إحياء للإسلام وتحقيق لعالميته ومن ثم فهو فائدة وليس ضررا [٤٧].

٦ - إن القاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) توجب الإجتهاد، بما يعنى أن مازاد خيره على شره فهو حلال، وما زاد شره على خيره فهو حرام، وإن كل ما حرم الله إنما هو لصالح الفرد والمجتمع، وعلى ذلك يكون الجمود فى مواجهة المتغيرات المصاحبة للنظام العالمى الجديد بحجة عدم وجود نص بشأنها، أو مخالفتها لأحد النصوص، سوف يؤدى حتما لعجز المسلمين عن مسايرة العصر واستمرار تخلفهم وفى ذلك ضرر بالغ لهم دون شك، كما يتنافى مع قاعدة كلية ومبدأ أساسى هو مبدأ التيسير ورفع الحرج بمعنى استهداف مصلحة المسلمين فى كل زمان ومكان[٤٨].

٧ - أن الإجتهاد هو السبيل الوحيد والبديل المناسب لمواجهة فشل اتجاهى الفكر الإسلامى السائدين الآن من أصولية أو تغريب، وأن من شأنه أن تتخلص الأمة من مساوئ تطرف كلا الإتجاهين لأنه يمكن أن يجمع بين المحافظة على التراث الإسلامى وأصوله الكلية المستمدة من روح الشريعة، مع توفير الحلول المناسبة لمواجهة مقتضيات العصر، ومن ثم إيجاد فكر إسلامى واحد مستنير يقوم على الدين الصحيح، بما يحقق مصلحة كافة الإتجاهات المتنافرة مع مصلحة عامة المسلمين، تحت مظلة فقهية شرعية واحدة مما يسهم فى وحدة هذه الأمة.

٨ ـ أنه إذا كانت السنة النبوية مصدرا قيما للدين والدنيا، وإننا يجب ان نستلهم منها ما ينفعنا حسب ظروفنا الحالية، إلا أن ذلك يكون فيما يخص العبادات، مع القواعد العامة والمثل العليا التى أمرت بها، اما فيما عدا ذلك من تفاصيل دقيقة للحياة اليومية للرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من المضاد لروح ونص القرآن أن نعتبر كل أقواله وأفعاله فى هذا المجال ملزمة لنا، بل يجب الإجتهاد ذللوصول إلى حكم الإسلام، حتى مع وجود الحديث.

ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم، على عكس دعاوى النصارى بتأليه المسيح، هو بشر مثل بقية الناس (قل إنما أنا بشر مثلكم)(٤٩)، وبالتالى لا يجوز تقليده فى كل شيء فيما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة لحياته، بل أكثر من ذلك فإن الشيخ، محمد عبده قد قرر فى رسالة التوحيد بأن التقليد بغير عقل أو هداية هو شأن الكافرين، ومن ثم وجوب وشرعية الإجتهاد(٥٠).

ومن باب أولى فإنه لا يجوز الإعتماد على اجتهادات السابقين، إذا كانت غير صالحة لتطبيق فى ظروفنا الحاضرة، وإنما نرجع إلى المنبع الأول الذى استمدوا منه اجتهادهم، وهو القرآن أو السنة، ثم نجتهد كما اجتهدوا (٥١).

٩ ـ أنه مما يؤكد حرص الإسلام على وجوب الإجتهاد، إنه من المقرر فى الشريعة الإسلامية أن المجتهد مأجور فى حالتى صوابه وخطئه، فإن هو أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وإن الصحابة والتابعين قد اعتمدوا على هذا المبدأ، فكان كل منهم يقول بإجتهاده الخاص، ويبيح لغيره الإجتهاد متى كان قادرا عليه، ويحترم رأيه طالما كان مؤسسا على دليل من القرآن أو السنة.

ونخلص من ذلك إلى ضرورة فتح باب الإجتهاد بإعتبار أنه أصبح أمرا حتميا لمواجهة الظروف والمتغيرات التى يمر بها المجتمع الإسلامى فى ظل النظام العالمى الجديد، خاصة وأن هذا المجتمع يمتلك من الفقهاء والعلماء المنتشرين فى كافة البلاد الإسلامية،فضلا عن وسائل الإتصالات الحديثة والإمكانات المادية التى تتيح، إذا حسنت النوايا، إنتاج اجتهادات أكثر فقها وعلما، تجمع بين علوم الدين والدنيا، وأكثر مصلحة من اجتهادات الأئمة السابقين(٥٢)، وهو ما يوجب على علمائنا أن يقبلوا على الإجتهاد دون خوف أو تردد، للوصول للأحكام المستمدة من الشريعة والتى تتفق مع روح العصر فى نفس الوقت، وهم فى ذلك أنما يطبقون مبدأ (الشرعية الإسلامية)(٥٣).

وتجدر الإشارة لأن الشيخ محمد متولى الشعراوى قد قرر أن الأمور الغيبية فقط، مثل خلق السموات والأرض والإنسان، هى التى لا تقبل المناقشة، أما فيما عدا ذلك فيقبل الإجتهاد وتقليب الرأى بشأنه (٥٤)، كما أن فضيلة شيخ الأزهر فى مصر الدكتور محمد سيد طنطاوى قد أكد على أن باب الإجتهاد مفتوح فى هذه الأيام طالما كان فى حدود ما شرعه الله ولا يصطدم بنص قطعى(٥٥).

وفى النهاية وحتى يحقق الإجتهاد الهدف منه، نرى أن يتولى ذلك لجنه واحدة من كافة البلاد الإسلامية، ومن جميع المذاهب، تضم الفقهاء الثقات فى مجال الدين، مع العلماء المسلمين المتخصصين فى المجال العلمى الذى يتم الإجتهاد فيه، وأن تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ضمانا لسلامة الرأى وتوحيدا للقواعد التى تطبق على كافة

المسلمين، بما يمنع من اختلاف المسلمين فى ذات المسألة بين مؤيد ومعارض (٥٦).

القاعدة الثانية

الإلتزام بواجبى العمل والعلم بإعتبارهما فى ذات أهمية باقى العبادات

إن أغلب المسلمين يفهمون الإسلام على أنه الفروض الخمسة من شهادة وصلاة وزكاه وصيام وحج - ولهذه فإنهم يهتمون فقط بتأدية هذه الفروض ماعدا الزكاة طبعا، فنجدهم يبالغون فى تأدية النوافل من الصلاة ويقضون أوقاتا طويلة فى المساجد لتأديتها قبل وبعد الفرض فضلا عن صلاة التهجد وصلاة التراويح.. ونجد الكثير يحج أحيانا عدة مرات رغم أن المفروض حجه واحدة، ونجد نصف الشعب المسلم يمسك بالمسبحة طوال الوقت للتسبيح والشهادة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم، ونجد الكثير يصومون النوافل التى تبلغ حوالى ثلث أيام السنة تقريبا.

كل هذا عظيم وجيد إذا كان لن يؤثر على واجب العمل، ولكن الواقع شيء آخر وهذه سبب نكبتنا وتخلفنا عن بقية الأمم.

وهذا الموضوع يطول شرحه وله موضع آخر بمشيئة الله ولكن يجب التنبية للمبادئ العامة التالية والتى يجب أن ترسخ وتستقر فى أذهاننا فى المرحلة المقبلة:

١ - إن العمل (المتقن) واجب وفرض كالصلاة تماما ومن يهمل فى أى منها فهو آثم قلبه، بلى إن الله عزو وجل قد ارتفع بالعمل لمرتبة

الجهاد فى سبيل الله (وآخرونَ يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون فى سبيل الله)(٥٧) وأن الله لم يأمرنا أن نترك العمل لنؤدى الصلاة فور حلولها، إلا فى صلاة واحدة هى صلاة الجمعة طبقا لما ورد فى الآية التاسعة من سورة الجمعة، بل وأمرنا فور انتهاء الصلاة بالعودة إلى العمل وذلك لأن صلاة الجمعة لها وقت محدد، ساعةِ ودقيقة، أما باقى الصلوات فمن رحمته وحكمته أن جعل وقتها متسعا لعدة ساعات، لمواجهة ظروف كل مسلم ودفعا للحرج والمشقة (٥٨) وبالتالى فإن موظف الحكومة الذى يوقف إنجاز مصالح الجماهير المختلفة ويتوجه للمسجد بحجة أداء الصلاة فور سماعة الآذان رغم وجود متسع لديه من الوقت بعد إنتهاء عمله لتأدية ذات الصلاة فإنما هو آثم دينيا ويعد مختلسا للمال العام بقيمة أجرة فى الفترة التى عطل فيها مصالح المسلمين، وليس أدل على ذلك من أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد رخص فى تأجيل الصلاة - لا لإنجاز العمل فقط وإنما أيضا إذا حلت ساعة الطعام لقوله (لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأخبثين) (٥٩) وقوله أيضا (من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ) (٦٠).

٢ - إن الصيام عبادة تفيد المسلم الصائم فقط، وإن العمل عبادة أيضا ولكنه يفيد المسلم وأهلِهِ والمجتمع الإسلامى كله.

٣ - إن النوافل من الصلاة والصيام والحج - بعد المرة الأولى - وما يلحق بها من إعتكاف أو خلافه هى عبادة، ولكن إذا تعارضت مع العمل أو أثرت على كفاءته، فالعمل أولى منها، لأن الأول سنه والثانى

فرض عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم، (لأن يمشى أحدكم فى حاجة أخيه حتى يقضيها له خير من اعتكافه فى مسجدى هذا شهرا) وقوله (عمل صالح خير من عبادة سنه) - أخرجه الطبرانى، والموالى عز وجل يأمرنا بأن نعمل ونسعى على الرزق، لأنه لن ينزل علينا الطعام ونحن عاكفون فى المساجد، فيقول تعالى (فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه)(٦١) والرسول صلى الله عليه وسلم إذ وجد شخصا متعبدا بكثرة فى المسجد وأن أخاه هو الذى ينفق عليه قال (أخوه أعبد منه)(٦٢).

٤ - إن الشعائر الخمسة من العبادات المفروضة (الشهادة - الصلاة - الصيام - الزكاة - الحج) هى شرط حتى يكون الفرد مسلما وأنه يشترط حتى يصل لوصف المؤمن بالإضافة للفروض الخمسة المذكورة، أن يؤدى عبادة مفروضة عليه أيضا هى واجب العمل (المتقن) فضلا عن إلتزامه ببقية المبادئ الإسلامية الأخرى.

وبالتالى لا يصح أن نطلق على الشخص الذى يكتفى بالفروض الخمسة ويهمل فى عمله إنه مؤمن، إنما الصحيح أنه مسلم ناقص الإيمان والدليل على ذلك أن الله عز وجل قد قرن الإيمان بالعمل فى عشرات الآيات من القرآن الكريم.

٥ - إن ما فرضه الله على المؤمنين من قراءة القرآن أو التسبيح والإبتهالات هو قدر غير محدد (ما تيسر منه) حتى لا يشق على المؤمنين - وبالتالى فإنه يكفى كحد أدنى قراءة آية واحدة من القرآن، كما أن ذكر الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم

يكفى فيها عدة مرات فقط فى اليوم، فى أى وقت، وسواء كان المسلم قائما أو نائما وبالتالى فإن الذى يبالغ فى زيادة هذه العبادات عن هذا الحد - على حساب عمله - فهو إنسان مفرط فى دينه وواجبه نحو الله والمجتمع، ويعد أفضل منه وأكثر منه إيمانا الشخص الذى يكتفى بالحد الأدنى المذكور ثم ينصرف إلى إتقان عمله بقية وقته، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث لا على مجرد تأدية العمل - كما يؤديه موظف الدولة فى هذه الأيام، وإنما يدعو لإتقانه إذ يقول صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) ويقول (ثلاث لا يغفل عنهن قلب امرئ مؤمن: إخلاص العمل لله - والمناصحه لأئمة المسلمين - ولزوم جماعتهم فإن دعاءهم يحيط من ورائه) (٦٣).

وإذ نوجه لضرورة الإلتزام بهذه المبادئ والعمل بها، فإننى لا يفوتنى أن أنوه - حتى لا يتهمنى بعض المتطرفين بالردة - إلى أننى لا أدعو للانصراف عن إقامة شعائر الله بل وحتى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكننى أقرر أن كفاية الحد الأدنى من الشعائر السابقة، مرتبط بحلول وقت العمل - أما إذا كان لدى المسلم وقت، كأن كان فى أجازه مسموح بها من العمل - أو أنهى عمله ولديه وقت فراغ يسهر فيه للتعبد والتهجد بشرط ألا يؤثر السهر على يقظته فى علمه ولديه وقت فراغ يسهر فيه لتعبد والتهجد بشرط ألا يؤثر السهر على يقظته في عمله فى اليوم التالى - أو كان المسلم لا عمل له أصلا كالمعاقين مثلا فهنا يجب على المسلم أن يستزيد من هذه العبادات وليس هناك ما يمنع من أن يتعبد فى المسجد اناء الليل وأطراف النهار.

وهذا الذى تقوله ليس من عندنا وإنما هى حقائق إسلامية راسخة وأدلتها مستقاه من القرآن الكريم والسنة المشرفة على النحو السالف بيانه، بل إن أكثر من ذلك وكما يقول الشيخ محمد الغزالى إن التقاعس أو الإهمال فى العمل بحجة الرضا بالمقسوم هو جريمة خلقية بل إن أهمية العمل وصلت لدرجة أن الله يثيب حتى الكافر إذا أتقنه (٦٤) هذا بالنسبة لواجب العمل.

أما العلم كعبادة واجبة فإن ذلك يبدو من جهتين:

الأولى: إن الإشتغال بالعلم كمهنة أو عمل يحترفه المسلم يدخل ضمن واجب العمل ويسرى عليه ما سبق أن ذكرنا من المبادئ الخمسة السابقة.

الثانية: إن الله عز وجل قد فرض العلم كواجب على كل مسلم ومسلمة، بإعتبار أن الإسلام دين العلم فقد خص هذا الواجب بتفضيله على بقية العبادات كالصلاة والصوم وغيرها فجعل ثواب مجلس علم خير من عبادة سبعين عاما(بما فيها من صلاه وصيام.. الخ) ولم يسو بين المسلم المتعلم والجاهل بل جعل الأول فى درجة أعلى من الثانى وكل بقدر علمه، بل جعل العلماء ورثة الأنبياء بل وفى درجة الملائكة إذ يقول تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو و الملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط)(٦٥).

وقدر الله إيمان العلماء ومراقبتهم إياه سبحانه وخشيتهم منه أكثر من غيرهم من المؤمنين. والرسول صلى الله عليه وسلم قال (لاخير فيمن كان من أمتي ليس بعالم ولا متعلم (٦٦) كما قال (لمجلس علم خير

من صلاة ألف ركعة وعيادة ألف مريض - قيل يا رسول الله ومن قراءة القرآن - قال وهل ينفع القرآن إلا بالعلم) والمولى عز وجل إذ فرض العلم وقدر العلماء لم يكن ذلك عفوا أستغفر الله - وإنما بوصفه الخالق لهذا الكون والذى أمر الناس بتعميره والنظر فى ملكوته وآياته واستخلاص العبر والعظات - وأنه هو العليم الحكيم، قدر أن العلم هو أهم وسيلة من وسائل الإنسان لاستعمار هذا الكون وإكتشاف كنوزه وأسراره ووسائله(٦٧) والتوصل لكل الإختراعات والإبتكارات التى تسهم فى رقى البشرية مما ييسر الحياة للناس فيكون ذلك أدعى لقيامهم بواجبهم نحو الله لشكره ومراقبته - وواضح مدى قيمة العلم والنتائج التى يحققها من مقارنة العلم فى الغرب وما أدى إليه من نهضة والجهل فى الأمة الإسلامية وما ترتب عليه من تخلف - وهو ما يؤيد مقولة الشيخ محمد عبده إنه وجد هناك إسلاما بدون مسلمين ولدينا مسلمون بدون إسلام.

ومن ناحية أخرى فإن العلم وهو يوجه إلى معرفة هذه الأسرار الكونية فإنما يكشف عن أدلة وجود الله تعالى بإعتباره الخالق الأعظم لكل هذا الكون بأسراره وكنوزه، وما عمل العلم إلا الكشف عنها وليس إنشاؤها(٦٨) وبالتالى فإن ذالعلم بهذا المعنى يوصل لمعرفة الله ويقوى من إيمان العالم، بل إن المسلم الجاهل أخطر على الإسلام من اليهود بل والكفار أيضا ومن ثم يجب الإسراع بإتخاذ كل ما يلزم لنشر العلم وتشجيع العلماء والمبتكرين فى العالم الإسلامى مع الإستعانة بعلم وخبرة من سبقونا فى هذا من دول الغرب أيا كانت عقيدتهم حتى يستفيد عالمنا الإسلامى من هذه الآثار العظيمة للعلم - إعمالا لقوله صلى الله عليه وسلم (خذالحكمة ممن قالها) أى بغض النظر عن دينه

أو جلسه .ويجدر التنويه أخيرا لأن المقصود بالعلم ليس هو الإقتصار على العلوم الشرعية والفقهية وإنما لفظ العلم يتسع ليشمل كافة فروع العلم، الطبيعة والإدارية والإجتماعية وغيرها ولا يمكن أن يكون هناك تناقض بين العلم والدين الإسلامى الذى أوجب العلم.

ونخلص من ذلك أن العمل والعلم عبادة، مثل بقية العبادات بل أفضل العبادات وهما السبيل الوحيد لنهوض أمة الإسلام لمواجهة النظام العالمى الجديد لأن المستقبل للأقوياء وليس لأنصاف المتعلمين أو أنصاف العاملين (٦٩).

القاعدة الثالثة

وجوب التركيز على التربية الإسلامية الصحيحة منذ الصغر

من المفيد جدا فى مجال قواعد العلاج التى نرى لزومها لمواجهة محنة المسلمين فى هذه الفترة، أن نشير إلى أن الهيكل العام للامه الإسلامية حاليا هش ومتآكل وضعيف، ومهما بذل من مجهودات فإن إصلاح هذا الهيكل الذى يضم الجيل الحالى لن يصل للمدى الذى نطمع فى الوصول إليه(٧٠).

بمعنى إنه وعلى فرض أن الجيل الحالى فى تلك الأمة ـ قد بدأ من اليوم يأخذ بأسباب النهوض فإن غاية ما سيصل إليه هو إمكانية أن يجد له مكانا فى الدرجة الثالثة أو الثانية على أكثر تقدير بقطار النظام العالمى الجديد، ولكن حتى نصل لغاية أملنا بركوب الدرجة الأولى أو الممتازة فإن ذلك يقتضى أن نعمل من آلان للحجز للجيل الجديد تذاكر ركوبهم فى تلك الدرجة.

وفى هذا يقتضى البدء فى إعداد هيكل جديد قوى ومتين للأمة الإسلامية يمكن أن تتبوأ به مكانتها المأمولة فى النظام الجديد مستقبلا.

وهذا يقتضى ضرورة التركيز على تربية النشء تربية إسلامية صحيحة منذ بداية وعيه وتكون عقله فى السنوات بل والشهور الأولى من عمره وحتى إنتهاء التعليم الجامعى - تربية مختلفة عما سبق، تربية حديثة وشاملة - وعالمية تقوم على الأسس التالية:

١ - التربية الدينية الصحيحة والواعية المستمدة من الفهم الجيد للدين الإسلامى(٧١) مع الإسترشاد بقواعد العلاج الأربعة الأخرى فى هذا الموضوع، مع التأكيد فى هذا المجال على أن الإسلام الصحيح يقوم على تعظيم قيمتى العمل والعلم كأهم العبادات، مع نبذ العنف والدعوة بالحسنى، ويدعو للإبتكار والتجديد والتطور والتنوير من جانب، مع المحافظ على الأصالة والقيم السامية المستمدة من تراثه العظيم من ناحية أخرى.

٢ - التربية الأخلاقية السليمة التى تعتمد على التمسك بالفضائل ونبذ الرذائل.

٣ - التربية السلوكية التى تعتمد على المبادئ الأساسية للسلوك البشرى الراقى بدءا من الأكل والشراب ومرورا بإحترام النظام والقانون وإنتهاء بحب الآخرين وإحترام الجميع أيا كان جنسه أو دينه أو لونه (٧٢).

٤ - التربية الإجتماعية التى تعتمد على نبذ الأنانية وحب الذات أ الحسد على الناجحين، وأن ينضم الجميع لحزب يسمى حزب

(أعداء السقوط) بدلا من حزب (أعداء النجاح) فضلا عن وجوب التضامن والتعاون مع الآخرين فى سبيل الخير والرفاهية وإيثار المصلحةالعامة على الشخصية.

٥ ـ التربية الصحية الجيدة التى تعتمد على المبادئ الأساسية اللازمة لصحة وسلامة الجسم من عادات وسلوكيات التغذية الصحيحة ـ وعدم الإسراف مع الإمتناع عن كل ما يضر بصحة الإنسان من مشروبات أو مأكولات وغيرها، فضلا عن تشجيعهم على ممارسة الرياضة التى تسهم فى تقوية الجسم وحمايته [٧٣].

والواقع أن مهمة التربية التى ندعو إليها هى مهمة شاقة، ويجب أن تشترك فيها وبجدية ومن الآن كافة مؤسسات التربية، بداية من الأسرة ومرورا بالمدارس والمساجد وإنتهاء بالدولة ومؤسساتها، وذلك حتى يمكن خلق هيكل أو جيل إسلامى جديد مؤهل لقيادة هذه الأمة لتحقيق نهضتها ورقيها وسموها فى مواجهة غيرها من بقية أمم النظام العالمى الجديد[٧٤].

القاعدة الرابعة

العودة إلى الله ومفاهيم الإسلام الصحيح

ونقصد بذلك ضرورة عودة كافة أفراد الأمة الإسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها ، أفرادا وجماعات إلى الروح الإيمانية الإسلامية الصحيحة، ونبذ المفاهيم المغلوطة فى أذهاننا عن الإسلام والإيمان، إذا أن علاقتنا كمسلمين بالله قد انقطعت أو تكاد، وهذا الفهم الصحيح، للإسلام سوف يقربنا لله وهذا يوجب أن نعيد فهمنا لتعاليم ديننا

والمبادئ العليا التى أرساها، وإن نستلهم منها روح إيمانية متفتحة ورشيدة، تقوم على فهم واع لأوامر الله ونواهية من ناحية، مع تنفيذ تلك الأوامر والنواهي تقربا لله من ناحية أخرى، وهذا يقتضى على الأخص ما يلى:

١ - التخلص من المفاهيم المغلوطة السائدة في فكر المسلمين كالتمسك بالشكل قبل الموضوع أو الشعارات أو الكلام أو الجدل دون العمل بها(٧٥)، مع نبذ العنف أو الإكراه أو كراهية أصحاب الديانات السماوية الأخرى، والتخلص فورا من المفهوم الخاطئ للجهاد، الذى كان لازما فى فجر الإسلام، وإن الجهاد الحقيقى والأكبر والأوحد الان هو جهاد النفس لإلزامها بأوامر الله ونواهية (٧٦).

٢ - الإلتزام بعوامل الإيمان وتقوى الله عملا لا قولا، وذلك بمراقبة الله فى كل تصرفاتنا وإيقاظ ضمائرنا والتمسك بمبادئ التسامح، والرحمة والعدل والمساواة والشورى والتكافل والشفافيه، مع ضرورة الإنفتاح على العالم الخارجى والتعاون مع أصحاب كافة الإتجاهات أو الديانات أو القوميات الأخرى، بما يعود على المسلمين بالخير مع الإحترام المتبادل للخصوصيات وقيم وذاتية كل اتجاه أو عقيدته.

ويجب أن يشرع كافة أفراد الأمة الإسلامية فى تنفيذ ذلك على الفور وذلك اعتمادا على مبدأ أبدأ بنفسك واليوم وحالا دون إنتظار أن يقوم الباقون بهذا الواجب، لتكن أنت أيها المسلم أسبق من غيرك فى الطاعة والتقرب إلى الله حيث أن تخلف غيرك لن يضرك وتقدمه

عنك لن ينفعك (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا (٧٧).

القاعدة الخامسة

ضرورة التزام حكام المسلمين بتقوى الله فى شعوبهم

الواقع أن الحكام هم أولو الأمر فى كل أمه، إن صلحوا صلحت الأمة وإن فسدو فسدت، ذلك أن هؤلاء الحكام هم واجهة هذه الشعوب الإسلامية وممثلوها وعنواتها أمام العالم، فضلا عن أنهم هم الذين يمسكون بدفة السفينة التى تحمل تلك الشعوب، بالإضافة لأنهم يمثلون القدوة والمثل الأعلى لأفراد هذه الشعوب.

وهذا يستوجب أن يبدأو فى نبذ خلافاتهم والتخلى عن اتجاهاتهم أو نزعاتهم الطائفية أو القومية وبدء صفحة جديدة، فى تاريخ العالم الإسلامى، يقوم على لم الشمل، والتضامن بأى صورة، ثنائى أو جماعى أو إقليمى، كوسيلة أو خطوة فى سبيل تحقيق التضامن على مستوى الأمة الإسلامية، ولو فى المستقبل البعيد، كما أن تقوى الله تستوجب أن يجتهد هؤلاء الحكام فى الأخذ بأيدى شعوبهم ودفعهم نحو التقدم والنهوض وتحقيق التنمية فى كافة المجالات، بما يحقق قوة هذه الشعوب ومن ثم قوة الأمة الإسلامية، متمسكين بالقواعد والمبادئ العامة الأربعة السالف بيانها، لأنهم الأكثر قدرة بحكم مواقعهم، على وضع وتنفيذ السياسات العامة فى داخل مجتمعاتهم الإسلامية.

ويدخل ضمن ذلك ضرورة التزام هؤلاء الحكام بالشفافية وطهارة اليد والضمير، حال تصرفهم فى أموال الرعية، التى ائتمنهم الله عليها، مع الزهد فى السلطان والملك وعدم التسلط أو الإستئثار بالرأى وأن يلتزموا فى إدارة شئون بلادهم بمبدأ الشورى فى أى صورة أو شكل من أشكالها الحديثة، وأن يجعلوا هدفهم دائما ابتغاء وجه الله عز وجل ومصلحة أوطانهم، وليعملوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم (من ولى من أمور الناس شيئا فولى عليهم أحدا محاباة أو لقرابة وهو يعلم أن فيهم من هو أصلح منه فليتبوأ مقعده من النار)(٧٨) وقوله (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته فالأمير على الناس راع وهو مسئول عن رعيته..) (٧٩).

الهوامش

(٣٢) راجع الإسلام والقرن الواحد والعشرين ص ١٠ المرجع السابق.

(٣٣) آية ٢٧ الروم.

(٣٤) آية ٤ إبراهيم.

(٣٥) آية ٦٤ النحل.

(٣٦) اية ١١٤ طه.

(٣٧) انظر د مصطفى محمود الإسلام السياسى، ص ١٢ وكذا على حافة الإنتحار ص ١٤٤ والشيخ محمد الغزالي المرجع السابق ١٤٤.

(٣٨) راجع روجية جارودى، الإسلام والقرن الواحد والعشرين ص، ٦٧.

(٣٩) راجع المستشار طارق البشرى الإسلام وتحديات العصر المرجع السابق ص ١٤٢ وانظر د. على حسن عبد القادر فى ذات المراجع السابق ص ٦٤ وانظر تفصيلا فى تقييم مدى صحة الأحاديث. محمد حسين هيكل - حياة محمد.

(٤٠) أنظر الأصولية الإسلامية المرجع السابق ص ١٠٥، ١٢٥ وأيضا د، على حسن عبد القادر لإسلام وتحديات العصر ص ٦٥.

(٤١) راجع د. على عبد الواحد وافى الحرية فى الإسلام دار المعارف ص ٦٤ وما بعدها.

(٤٢) انظر د. فؤاد محمود معوض التقريب بين المذاهب الفقهية، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

(٤٣) راجع حديثهما فى كتاب الإسلام وتحديات العصر، المراجع السابق ص ٨١,٢٤.

(٤٤) آية ٢٣٨ سورة البقرة.

(٤٥) من معالم الحق فى كفاحنا الحديث، السابق ٦٩.

(٤٦) رواه مسلم.

(٤٧) راجع الإسلام وتحديات العصر، المرجع السابق ص ١٠٧.

(٤٨) - انظر الشيخ محمد الغزالى المرجع السابق ص ١٥٢ وأيضا د فؤاد معوض المرجع السابق ص ١.

(٤٩) آية ١١٠ الكهف.

(٥٠) روجيه جارورى، المرجع السابق ص ١٠٠ والحرية فى الإسلام السابق ص ٦٤.

(٥١) أنظر كيف نحكم بالإسلام. د. أحمد شوقى الفنجرى السابق الطبعة الثانية ١٩٩٩م.

(٥٢) راجع فى ذات الإتجاه الشيخ محمد الغزالى من معالم الحق. السابق ص ١٧٠ ود. عبد الله المشد. الإسلام وتحديات العصر، ص ٨٩ المرجع السابق.

(٥٣) د. أحمد كمال أبو المجد. المرجع السابق ص ١٦٢.

(٥٤) راجع كتابة السحر والحسد سلسلة أخبار اليوم ص ٧.

(٥٥) فى حديثة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب يوم ٥/٢/٢٠٠٠م.

(٥٦) راجع كيف نحكم بالإسلام المرجع السابق ص ٦٢.

(٥٧)آية ٢٠٠) للمزمل.

(٥٨) راجع د. أحمد عمر هاشم وسطية الإسلام السابق ص ٢١.

(٥٩)رواه مسلم.

(٦٠) رواه البخارى.

(٦١) آية (١٥) الملك وراجع فى تأييد ذلك د. مصطفى محمود الإنتحار المرجع السابق ص ١٢٥.

(٦٢) الجامع الصغير للسيوطى.

(٦٣)راجع د. أحمد الفنجرى السابق ص ٢٦٣ وأيضا روجيه جارورى الإسلام والقرن الواحد والعشرين السابق ص ٤٥ وأيضا الشيخ محمد الغزالى من معالم الحق المرجع السابق ص ١٠٥ وقارن الشيخ محمد الراوى المرجع السابق ص ٣٦.

(٦٤)راجع من معالم الحق الشيخ محمد الغزالى، المرجع السابق ص ٨١ نص ٨٩ - وجدير بالذكر أن مصر وهى دولة إسلامية لديها مساحات شاسعة من الأرضى الزراعةيالخصبة ويجرى فيها نهر النيل بل وتعد من أكثر الدول الإسلامية تقدما، ومع ذلك تصدر بما قيمته ٥ر٣ مليار دولار فقط بينما تستورد بمبلغ ٥ر١١ مليار دولار معظمها من القمح والمنتجات الزراعية، ويرجع ذلك بالطبع لزيادة السكان الذى يقابلة ضعف شديد فى الإنتاج نتيجة إهمال العمل. من نشرة أذيعت على الإنترنيت.

(٦٥) انظر فى ذات الإتجاه د. مصطفى محمود، على حافة الإنتحار السابق ١٦٤.

(٦٦) مشار إليه فى كتاب كيف نحكم بالإسلام السابق ص ١٦٤ وفى ذات الإتجاه الشيخ محمد الغزالى، من معالم الحق المرجع السابق ص ٥٦.

(٦٧) راجع الشيخ محمد متولى الشعراوى السحر والحسد المرجع السابق ص ١٠.

(٦٨) راجع فى ذلك أستاذنا الدكتور محمد شوقى الفنجرى الإقتصادى الإسلامى واتجاهاته ص ٧٦، روجيه جارودى المرجع السابق ص ٢٢ وقارن د، محمد السيد الجلد، الإسلام والعولمة المرجع السابق ص ٤٤ وانظر الشيخ محمد متولى الشعراوى السابق ص ١١.

(٦٩) قارن د، مصطفى محمود الإنتحار المرجع السابق ص ١٦٥.

(٧٠) راجع د، أحمد الفنجرى السابق ص ٢٣٥.

(٧١) روجيه جارودى السابق ص ١٤١ والغزالى السابق ص ٦٧.

(٧٢) قارن د، عبدالودود شلبى عرب ومسلمون للبيع ص ٢٠.

(٧٣)راجع الشيخ محمد متولى الشعراوى - من الألف للياء - طارق حبيب المركز العربى الحديث ص ٧٠.

(٧٤)راجع تفصيلا الغزالى السابق ص ١٢ وما بعدها.

(٧٥)راجع تفصيلا الشيخ محمد الغزالى السابق ص ٩، ١٩٢ وقارن د، محمد الفنجرى الإسلام والتأمين ١٩٨٩ ص ٦.

(٧٦)راجع فى تأييد ذلك د. مصطفى محمود الإنتحار السابق ص ٩٧، د. عبد الودود شلبى السابق.

(٧٧) اية ١٣، ١٤ سورة الإسراء.

(٧٨)متفق عليه.

(٧٩)متفق عليه.

القسم الثانى

موقف الفكر الإسلامى من

الأنظمة السائدة فى النظام العالمى الجديد

الجانب التطبيقى

تمهيد

بعد أن استعرضنا فى القسم الأول من هذا البحث العموميات أو الجانب النظرى لمفهوم ومقومات النظام العالمى الجديد من ناحية، ومضمون الفكر الإسلامى بين الماضى والحاضر والمستقبل من ناحية أخرى، وأوضحنا الفرق بين هذا وذاك بصفة عامة وتأثير ذلك على أحوال الغرب وأحوالنا، وما نتج عن ذلك من هوه عميقة بين دول الغرب والأمة الإسلامية، وأوضحنا رؤيتنا فى سبل إصلاح هذه الأمة فى صورة قواعد عامة ومجردة، وحتى لا يكون عملنا محض جدل

عقيم أو كلام نظرى غير مثمر، وحتى تعم الفائدة، فإن أصول البحث تقتضى أن نعرض فى هذا القسم لرؤيتنا، طفى أرض الواقع - بمعنى كيفية إعمال قواعد العلاج التى نقول بها فى مواجهة الأنظمة أو المظاهر أو الأطروحات التى يثيرها النظام العالمى الجديد.

إن القارئ قد يتساءل: ما هو موقفنا الآن من تلك الأنظمة العالمية الجديدة، هل نطبقها في مجتمعاتنا الإسلامية كما هى أو بد ،رة حرفية حتى تنهض مثلهم، أم نعرض عنها بل ونقف ضدها لأنها ضد ديننا وشريعتنا، ومن صنع وحضارة الكفار، وهل هناك حلا وسطا.

إن الإجابة على هذا التساؤل هى موضوع هذا القسم من البحث.

والواقع أن الإجابة على هذا التساؤل ليست مسألة سهلة خاصة فى مجتمع إسلامى يسوده فكر يغلب عليه طابع الأصوليه، وتزداد حساسيته ويظهر تطرفه، ويرتفع استفزازه، كلما حاول أى باحث الإقتراب من تلك المنطقة المحرمة فى داخل عقله، ويجدر بنا أن ننوه هنا - حتى يطمئن هؤلاء الأخوة أننا لن ننحاز فى بحثنا لجانب العلم أو العلمانيين، وإنما على العكس، سوف يقوم منهجنا على أساس إسلامى، ولكن بالمفهوم الصحيح الواجب لهذا الدين العظيم، بمعنى النظر وفهم هذا الدين، بإعتباره لم يرد لأهل قريش أو ظروفهم أو زمانهم فقط، وإنما أتى للعالم كله منذ خلق الله الأرض، حتى يوم يرجعون (ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما) [١].

ولهذا فإن الفهم الصحيح الذى نقصده لهذا الدين يستتبع أن نفهمه فى ظل الظروف السائد فى المجتمع، وليس بظروف وزمان أهل قريش، والتاريخ الإسلامى شاهد فى مرحلة النبوة والخلافة الراشدة على أن هذا الدين يمنع الجمود ويدعو إلى التجديد والتطور ومواكبة

الظروف الطارئة فى ضوء الأحكام والمقاصد الأساسية للشرع، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فسوف نحاول الإلتزام بالموضوعية قدر الطاقة طبقا لمنهجنا فى البحث، وهو ما يوجب ألا نصدر أحكاما مطلقة، سواد بالقبول أو الرفض، وإنما سوف نتعرض لكل مسألة بصفة مستقلة، ونقلبها يمينا ويسارا، واضعين نصب أعيننا القواعد والأصول الكلية لديننا الإسلامى الحنيف، والتى لا يجوز معارضتنا أو مخالفتها من ناحية، مع النظر للظروف المستجدة والإطروحات الجديدة التى فرضها النظام العالمى الجديد، مع الإسترشاد بكافة الظروف المحيطة بتلك المسألة، ونحاول التقريب أو التوفيق بين هذا وذاك دون مخالفة لشرع الله الصحيح من ناحية أخرى.

واستناد للأسباب السالفة، وهذا المفهوم للدين، فإن منهجنا فى البحث، يعتمد على أن أحكام الشرع بما تشمله من أوامر ونواهى تنقسم إلى:

أولا: أحكام متعلقة بأصل العقيدة والإيمان وتشمل:

(أ) الأيمان بالله الواحد الأحد وملائكته وكتبه ورسله.

(ب) الشعائر من العبادات وتشمل كل ما يتعلق بفرائض الإسلام الخمسة من شهادة وصلاه وزكاه وصوم وحج (٢).

(جـ) أحكام متعلقة بالأصول أ والقواعد أو المبادئ الأساسية التى يقوم عليها الدين الإسلامى، وهى مثل وقيم عليا كالعدل والمساواة

والأمانة والإخلاص فى العمل والرحمة والنهى عن المحرمات كالقتل والسرقة وشرب الخمر ولعب القمار والحرابة والزنا وغيرها.

وهذا القسم من الأحكام السابقة لا يجوز معارضتها أو حتى مناقشتها، وبالتالى فهى أحكام عالمية تسرى فى كل زمان ومكان وتحت أى ظروف، لأن جانب التعبد واضح فيها، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، فيما عدا استثناء واحد يبيح فعل الشيء المحظور، وهو مبدأ الضرورات تبيح المحظورات تنفيذا لقوله تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه)(٣).

ثانيا: أحكام متعلقة بالمعاملات أو السلوك الإنسانى قررها الإسلام بقصد تحقيق مصلحة المسلمين ومعيشتهم فى الدنيا، سواء فى المجالات الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، وهى وإن كانت متعلقة بأحوال المسلمين فى الدنيا إلا أن لها جانبا دينيا آخر، وهو الثواب لمن التزم بها والعقاب لمن تركها فى الآخرة، وهذه الأحكام لها شروط لتطبيقها تختلف بإختلاف أنواعها الثلاثة الآتية:

(أ) أحكام تقررت لعلة محددة ومرتبطة بعلتها وجودا أو عدما، ومن أمثلتها تحريم الربا لعلة الإستغلال، وتلك الأحكام يجب تطبيقها فى كل زمان ومكان طالما توافرت علتها، أما إذا تخلفت العلة أصبح الشيء المحرم مباحا(٤).

(ب) أحكام تقررت لمواجهة ظروف أو مناسبة معينة، مثل الأمر الصادر للمسلمين بقتال الكفار أو المشركين حتى يؤمنوا، إذ أن

ذلك الأمر، كان لمواجهة ظروف بداية الدعوة لإسلامية، وقلة أعداد المسلمين، رغبة فى نشر هذا الدين القيم فى كل البلاد لإعلان الناس به، وضم أكبر عدد من المسلمين لتقوية الأمة الإسلامية وإعلاء كلمة الله، وبالتالى كان الجهاد أمرا لازما لمواجهة تلك الظروف، ويدخل ضمن ذلك أيضا وجوب تطبيق حد الردة - عند القائلين به - وكذا تحريم إقامة أحزاب داخل الأمة الإسلامية، وبالتالى إذا كانت هذه الظروف مستمرة يجب الإلتزام بتنفيذ هذه الأحكام.

(جـ) أحكام تقررت بإعتبارها وسيلة، ليست مقصودة فى ذاتها، ولكنها تقررت لتحقيق غاية معينة تدخل ضمن مصلحة الأمة الإسلامية، وكانت هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق تلك الغاية آنذاك، ومنها مثلا إستعمال السواك بغرض تنظيف الأسنان وحمايتها، ومبدأ الشورى فى الإسلام ،وإعفاء اللحية كوسيلة أو مظهر نخالف به اليهود.

وعلى ذلك فإنه فى كل الأحوال الثلاثة السابقة، إذا توافرت شروط تطبيق الحكم فى الحالات الثلاثة المذكورة، كان أمرا دينيا ملزما لكل مسلم يثاب إذا فعله ويعاقب إذا تركه.

أما إذا لم تتوافر شروط تطبيق تلك الأحكام - أما لعدم وجود العلة أو لإختلاف الظروف السائدة عن الظروف التى تقررت فيها هذه الأحكام، أو لظهور وسائل أخرى جديدة أكثر تحقيقا للغاية التى من أجلها تقرر الحكم الشرعى، فإنه فى هذه الحالات، تصبح تلك الأحكام غير واجبه، ويجوز للمسلم عدم تنفيذها، ومن ثم تضحى المسألة التى ورد بشأنها الحكم مباحة.

(د) مسائل أو معاملات لم يرد بشأنها حكم فى الإسلام سواء بالتحريم أو الإباحة، ومن أمثلتها تحديد ساعات العمل اليومى للعامل أو تحريم العمل فى أيام معينه (كما فى شريعة اليهود) أو طريقة الأكل (باليد أو الملعقة أو الشوكة أو السكينة) أو ارتداء ملابس معينه.. الخ وجميع هذه المسائل تعتبر مباحة.

واستنادا لذلك فإن كافة المسائل السابقة، إذا كانت مباحة أصلا كما فى البند الأخير أو أبيحت لعدم توافر شروط تطبيقها على النحو السالف، فإن الأمة الإسلامية لها أن تختار ما يناسبها من الأنظمة أو الوسائل التى يأخذ بها الآخرون، حتى وإن كانوا من الكفار، بشرط ألا تتعارض هذه الوسائل أو الأنظمة مع الأصول والقواعد العامة الكلية التى تقوم عليها الشريعة الإسلامية والسالف بيانها فى البند أولا. (جـ) السالف بيانها.

وخلاصه القول أن لدينا دينا عالميا عظيما، يحوى فى أصوله العامة تعاليم ومبادئ سامية كفيلة - إذا استهدينا بها - بإسعاد الناس فى الدنيا والآخرة، وواجب الفكر الإسلامى الكشف عن تلك المبادئ والتعبير عنها بلغة اليوم، والإجتهاد فى إيجاد الحلول اللازمة لتطبيقها على مختلف المعاملات والعلاقات الإقتصادية والسياسية وكافة المسائل التى يثيرها النظام العالمى الجديد(٥).

واستنادا لتلك القاعدة وهذا المنهج فى البحث سوف نعرض فى الفصول القادمة لموقف الفكر الإسلامى من أنظمة ووسائل النظام العالمى الجديد، وننوه أخيرا فى هذا الموضوع أيضا لأن تلك الأنظمة

كثيرة ومتشعبة فى كافة المجالات المذكورة، وأن بحثها جميعا يحتاج لوقت لا يتسع له هذا البحث ولهذا، فسوف نقتصر على تناول بعض الأنظمة أو المسائل ذات الأهمية سيما تلك التى تثير خلافا فى الرأى داخل الفكر الإسلامى، كما أننا لن نتعرض بالتفصيل لموضوع كل نظام أو مسألة سواء فى النظام العالمى الجديد أو النظام الإسلامى إكتفاءا بإشارات موجزة لهذا وذاك بالقدر الذى يفيد البحث، مع الإشارة للسلبيات السائدة فى الفكر الإسلامى الحالى بشأن هذه المسائل، على أن نولى الجزئية المتعلقة بما يجب أن يكون عليه هذا الفكر بشأنها نوعا من التركيز، بإعتبار أن ذلك هو الغاية من موضوع البحث.

وعلى ذلك نعرض لهذه المسائل كل فى المجال الذى يخصه، فنتناول المجال الإقتصادى فى فصل أول، ثم يليه المجال الإجتماعى والثقافى وفى الفصل الأخير نعرض لما يثور من هذه المسائل فى المجال السياسى وذلك على النحو التالى:-

الفصل الأول

بين الفكر الإسلامى والنظام العالمى الجديد

فى المجال الإقتصادى

تمهيد :

يمثل الإقتصاد فى الوقت الحاضر عصب الحياة، من أكثر من ناحية فهو أساس الثروة والقوه المالية، بإعتبار أن الموارد الإقتصادية تشكل فى معظم الأمم المصدر الأساسى، وربما الوحيد للثروة والمال، ولا يخفى على أحد أهمية المال، لأى مجتمع، سيما فى ظل عصر يغلب عليه الطابع المادى فى شتى المجالات، كما يشكل الإقتصاد القومى العمود الفقرى للقوة العسكرية، فكلما زادت القوه الإقتصادية لأى دولة كلما زادت قدرتها على اقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية، سواء بتصنيعها أو استيرادها من الخارج، ومن ناحية أخرى فإن القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن أصبحت توجه بل وتتحكم فى كافة مجالات الحياة.

ففى المجالات الإجتماعية والثقافية، توفر القوة الإقتصادية الثروة اللازمة للإنفاق على الشعوب وكفالة مستوى لائق من المعيشة لأفراده بما يدخل فى ذلك من الإنفاق على التعليم والصحة وأجهزة الخدمات الأخرى، ويسهم على الأخص فى إيجاد البيئة والظروف الملائمة للإبداع فى كافة مجالات العلوم والفنون والآداب التى هى لب حضارة الشعوب (٦).

وفى المجال السياسى يمارس الإقتصاد دورة فى تشكيل سياسة المجتمع الخارجية، سواء فيما يتعلق بإستقلال الدولة وحريتها فى إتخاذ القرار دون الخضوع لضغوط خارجية، أو فى فرض سياستها أو هيمنتها على الدول الأخرى من خلال سياسة المعونات أو الإقراض والديون الخارجية، والتى تؤثر دون شك فى سياسات الدول الفقيرة التى تتلقى المعونات بشكل أو بآخر تبعا لمدى اعتماد هذه الدولة على تلك المعونات وظروف كل مجتمع.

ولعل تلك الأهمية للجانب الإقتصادى هو ما دعى الكثيرين وبحق إلى القول بأن حروب العالم القادمة سوف تكون حروبا اقتصادية، أو أن الإستعمار لم يعد يهتم بالتوسع أو الغزو العسكرى، وإنما تحول إلى سيطرة أو غزو اقتصادى، بإعتبار أن من لا يملك قوته لا يملك قراره.

ولقد لاحظنا من خلال البحث فى القسم الأول من هذا الكتاب مدى السوء والتخلف والضعف الذى يسود الإقتصاد الإسلامى رغم امتلاك الأمة الإسلامية لكافة العوامل والعناصراللازمة للنهوض الإقتصادى،

وذلك مقارنة بالقوة الإقتصادية والثروة الهائلة للمجتمعات الغربية، بل وإمتلاك بعض الشركات هناك ثروة تفوق ما تملكه عدة دول إسلامية وقد سلف بيان ذلك.

والواقع أن لذلك أسبابا كثيرة، ترجع فى معظمها لعجز الفكر الإسلامى السائد عن ملاحقة التطورات الإقتصادية الهائلة، التى برزت خلال العصر الحديث، وعلى الأخص فى القرن العشرين، وتقديم الحلول المناسبة لبعض المشكلات أو النظم المترتبة على ذلك.

ولما كان الجانب الإقتصادى يشمل موضوعات كثيرة، تتعلق بعوامل الإنتاج من عناصر الموارد والإدارة والعمل والتسويق والإستهلاك وغيرها فإنه يتعذر التعرض لكافة هذه الموضوعات فى هذا البحث، مما نرى معه الإقتصار فى هذا المجال على تناول بعض هذه المسائل تلك التى تثير مشاكل أو عقبات فى مسيرة النهضة الإقتصادية للمسلمين بالقدر الذى يتعلق بموضوع بحثنا.

وعلى ذلك نعرض فيما يلى لموقف الفكر الإسلامى من مسائل العمل والسياحة، وأعمال البنوك والتكتلات الإقتصادية، كل فى مبحث مستقل على أن نرجى التعرض لباقى المسائل الإقتصادية لأبحاث أخرى بمشيئة الله

الهوامش:

١ ـ اية ٦٧ من سورة آل عمران.

٢ ـ الحج المفروض يكفى فيه مرة واحدة.

٣ ـ آية ١٧٣ سورة البقرة.

٤ ـ راجع د، فؤاد معوض ـ السابق ص ١.

٥ ـ انظر أستاذنا المستشار الدكتور/ محمد شوقى الفنجرى، الإقتصاد الإسلامى وإتجاهاته ١٩٩٨م ص ١٨.

٦ ـ قارن د. محمد شوقى الفنجرى الزكاة بلغة العصر ١٩٩٤م. الشرق الأوسط للثقافة والاعلام ص ٣٣.

المبحث الأول

العمل بين الفكر الإسلامى والنظام العالمى الجديد

للعمل أهمية بالغة الخطورة فى العملية الإنتاجية من حيث الكم أو الكيف، فهو العنصر المؤثر أكثر من غيره، بل هو عماد الإنتاج،

فوراء كل إنتاج وفير أو جيد عامل نشط وكفء.

وقد فطن خبراء الاقتصاد لهذه النقطة منذ زمن بعيد، ولهذا وجدنا العالم من حولنا بكافة اتجاهاته - وكان الغرب سباقا فى هذا يتجه للاهتمام بعنصر العمل فى العملية الإنتاجية، ظهر ذلك واضحا من خلال أكثر من جانب.

الجانب الأول: وتقوم به أجهزة الدول من خلال القوانين والأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات الاقتصادية والنقابات، والتى تتولى إعداد وتنفيذ السياسات التى تسهم فى:

١ - التأهيل للعامل علميا من خلال سيسات تعليمية جيدة وهادفة تعمل على إعداد العامل وتأهيله علميا فى كل مجال تخصصه، من خلال خطط واعية يراعى فيها الحاجة الفعلية للعمال فى نطاق كل تخصص.

٢ - التدريب الجيد للعمال عمليا، من خلال دورات تدريبية نشطة وفعالة تقوم بها مؤسسات متخصصة وجادة لإعداد العامل من الناحية العملية والمهنية، وتزويده بالخبرة الكافية فى مجال تخصصه.

٣ - الاهتمام بالعامل ماديا وصحيا واجتماعيا ونفسيا وبل وترفيهها، وذلك بتوفير المستوى اللائق لمعيشته وأسرته حتى يتفرغ لعمله ويتقنه دون مشاكل أو عقبات [(١)].

٤ - وضع القوانين واللوائح التى تدعم فكرة الثواب والعقاب وذلك لتشجيع النابغين والمبتكرين والأكفاء، واستئصال المهملين والمفسدين والبلهاء، مع تطبيق تلك القواعد بحزم وجدية دون تراخ أو تسامح.

الجانب الثانى: هو يقع عاتق العامل نفسه، وينطوى على فكرة تقديس قيمة العمل باعتباره واجبا اجتماعيا وأخلاقيا ودينيا فى ذات الوقت، إذ أن كل الشرائع السماوية تدعو للإخلاص فى العمل وإتقانه، وهو ما يترتب عليه قيام كل عامل بالاجتهاد فى العمل المسند إليه ومحاولة إتقانه، بل والنبوغ والابتكار فيه، دون انتظار لإشراف أو رقابة من أحد.

ولقد لمست كل ذلك بنفسي خلال فترة عملي القصيرة بأوروبا في دول فرنسا وهولندا وبلجيكا في السبعينيات من القرن الماضي، إذا لاحظت أن أحدا لا يتأخر عن الحضور لعمله في الموعد المحدد بالدقيقة مع استمراره في العمل بجد واجتهاد دون تضييع أي وقت فيما عدا ربع ساعة لتناول القهوة في منتصف الفترة الصباحية ومثلها في الفترة المسائية ، وكان رئيس الوردية أول من ينصرف لعمله فور انتهاء الراحة باعتباره قدوه لمرؤسيه، وأكثر من ذلك فإن مكان العمل مقدس لا يسمح فيه بأي مقابلة خاصة أو مجرد حديث تليفوني مع الغير.

وفي المقابل كان كل عامل يحصل على اجره - بما فيه الكفاية - في نهاية كل أسبوع حال انصرافه من عمله في مظروف خاص به يسلم له لحظة انصرافه من العمل مباشرة (قبل أن يجف عرقه).

وقد ترتب على هذا الاهتمام بالعمل والعمال، بالاضافة للعوامل الأخرى زيادة الإنتاج وإتقانه في كافة المجالات، وهو ما نتج عنه زيادة الثروة والنهضة الاقتصادية التي يعيشها العالم سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو دول غرب أوروبا أو اليابان وغيرها.

أما في نطاق العالم الإسلامي، فقد سبق أن رأينا في القسم السابق، ما نعانيه من سلبيات وفساد خلقي وديني واجتماعي فيما يتعلق بتقدير قيمة العمل، وانغماسنا في تضييع الوقت في ممارسة شعائر العبادات، ناهيك عن تفوقنا في القدرة على إضاعة الوقت فيما لا فائدة منه من لهو أو جدل في الحديث أو نوم، مع إهمال تام لواجب العمل ـ حال كونه أفضل العبادات (٢)، ومنعا من التكرار فإننا نحيل لما سبق في هذا الشأن، ونضيف إنه تأييدا لمظاهر السلبية والفساد في قيمة العمل، إنه

طبعا لإحصائية نشرت مؤخرا، ثبت إنه بمقارنة كفاءة وجدية وإتقان العامل فى مصر ـ وهى دولة إسلامية ـ بمثيله فى دول الغرب أو اليابان مثلا، تبين أن صافى عمله فى اليوم نصف ساعة فقط مما يعنى إهدار حوالى خمس ساعات عمل يوميا فى المتوسط ، فضلا عن أننا نفتقر ـ مؤسسات وأفراد ـ لكافة المبادئ المنوه عنها آنفا فيما يتعلق بعنصر العمل، وقد ترتب على ذلك ضعف بل وندرة إنتاجنا كما وكيفا، وأصبحت منتجاتنا الإسلامية من أسوأ المنتجات العالمية فيما عد دولتين أو ثلاثة على الأكثر من الدول الآسيوية الإسلامية، وهو ما نتج عنه التخلف الاقتصادى الذى يعيشه المجتمع الإسلامى، وضعف قوته، وضآلة ثروته التى هى عماد الحياة الحديثة.

هذا على الرغم من أن الإسلام يعتبر العمل أهم أنواع العبادة، بل إن تأديته بجد وإتقان ، هو واجب مفضل عن كثير من شعائر العبادة، باعتباره واجبا دينيا واجتماعيا ينفع المسلم والمجتمع الإسلامى كافة، وقد سبق بيان أدلتنا على ذلك فى القسم السابق وهى أدلة كثيرة من القرآن والسنة.

ونضيف هنا أيضا، أن المبادئ الأساسية التى أخذ بها الغرب وطبقها فى مجال العمل والسالف بيانها، هى مبادئ إسلامية يأمر بها الإسلام ويحث على تأديتها، والمولى عز وجل يقول (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأولى [٣]).

ولقد أخذ الغرب هذه المبادئ عن إسلامنا الحنيف، وعمل بها فنهض أما نحن المسلمون فتخلينا عنها، لفهم خاطئ فى الدين، فتخلفنا [٤].

ومن ثم فإنه يجب على الأمة الإسلامية دولا وأفرادا، أن تبدأ على الفور في تطبيق وتنفيذ كافة المبادئ التى عرضنا لها، على نحو ما أمر به الإسلام وطبقا لما ينفذه الغرب، بل ونضيف إلى ذلك، كما يقول بحق أستاذنا الدكتور/ محمد شوقى الفنجرى أستاذ الاقتصاد الإسلامى، وجوب أن يتجه الفكر الإسلامى للحث على واجب الاجتهاد فى العمل وإتقانه باعتباره «الجهاد المقدس» الأوحد فى المرحلة المقبلة للأمة الإسلامية، وذلك حتى نرتقى بقيمة العمل، كواجب دينى واجتماعى وأخلاقى، وتفجيرا للطاقات الكامنة فى كل مسلم، وتحقيقا للتنمية الاقتصادية، بإحالته إلى ممارسة دينية (٥)، لزيادة انتاجنا وتميزه وإتقانه فى كافة المجالات، بما يحقق القوة الاقتصادية والمالية للمجتمع الإسلامى، سيما وأن الخطر الذى يواجهه، ليس فى قوة أعدائه العسكرية، وإنما فى تخاذل المسلمين وتخلفهم اقتصاديا فى مواجهة خصومهم.

الهوامش:

(١) راجع تفصلا. الغزالى المرجع السابق ص ٤١ .

(٢) راجع فى ذلك د. أحمد الفنجرى كيف نحكم بالإسلام السابق ص ١٤٢. د شكرى عياد . الإسلام وتحديات العصر. السابق ص ٢٠٩.

(٣) آية ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ من سورة النجم.

(٤) راجع الغزالى ـ السابق ص ٣٨.

(٥) انظر كتابة الاقتصاد الإسلامى واتجاهاته. المرجع السابق ص ٨٢.

المبحث الثانى

موقف الفكر الاسلامى من التكتلات الاقتصادية والرأسمالية السائدة فى النظام العالمى الجديد

كان النظام العالمى قديما يتجه نحو الاتحاد أو التكتلات فى المجال السياسى، بمعنى محاولة قيام وحده أو اتحاد سياسى يضم دولتين أو مجموعة دول، سواء فى صورة اتحاد مجموعة دويلات أو أقاليم داخل دولة واحدة، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية أو اتحاد الجمهوريات السوفيتية، أو من خلال اتجاه عالمى يضم كافة دول العالم ممثلا فى عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها، وقد سبق التعرض لذلك.

إلا أن الاتجاه السائد فى النظام العالمى الجديد هو صرف النظر عن فكرة الوحدة السياسية بل وتشجيع استقلال الدويلات التى كانت تابعة لاتحادات سابقة، كما حدث فى تفكك الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا

السابقة وغيرها، وأصبح الاتجاه السائد يتجه بقوة نحو التكتلات الاقتصادية، في صورها المختلفة، بداية من الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القارات، مرورا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة ومشروع الشرق أوسطية وغيرها، وانتهاءا باتفاقية التجارة العالمية (الجات)

ولقد سبق أن تعرضنا لاتفاقية الجات ومشروع الشرق أوسطية تفصيلا ضمن مظاهر العولمة، في موضعها من هذا البحث، وبينا الآراء المعارضة لها والرد عليها، ونحيل إليها منها للتكرار، ولكن يهمنا في هذا المجال بالذات أن نعرض لموقف الفكر الإسلامي من تلك التجمعات، باعتبار أنها تكتلات اقتصادية بالدرجة الأولى وتعتمد على الاتجاه الرأسمالي، ومن الطبيعي أن يتعلق حديثنا عن منظمة الجات ومشروع الشرق أوسطية بوصف الأولى منظمة عالمية تضم معظم الدول الإسلامية والثانية إقليمية والمرشح للانضمام إليها أيضا معظم الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، ومن ثم فهما الأكثر أهمية وارتباطا بالمجتمع الإسلامي من غيرها من التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وفي البداية يجب أن نؤكد على مسألة جوهرية، وهي أن العالم لم يتجه حديثا لهذه التكتلات إلا بعد خبرة ومجهودات كبيرة أثبتت حتمية هذه التكتلات في المجال الاقتصادي، نظرا لما تنطوي عليه أو تتيحه من تعاون متبادل وتكامل بين الدول المختلفة أيا كانت توجهاتها السياسية أو الأيديولوجية، باعتبار أنه من المبادئ الاقتصادية المستقرة أنه كلما زاد حجم عناصر الإنتاج من موارد اقتصادية ومالية وعمل

وتنظيم واتسعت مواقع ومجالات الاستثمار وحجم الأسواق، ومع حدوث تعاون وتلاحم وتنسيق وتوجيه بينها كلما تعاظمت الثروة والإنتاج المترتب على ذلك.

ومن ناحية أخرى فإن المجتمع العالمي الجديد لم يتجه لاعتناق المذهب الرأسمالي، إلا بعد أن ثبت فشل النظام الشيوعي أو الاشتراكي، بسقوط المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي، لسبب هام ووحيد هو فشله اقتصاديا، بسبب اعتناقه ذلك المذهب الذي يتنافى مع مبدأ حرية الملكية الخاصة الذي تقره كافة الأديان، فضلا عن أن هذا المذهب يؤدي لقتل مواهب الابتكار والإبداع لدى الأفراد ويخلق منهم مجرد موظفين روتينيين لا يهمهم سوى انتظار صرف مرتباتهم في نهاية الشهر، ولهذا انهار هذا الاتجاه الفاسد وذهب إلى غير رجعة، بل واتجهت كافة الدول الشيوعية سابقا وعلى رأسها روسيا والصين، تدريجيا أو هرولة، للنظام الرأسمالي وبالتالي فإن الواقع العالمي اثبت فشل هذا النظام وصلاحية النظام الرأسمالي.

كما أن واقع الحياة يثبت أهمية التكتل في المجال الاقتصادي، إذ أن لهذه التكتلات مميزات حقيقية ومؤكدة بما ينتج عنها من زيادة الإنتاج والثروة وهما عماد الاقتصاد (١).

ولكن ما هو موقف الفكر الإسلامي من هذه التكتلات؟ ومن النظام الرأسمالي الذي تتخذه منهجا لها؟

قد يرى البعض إن الإسلام ليس له أي إسهام في المجالات الاقتصادية، وهم بذلك يسيئون للإسلام، بوصفه بعدم القدرة على

مواجهة احتياجات الحياة ومتغيراتها، رغم أن القرآن هو أول من دعا للنهوض والكشف عن الموارد الاقتصادية الكامنة فى الطبيعة والذى لم يكتشفها الغرب إلا فى العصر الحديث وذلك فى قوله تعالى (.. له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى) (٢).

كما أن الإسلام يتضمن من المبادئ والتوصيات، وما يعلو على كل النظريات الاقتصادية فى العالم قديمه وحدثه على حد سواء (٣).

وبغض النظر عن الدخول فى تفاصيل بشأن موضوع الاقتصاد الإسلامى، فإننا فى مجال بحثنا نوضح بعض المبادئ الإسلامية فى هذا الشأن:

١ - إن الإسلام يدعو للعمل والإنتاج ويجعل ذلك عباده واجبه - كما أسلفنا - بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم الثروة والقوة للمجتمع الإسلامى.

٢ - إن الإسلام لا يعارض الملكية الفردية أو الخاصة بل ويحميها ويمنع الاعتداء عليها من خلال حد السرقة الوارد بالقرآن الكريم، وإن كان قد وضع لها ضوابط تتعلق بتوزيع الثروة بين الدول والشعوب، وعلى ذلك فإن مبدأ الرأسمالية لا يتعارض مع الإسلام سيما بعد أن ثبت بالفعل أنه النظام الوحيد الذى يحقق المصلحة الاقتصادية فى ظل النظام العالمى الجديد (٤).

٣ - إن الإسلام يدعو للوحدة والتضامن فى كافة صورها وأهمها الاقتصاد ، (وتعانوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم

والعدوان) [٥] ، وقول الرسول ﷺ (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ثم شبك بين أصابعه) .

صحيح أن الإسلام يحث على التضامن والتعاون بين المسلم وأخيه المسلم، وهذا أمر جميل لو تحقق فعلا، إلا أن واقع الأمة الإسلامية يؤكد ـ على الأقل في الفترة الحالية ـ استحالة حدوث وحدة إسلامية، بل الشاهد أن هذه الأمة متفرقة ومتشرزمة ولا أمل في توحدها ولو في المستقبل القريب على النحو الذي سلف بيانه.

ولما كانت الوحدة الإسلامية متعذرة، وإن التكتلات الاقتصادية أصبحت حالة ضرورية وحتمية وفيها مصلحة المجتمع الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، فهل يبيح الإسلام التكتل في تجمعات تضم مسلمين وآخرين من الأديان الأخرى؟

الجواب هو بنعم ـ وذلك لأكثر من سبب :ـ

الأول: أن القرآن الكريم لم يمنعنا من التعاون مع غير المسلمين في قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) [٦].

وطالما أن مثل هذه التكتلات تتم في مرحلة السلام أي بعد أن انتهت حالة الحرب مع اليهود أو تكاد ... ومن ثم فإنه يجوز في حالة تحقيق هذا السلام أن نتعاون معهم.

الثاني: أن الرسول ﷺ وقد عقد اتفاقيات ومواثيق في نواحي الحياة المختلفة مع أصحاب الديانات الأخرى.

الثالث : إن التكتل اقتصاديا أصبح ضرورة لتحقيق مصلحة المسلمين [٧] وهذا يبيح لنا الدخول فيها ولو كانت هذه التكتلات تضم بعض المشركين أو الكفار، سيما وإن نسبتهم ضئيلة، إعمالا للقاعدة الشرعية القائلة (الضرورات تبيح المحظورات) وذلك على الأقل حتى نصل ليوم تتحد فيه الأمة الإسلامية.

واستنادا لذلك فإننا نرى أن الفكر الإسلامى فى المرحلة المقبلة يجب أن يتجه لتأييد النظام الرأسمالى والتكتلات الاقتصادية [٨] ، السائدة فى النظام العالمى الجديد لما لها من أهمية لاقتصاديات الأمة الإسلامية.

على أننا يجب أن ننوه فى النهاية، لضرورة العمل على تلافى العيوب أو المساوئ التى يمكن أن تشوب هذه الأنظمة [٩] ، والتى تدور أساسا حول الإخلال بمبدأ التكافل الاجتماعى فى الإسلام ونرى أن ذلك يمكن مواجهته بما يأتى:

١ ـ على المستوى الداخلى يجب أن تقوم الدولة بتحقيق هذا المبدأ داخليا بين مواطنيها، وذلك من خلال المصادر الواجبة وهى الزكاة ونظام الضرائب المتصاعدة، مع الاستمرار فى سياسة دعم الفقراء وضمان حد الكفاف أو الكفاية لمواطنيها الفقراء، وبحسب ظروف اقتصاد كل دولة، وذلك من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعى ولجان الزكاة ووزارات الخدمات التى تقدم خدمات مجانية للمحتاجين [١٠].

٢ ـ على المستوى الدولى يجب أن ينص فى الاتفاقات الخاصة بالتكتلات الاقتصادية المذكورة على تيسرات ومعونات وإعفاءات

خاصة للدول الفقيرة لفترة معينة، لمساعدتها فى اجتياز مرحلة الفقر وتنمية اقتصادياتها لتحقيق تقارب فى الثروة ولو نسبيا بين هذه الدول، والقضاء على التفاوت الكبير فى النمو الاقتصادى بينها، وواقع الأمر أن اتفاقية الجات قد نصت على هذه المميزات فعلا للدول الفقيرة وقد سبق الحديث عن ذلك (١١).

المبحث الثالث

موقف الفكر الإسلامى من أعمال البنوك

تشكل الموارد النقدية (أوراق البنكنوت) العمود الفقرى لأى مشروع اقتصادى أيا كان حجمه باعتبارها الأداة الحديثة للتعامل فى المجال الاقتصادى بعد زوال نظام المقايضات السابق، بل إن المشروعات الاقتصادية الحديثة سواء تلك الفردية البسيطة أو المتوسطة التى يقوم بها رجال الأعمال أو العملاقة الخاصة بالشركات الدولية، تشكل الموارد النقدية فيها أكثر من ٩٠٪ ، من عنصر الموارد الاقتصادية وهو أهم عنصر فى عوامل الإنتاج، وأى شخص يرغب فى إقامة مشروع إنتاجى أو استثمارى الآن يمكنه أن يبدأ المشروع، بمجرد توافر السيولة النقدية لديه حتى لو لم يكن يمتلك أى عناصر إنتاج أخرى .. وذلك من خلال قيامه بشراء قطعة الأرض المقرر إقامة المشروع عليها ثم شراء المعدات والأجهزة وتأجير أو تعيين العمال أو الاستعانة بالخبراء وشراء

خامات الإنتاج وسداد الأجور والمرتبات بل وتسويق المنتجات من خلال السيولة النقدية التى يمتلكها.

ومع تعاظم المشروعات الاقتصادية اليوم وانتشار التكنولوجيا أصبحت تلك المشروعات مكلفة ماديا ويتعذر على أى مستثمر أو منتج تدبير كافة نفقات إقامة المشروع، من أمواله أو مدخراته الخاصة ولهذا فإن الجميع صغيرا أو كبيراً حتى الدول، تحل هذه المشكلة بالاقتراض، وهذا يفسر لنا فى واقعنا المصرى، أن جميع رجال الأعمال بلا استثناء ، أصحاب المشروعات الجبارة التى يعرف عنهم إنهم مليارديرات، جميعهم مدينون للبنوك بمئات الملايين.

وهذا لا يعنى ضعفهم أو عدم جديتهم وإنما هى سمة العصر الذى يقوم فيه النظام الاقتصادى معتمدا أساساً على نظام (الائتمان) أى الاقتراض وما يصاحبه من أعمال مالية أخرى.

وهذا ما يفسر تعاظم دور البنوك فى النظام العالمى الجديد باعتبارها ـ دون غيرها ـ القادرة على القيام بمهمة الائتمان، بل إن خبراء العالم يرجعون النهضة والثروة الاقتصادية العالمية الجبارة اليوم لعاملين أساسيين هما البنوك أولاً ثم التقدم التكنولوجى، ولهذا أصبحت البنوك، أهم أنظمة أو وسائل النظام العالمى الجديد.

والبنوك تمارس دوراً مالياً ومصرفياً متكاملاً، فهى بالإضافة لعملها فى الإقراض من ناحية وقبول الودائع من ناحية أخرى، فإنها تقوم بأعمال مصرفية أخرى مثل الحسابات الجارية، والخدمات الأخرى المالية الخاصة بالعملاء كأعمال الضمان المستندى وخلافه، بل وحتى

القيام نيابة عن الدولة بصرف المعاشات لكبار السن وأعمال التحويلات وغيرها وما يخصنا في هذا الحديث هو أعمالها المتعلقة بالائتمان أى الإقراض أو الإيداع بفائدة.

والبنوك فى عالم اليوم، وهى فى سبيل قيامها بهذه المهمة لا يقتصر دورها على مجرد تلقى الودائع وحفظها فى خزائنها ثم إقراض العملاء منها، وإنما أصبح لها دور رئيسى فى المجال الاقتصادى من خلال وظيفتها الائتمانية يتمثل فى :

١ ـ أنها الوسيلة الوحيدة اليوم لإنشاء المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة من خلال وظيفتها فى الإقراض لأصحاب هذه المشروعات.

٢ ـ إنها تقوم بنفسها بالاشتراك كمساهم أصلى كبير، بنسب تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من المشروعات الاقتصادية فى كافة الدول، وهو الأمر الذى نلاحظه فى مصر سواء بنوك القطاع العام أو الخاص على السواء، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نشرات الإعلان عن المساهمين فى هذه المشروعات يومياً فى الصحف.

وغنى عن الذكر الأهمية العظيمة للبنوك فى هذا المجال، بما تسهم به فى إقامة مشروعات تفتح المجال للإصلاح الاقتصادى، وإيجاد فرص عمل لمئات الآلاف من الخريجين والعمال وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم بالملايين، مع المساهمة فى تقوية الاقتصاد القومى فى الدولة.

٣ ـ تقوم البنوك فى الوقت الحاضر بوظيفة أخرى، سيما البنوك التجارية، وهى ممارسة الأعمال التجارية بكافة صورها مثلها مثل التاجر العادى، ممثلة فى شراء السلع من أجل البيع وكافة صور الأعمال التجارية سواء فى الداخل أو الخارج [١٢].

٤ ـ تمارس البنوك وظيفة هامة فى أعمال الاستيراد والتصدير التى يقوم بها العملاء وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية لحساب المستوردين ومن خلال خطابات الضمان يقوم المستورد بتقديمه للجهة المصدرة بالخارج واستلام البضاعة رغم عدم امتلاكه قيمتها حتى يقوم ببيعها وسداد قيمة خطاب الضمان للبنك.

٥ ـ أما الوظيفة الأخيرة التى تقوم بها البنوك، وهى ثانوية وضئيلة للغاية وهى تشكل أقل من ١ ٪ من تعاملاتها وهى إقراض بعض المحتاجين ـ بفائدة ـ لمواجهة احتياجات معيشية أو ظروفه الاجتماعية الطارئة.

وعلى النحو السالف بيانه، فالبنوك بأعمالها المختلفة تقوم بدور هام بالغ الأهمية، يمكن القول أنها عماد الاقتصاد العالمى الحديث ولا قيام لتنمية اقتصادية أو اقتصاد قوى، بل ولا يمكن قيام أى اقتصاد فى عالم اليوم بدون البنوك، وهو ما عظم من دورها في كافة دول العالم صغيرها وكبيرها وأيا كان اتجاهها حتى أصبحت البنوك هى القطاع الاقتصادى الأكثر تأثيراً فى العالم.

موقف الفكر الإسلامى السائد من أعمال الائتمان بالبنك.

يذهب أصحاب الاتجاه الأصولي، على نحو ما سلف إيضاحه، إلى

أن كافة أعمال الائتمان بالبنوك حرام، استناداً لأنها تدخل ضمن مفهوم الربا، باعتبار أن (كل قرض جر منفعة فهو حرام) (١٣) وهو حديث منسوب للرسول ﷺ وكذا ما ورد بالآية الكريمة (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس..) (١٤).

بل إن بعض المتطرفين من أصحاب هذا الاتجاه قد أفتى بأن كافة أعمال البنوك وحتى العمل فيها حرام.

وهذا التفكير الساذج والجاهل ترتب عليه مفسدتان للإسلام:

الأولى: انصراف المسلمين عن تشجيع أو إقامة البنوك أو التعامل معها فى البلاد الإسلامية وهو ما أدى لحرمانها من المميزات الاقتصادية المنوه عنها آنفا وترتب عليه فساد وضعف اقتصادياتها ومن ثم ضعف قوة وثروة المجتامع الإسلامى.

الثانية: اتجاه المودعين من المسلمين فى البلاد الإسلامية سيما من أغنياء المسلمين من المواطنين والحكام بل ودول النفط ذاتها إلى أحد طريقين لحفظ مدخراتهم، الأولى إيداعها فى البنوك الأوروبية بالمليارات دون الحصول على فوائد عليها بسبب اعتقادهم فى حرمتها وهو ما يترتب عليه إثراء أصحاب هذه البنوك، وهم من الغرب ومعظمهم يهود بهذه الأموال واستخدامها لمصلحتهم وتنمية بلادهم مما يترتب عليه زيادة قوتهم الاقتصادية وازدياد ضعف المسلمين (١٥)، أما الطريقة الثانية فهى إيداعها بشركات توظيف الأموال والتى كان يسيطر عليها نصابون ومفسدون من المتسترين خلف اللحية أو الجلباب وظهر فسادهم من خلال :

(أ) إن عملهم انحصر في الربا المحرم شرعاً وذلك بتلقي الأموال من المودعين مقابل إعطائهم فائدة تصل إلى ٢٥ ٪ وأكثر ، ودون تحديدها مقدما، بغرض الدعاية لجذب المودعين، مع توزيع هذه الفوائد (ما يسمى بالمرابحة) على المودعين القدامى من أموال المودعين الجدد، فضلا عن مسحوبات أصحاب هذه الشركات الضخمة من ذات المصدر، وتحويلهم من أقزام إلى أباطرة يعيشون حياة الملوك وتعدد زيجاتهم أسوة ببعض السابقين ، وذلك على الرغم من عدم المساهمة الحقيقية في إقامة المشروعات أو الأعمال التجارية الحلال، فيما عدا بعض المظاهر الشكلية الضئيلة، مع اعتمادهم على المضاربة وتجارة العملة وأحياناً المخدرات مما أدى لتدهور المركز المالي بمرور الزمن لهذه الشركات وعدم وفاء أصولها بديونها، بعد أن استيقظت الحكومة لأخطارها، وقد ثبت ذلك الفساد من خلال تحقيقات قضائية، ورغم تصفية هذه الشركات منذ أكثر من عشر سنوات لم يتمكن المودعون من استرداد إيداعاتهم إلا في صورة جنيهات كل بضع سنوات مما أدى لخراب معظم بيوت هؤلاء المودعين المسلمين.

(ب) أدى هذا الفساد المالي لتلك الشركات إلى حبس مليارات من العملات المحلية والأجنبية عن التداول في السوق أو الاستثمار في مشروعات اقتصادية كبيرة مما ترتب عليه ضعف وهزال الاقتصاد القومي.

وللأسف الشديد فإن المفرضين من أصحاب البنوك فى هذه الأيام يستغلون بعض عامة المسلمين فى قبول إبداعاتهم تحت ما يسمى (فرع المعاملات الإسلامية) وهذه أقرب للربا من الفروع الأخرى، نظراً لأن البنك لا يحدد فائدة مقدماً ، وبالتالى يمكنه أن يخفض من قيمة الفائدة عند صرفها للمودع فى نهاية فترة القرض بحجة أنه لم يحقق أرباحاً، حال أنه يستعمل تلك الأموال فى ذات الأغراض الخاصة بباقى البنوك ويحقق ذات الأرباح للبنك على حساب استغلال السذج من المسلمين وهنا يكون الاستغلال وتظهر شبهة الربا ومن هنا نحذر من اللجوء لهذا الطريق (١٦) .

الفكر الإسلامى الصحيح بشأن أعمال البنوك

سبق أن ذكرنا فى بدء هذا القسم، أن من القواعد الأصلية الشرعية، هناك أحكاما تقررت لعلة معينة وبالتالى فإن الحكم يرتبط بالعلة وجوداً أو عدماً.

وعلى هذا الأساس فإن الربا المحرم شرعاً من خلال كتاب الله وسنة الرسول ﷺ على النحو السالف إنما هى تلك التى يشوبها الاستغلال من جانب المقرض فى مواجهة المقترض.

وفى هذا الاتجاه يقول أستاذنا محمد شوقى الفنجرى وهو أستاذ للاقتصاد الإسلامى بالجامعات الإسلامية إن «الرأى عندنا هو ما سبق أن أبداه بعض الفقهاء القدامى كإبن القيم أو المحدثين كالسيد رشيد رضا بأن نربط الربا بحكمة تحريمه المتفق عليها وهى الظلم والاستغلال وأكل المال بالباطل» .

وإن كان يستبعد ربط الربا بعلة تحريمه نظراً لاختلاف الفقهاء بشأن تحديد العلل والمعايير (١٧).

وواقع الأمر أن النصوص المتعلقة بالربا يقصد بها محاربة هذا الاستغلال الذى كان سائداً فى المعاملات الربوية سواء فى الجاهلية أو حال نزول هذه الأحكام، والمتمثلة فى قيام المرابى سيما من أغنياء اليهود آنذاك بإقراض المحتاجين من الفقراء نظير فوائد أو زيادة يدفعها المقترض عند رد القرض (١٨) ، وكان وجه الاستغلال ظاهراً فيها لسببين :

الأول: أن المقرِض كان الطرف الأقوى من الأغنياء، يقوم باستغلال حاجة المُقترض وهو الطرف الأضعف من الفقراء فى فرض شروطه عليه والحصول على الفائدة الربوية.

وهنا تظهر شبهة الاستغلال وهى علة التحريم إعمالاً لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) (١٩) ، وواضح أن هذا السبب أو تلك العلة غير متوافرة فى الفائدة التى يحصل عليها المودع من البنك بل على العكس فإن البنك وهو الطرف المقترض يعد الأقوى دائما من المودع، وله شروطه فى سعر الفائدة وهو الذى يحددها وليس من حق المودع فرض أى شروط أو المطالبة بفائدة معينة طبقا لمصلحته وبالتالى فلا تتوافر علة الاستغلال.

الثانى: أن القرض الذى كان يحصل عليه المقترض من المرابى حين تحريم الربا كان يتم إنفاقه فى مواجهة الحاجات الاستهلاكية

للمقترض الفقير لمواجهة إعاشته وإسرته أكلاً وشراباً وملبساً أو علاجا وهو ما يسمى بالقرض الشخصى فى مجال البنوك الحالية ، وبالتالى فإن المبالغ محل القرض كانت ترد بالزيادة للمرابى رغم عدم تشغيلها أو استثمارها وهو ما يعنى أن قيمة ذات المبلغ يتم ردها بالإضافة للفائدة المتفق عليها من مال المقترض، وهو ما يعنى خسارة فى جانبه، وهنا يبدو بوضوح المقصود بلفظ الربا (أو النماء) فى جانب المرابى فى مقابل خسارة من جانب المقترض [٢٠].

وهذا السبب أيضا غير متوافر فى حالات القروض الائتمانية بالبنوك الآن فيما عدا القروض الشخصية.

ذلك أن المقترض سواء كان العميل أو البنك يقوم بتشغيل واستثمار المبالغ التى يحصل عليها من القروض فى المشروعات الانتاجية والاستثمارية والتجارية على النحو السالف بيانه آنفا ويحقق أرباحاً تفوق أضعاف ما يتحمله من فائدة، وليقل لنا أحد المتشددين عن شخص حصل عى قرض مائة ألف جنيه أو مليار، لغرض شراء الخبز أو الدقيق لأهل بيته، بل أن كافة البنوك لا تقدم القرض للعميل إلا إذا قدم ما يفيد جدية المشروع التجارى أو الاستثمارى أو الإنتاجى أو البضائع المستوردة بمستندات موثقة ودامغة للتأكد من جدية المشروع ضماناً لحصول البنك على أمواله بعد ذلك.

وأخيراً فإنه فيما يتعلق ببعض المتدينين المعتدلين بشأن ظنهم فى مجرد شبهة الربا فى هذا المجال، وتطبيقهم لقاعدة (اتقوا الشبهات)، فإن المشكلة بالنسبة لهم أيضا قد تم حلها بمجهودات مشكورة من

فضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور. محمد سيد طنطاوى والذى صرح فى أكثر من مناسبة وأفتى، حال قيامه بمهمة مفتى الجمهورية بذات الاتجاه الذى انتهينا إليه وأشار لأنه لا يوجد أى دليل شرعى يحرم الفوائد التى تمنحها البنوك، وإن القروض التى يحصل عليها العملاء من البنك بقصد الاتجار أو الزراعة أو الصناعة مقابل فوائد محددة حلال وليست ربا، وذلك فى لقائه بالشباب العربى فى المعسكر القومي بمدينة أسوان (٢١).

والحديث فى هذا الموضوع طويل لا يتسع المجال إليه ولذلك فإننا نرى أن كافة أنواع الوظائف التى تقوم بها البنوك بما فيها وظائف الائتمان، وأن الفائدة التى يحصل عليها المودع من البنك فى كافة صورها لا تحمل أى شبهة للربا سواء اتخذ الإيداع شكل وديعة عادية أو حسابات التوفير أو شهادات إيداع بمسمياتها المختلفة أ أو ب أو جـ وإن كافة الفوائد التى يحصل عليها البنك من المودعين هى أيضا لا ربا فيها وجائزة شرعاً (٢٢).

أما بالنسبة للقروض التى تمنح فى بعض الأحوال من بعض البنوك بمبالغ لا تصل بالأكثر لعدة آلاف من الجنيهات، وهى تمثل أقل من ١ ٪ من عمليات هذه البنوك وغالبا ما تمنح للموظفين فى صورة قروض اجتماعية أو شخصية، فإن هذه القروض هى وحدها التى تبدو فيها شبهة الاستغلال أو الربا، لأن المقترض مجبر على الاقتراض لمواجهة حاجته وأسرته فى المناسبات المختلفة من زواج أو مرض أو خلافه، وليس له اختيار أو حرية اقتراضه كما هو الحال فى كافة

القروض الأخرى، وبالتالى فإن الفائدة التى قد يحصل عليها البنك تعتبر ربا.

ولما كانت القروض المذكورة من الربا، المحرم شرعاً على هذه البنوك فإننا ندعو الدول الإسلامية لتخصيص بنوك اجتماعية كبنك ناصر فى مصر تكون مهمتها منح القروض الشخصية أو الاجتماعية للفقراء والمحتاجين بدون أى فائدة ، وتتولى الدولة دعمها من بين مال المسلمين (الخزينة العامة) أو أموال صناديق الزكاة [٢٣]، للقضاء على التعاملات الربوية التى تشوب هذه القروض حاليا [٢٤] ، كما يمكن إسناد ذات المهمة لبعض البنوك العادية أيضاً كجانب اجتماعى من نشاطها.

المبحث الرابع

موقف الفكر الإسلامي من السياحة

الواقع أن السياحة تتعلق بأكثر من جانب من المجالات محل البحث فهي بالنسبة للشخص السائح نفسه تختلف من سائح إلى آخر، بحسب غرضه من السياحة فقد يكون غرضه الترفيه عن نفسه بزيارة الأماكن الأثرية في العالم أو التعرف على حضارات الشعوب الأخرى من خلال معايشتهم في حياتهم اليومية وهذه تعد سياحة بغرض تنمية الثقافة وتدخل ضمن المجال الثقافي.

وقد يكون هدف السائح زيارة الأماكن المقدسة المختلفة المنتشرة في معظم دول العالم وهذه تعد سياحة دينية.

وقد تكون السياحة بغرض قضاء وقت الأجازة بزيارة المدن السياحية أو تلك التي تتميز بالمناظر الطبيعية الجميلة الرائعة أو الغابات، وهذه تعد سياحة ترفيهية، وهذان النوعان من السياحة يرتبطان بالمجلات الاجتماعية.

أما بالنسبة للدولة المستضيفة للسياح فإن السياحة بالنسبة لها تعد مصدراً من مصادر الثروة أو الدخل القومى (٢٥)، وبالتالى تدخل ضمن المجال الاقتصادى وبالتالى فإن دراستنا للسياحة فى هذا الموضع هى باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية.

والواقع أن هناك دولاً إسلامية كثيرة تعتمد على الدخل الناتج من السياحة باعتباره أحد المصادر الأساسية للدخل القومى ومنها مصر وتونس والمغرب وسوريا واليمن ولبنان وتركيا وغيرها.

ذلك أن استقبال هذه الدول للسياح من كافة أنحاء العالم يترتب عليه حصول هذه الدول على موارد نقدية من العملات الصعبة الناتجة عن مصروفات وإقامة وانتقالات ومعيشة السياح، فضلاً عن الإسهام فى تشغيل الأيدى العاملة الذين يقومون على خدمتهم بدءاً من شركات الطيران والبواخر والنقل البرى والقرى السياحية والفنادق وكافة العاملين فى المجال السياحى والأهالى من المقيمين بمناطق الآثار وغيرها، وفضلاً عن ذلك فإن هناك فوائد أخرى، غير اقتصادية للسياحة بالنسبة للدول المستقبلة للسياح ومنها أن السياحة تشكل خير دعاية لأهمية وتاريخ وحضارة هذه الدولة مما يجعلها تحتل مكاناً مرموقاً ضمن دول العالم، وقد انتشرت السياحة فى الفترة الأخيرة حتى أصبحت فى الواقع أحد مظاهر النظام العالمى الجديد، بل إن هناك دولاً عظمى كالصين وفرنسا وإنجلترا تشكل السياحة بها مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومى.

والفكر الإسلامى السائد ـ فى أغلبه ـ يرفض قبول السياح أو تشجيع الدولة للسياحة وحجة أن هؤلاء ينتمون لديانات أخرى، أو لا دين لهم،

فضلاً عن اختلاف حضاراتهم وعادتهم عن مثيلاتها فى المجتمع الإسلامى، وما قد يصاحب ذلك من مظاهر لا تتفق والدين الإسلامى، وقد ترتب على ذلك الفكر، خاصة فى الجانب الأصولى منه والسابق شرحه، إن كافة الجماعات الإسلامية تقف من السياح والسياحة موقف العداء سواء بالتحريض على مقاطعتهم أو الاعتداء عليهم بل وصل الأمر لحد قيام الإرهابيين من الجماعات المسلمة المنتمية لهذا الاتجاه بارتكاب حوادث اغتيال السياح الأجانب، كما يحدث فى الجزائر واليمن ولبنان وأفغانستان، ومصر حتى وقت قريب كان آخرها حادث الهجوم الإرهابى الخسيس على معبد الدير البحرى بالأقصر (٢٦).

وقد ترتب على ذلك عدة آثار سيئة على الإسلام والمسلمين، أهمها أن هذه الأعمال الإرهابية التى يقوم بها أشخاص ينتمون للإسلام هى أخطر على الإسلام من أعدائه من يهود أو كفره أو غيرهم، إذ ساءت سمعة الإسلام لدى العالم أجمع، نتيجة لهذا الإرهاب، حتى أصبح كلمة إسلام تعنى الإرهاب والدم والقتل والجهل والتخلف، ولقد لمست ذلك بنفسى حال عملى فى أوروبا وعانينا منه الكثير رغم محاولاتنا المستميتة لدفاع عن الإسلام والتأكيد على أن هذه الفئة الضالة لا ينتمون للإسلام بل هو برئ منهم.

كما أنه من الآثار السيئة التى ترتب على هذا الفكر السائد أو تلك الأعمال الإرهابية حدوث خسائر مالية بالمليارات للدول التى تستقل هؤلاء السياح نتيجة توقف حركة السياحة واتجاهها للبلاد الأخرى

المجاورة كإسرائيل مثلا مما يسهم فى إنعاش اقتصادها على حساب الاقتصاد الإسلامى.

وبالتالى فكما ذكرنا ـ لا نتجاوز ـ إذ نؤكد ثانية على أن خطر الإرهابيين على الإسلام يفوق أى خطر آخر من أعداء الإسلام.

ولكن هل الفكر السائد على النحو السالف هو فكر إسلامى صحيح ؟ إن الجوانب على ذلك هو بالنفى قطعاً وذلك للأدلة الآتية :

١ ـ أن الإسلام قد حرم قتل النفس البشرية دون حق وجعل القصاص عقوبة من يقتل أى شخص متعمداً ولو كان كافرا (ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب ...) [٢٧] .

٢ ـ إن الله عز وجل يأمرنا بأن نحسن لأصحاب الديانات الأخرى، يقول تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) [٢٨]، ويقول سبحانه (ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا أنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وإنهم لا يستكبرون) [٢٩]، ويقول عز وجل (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) [٣٠] ، (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) [٣١].

كما يقول الرسول ﷺ (من قتل ذميا لم يذق طعم الجنة) .

فضلا عن أن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين قد اقتص لزمى من مسلم قائلاً (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) .

وبالتالى فالدين الإسلامى يمنع التعدى على غير المسلمين من الأبرياء، بل يحث على حسن معاملتهم والبر إليهم، وإذا كانت هذه الأوامر فى معاملة غير المسلمين تخص أولئك الذين يعيشون على أرضنا إسلامية فإنه يكون من باب أولى أن نحسن للسياح باعتبارهم ضيوف على بلادنا الإسلامية.

وبالتالى فإن الفكر المتطرف أو الإرهابى الذى يحث على مقاطعة السياحة أو التعدى على السائحين لا يمكن اعتباره فكراً إسلامياً صحيحاً، إذا أن الإسلام هو دين الرحمة والتسامح والسلام وأن أصحاب مثل هذا الفكر لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن منكر كما يدعون وإنما هم على العكس من المعتدين الآثمين الذين يتسترون خلف الدين لإخفاء أطماعهم السياسية فى السلطة والحكم.

ولا يشفع لهؤلاء ما يدعون من أن بعض السياح يرتدون ملابس لا تتفق وتعاليم الإسلام أو أنهم يشربون الخمر، إذ أنه وعلى فرض صحة ذلك فإن أمرهم موكول إلى الله عز وجل، وفضلا عن أن لدينا من المسلمين غير الملتزمين فى ملابسهم ومشروباتهم، مثل السياح وأكثر فى كافة البلاد الإسلامية، فهل معنى ذلك أن نقومهم بالقتل ؟

لا وإنما أمر حسابهم سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين موكول إلى الله عز وجل الذى يقول لرسوله (إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء) (٣٢) ، (ليس عليك هداهم ولكن الله يهدى من يشاء (٣٣)

ونخلص من ذلك أن الدين الإسلامي الصحيح لاينهى عن السياحة بل ويحث عليها في قوله تعالى (قل سيروا فى الأرض فأنظروا كيف بدأ الله الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) (٣٤) .

الهوامش :

(١) انظر عكس ذلك الإسلام والعولمة . محمد إبراهيم مبروك . السابق ص ١٧ نفس المرجع . عادل حسين ص ٣٧ .

(٢) آية ٦ سورة طه .

(٣) راجع د. محمد شوقى الفنجرى . الاقتصاد الإسلامى . السابق ص ٣ وما بعدها وكذا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى ١٩٧٢ ، مكتبة النهضة العربية وأيضا فى ذات الاتجاه روجيه جارودى السابق ص ٤٥ .

(٤) راجع تفصيلا د. محمد الفنجرى ، والإسلام والتوازن الاقتصاد بين الأمم والشعوب ١٩٩٩م . وانظر الغزالى السابق ص ١٠٥ .

(٥) آية ٢ سورة المائدة .

(٦) آية ٨ الممتحنة ، وانظر عكس ذلك د. عبد الوهاب المسيرى . الإسلام والعلومة ص ٣٨ وراجع د. أحمد عمر هاشم . وسطية الإسلام . الطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ١١٧ .

(٧) راجع د. محمد شوقى الفنجرى . الاقتصاد الإسلامى . السابق ص ٨٥ .

(٨) قارن د. أحمد عبد الرحمن . الإسلام والعلومة . السابق ص ٩١ .

(٩) راجع تفصيلا فى هذه العيوب . الإسلام والعلومة . محمد إبراهيم مبروك . السابق .

(١٠) راجع تفصيلا د. محمد شوقى الفنجرى ، الزكاة بلغة العصر ١٩٩٤ . الشرق الأوسط للثقافة والأعلام ص ٢٨ ، وأيضا الإسلام والتأمين ١٩٨٩ هيئة الكتاب ص ٢٦ .

(١١) راجع نص اتفاقيات الجات فى كتاب د. مصطفى عبد الغنى ، الجات والتبعية الثقافية السابق ص ٩٩ وما بعدها ، وجدير بالذكر أنه حدثت خلافات عميقة بين الدول الغنية والفقيرة الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (الجات) فى اجتماعها الثالث الذى عقد فى سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع هذا القرن وقد أدت هذه الخلافات حول مضمون الاتفاقية وتنظيمها وأسلوب عملها إلى فشل هذا الاجتماع ، وقد أعلن الوزير المصرى . د يوسف

بطرس غالى إن هذا الفشل من شأنه أن يدعم تلك المنظمة بمعنى أنه سوف يسهم فى الوقوف على سلبياتها، خاصة بالنسبة للدول الفقيرة والعمل على معالجتها لضمان استمرارها أهرام ٢٠٠٠/٢/٢٨ وهو ما يؤيد وجهة نظرنا أن المسألة ليست سيطرة من جانب واحد.

(١٢) قارن فى ذات الاتجاه د. محمد شوقى الفنجرى . الإسلام والتأمين . السابق ص ١٤ .

(١٣) مشار إليه فى كتاب د. أحمد شوقى الفنجرى . المرجع السابق ص ٩١ .

(١٤) آية ٢٧٥ سورة البقرة

(١٥) فى نفس الاتجاه الشيخ . أحمد حسن الباقورى . الإسلام وتحديات العصر . السابق ص ٢٧ .

(١٦) قارن د. أحمد شوقى الفنجرى كيف نحكم بالإسلام ص ٩٢ ود. مصطفى محمود الإسلام وتحديات العصر السابق ص ١٨ .

(١٧) راجع كتابه نحو اقتصاد اسلامى ص ١٢١ وما بعدها . ١٩٨١ . شركة مكتبات عكاظ وقارن رأيه فى شأن معنى الاستغلال فى الإسلام والتأمين ١٩٨٩ . هيئة الكتاب ص ٨٧.

(١٨) انظر د. أحمد عمر هاشم . وسطية الإسلام . ص ٩٨ .

(١٩) ١٣٠ آل عمران .

(٢٠) قارن الشيخ . محمد متولى الشعراوى . من الألف للياء . السابق ص ٤٨ . حيث يعتبر بيع السلع بالتقسيط حتى لو كان سعرها بالتقسيط أعلى من سعرها نقدا ليس ربا.

(٢١) أهرام ١٩٩٢/١/٢٦ وتجدر الإشارة أيضا لأن مجمع البحوث الإسلامية قد انتهى فى عام ١٩٩٢ أيضا لإجازة شهادات الاستثمار . المجموعة جـ أهرام ١٩٩٢/٣/١٣ .

(٢٢) أنظر فى ذات الاتجاه د. عبد المنعم النمر . الاجتهاد . دار الشروق ص ٣٥٣ ومابعدها الدكتور. على حسن عبد القادر. الإسلام وتحديات العصر السابق ص ٨٧.

(٢٣) راجع فى تفاصيل الزكاة . الشيخ . محمد متولى الشعراوى. زكاة الورعين مكتبة التراث الإسلامى.

(٢٤) انظر الشيخ . أحمد حسن الباقورى . السابق ص ٢٨.

(٢٥) انظر د. أحمد الفنجرى . السابق ص ٩٢ .

(٢٦) راجع تفصيلا فى ذلك مؤلفنا الإرهاب أسبابه وأخطاره وعلاجه ١٩٩٥.

(٢٧) آية ١٧٩ سورة البقرة.

(٢٨) آية ٨ الممتحنة.

(٢٩) آية ٨٥ المائدة.

(٣٠) آية ٤٦ العنكبوت.

(٣١) آية ٦ التوبه.

(٣٢) آية ٥٦ القصص.

(٣٣) آية ١١٢ آل عمران.

(٣٤) آية ٢٠ سورة العنكبوت.

الفصل الثانى

موقف الفكر الإسلامى من النظام العالمى الجديد
فى المجال الاجتماعى والثقافى

تمهيد

الواقع أن موضوعات المجال الاجتماعي والثقافى هى من الكثرة والتنوع والتشابه بما يتعذر وضع حدود لكل منها وبالتالي فصل كل منها في المجال الذى يخصه، وربما أن ذلك راجع لأن كافة هذه الموضوعات تتعلق بأحوال الإنسان، من حيث أنه كائن بشرى يعيش ويتفاعل في مجتمع معين، فالعلم يعتبر حقيقة كونية ـ وإنما الذى يكشف عنها هو الإنسان بفكره وعقله، وبالتالي فهو يتعلق بالمجالين الاجتماعي والثقافى معاً .. وهكذا ، ولهذا آثرنا بحث كل ما يتعلق بالمجالين معاً فى هذا الفصل.

وحياة الإنسان الاجتماعية والثقافية تثير عشرات من الموضوعات والمشاكل تدخل ضمن مجموعة كبيرة من العلوم المتخصصة فى هذا أو

ذاك ، ويحتاج التعرض لها جميعا لمجلدات، ولهذا فإننا سوف نتخير أهمها، سيما تلك التى تثير مشاكل واختلافات داخل الفكر الإسلامى من ناحية، وتمس جوانب متعلقة بالعقيدة من ناحية أخرى، وهى موضوعات التقدم العلمى والإبداع الفكرى والمسائل المتعلقة بالدين وأخيراً موضوع المرأة.

والواقع أن مثل هذه المسائل تثير خلافاً حاداً فى الفكر الإسلامى السائد - سيما مع انتشار ثورة المعلومات فى العصر الحديث وتحول العالم لشبه قرية صغيرة، مما يجعل المسلم يجد نفسه فى حيرة وقلق لدى المقارنة بشأن تلك المسائل، فيما بين الغرب، والسائد لدينا فى المجتمع الإسلامى ، سيما وأن البعض يصف الأنظمة الجديدة بالضلال والفسق، بل والكفر- والبعض الآخر يحاول التقليد الأعمى لكل ما هو آت من الغرب دون النظر لمدى اتفاقه مع قيمنا ومبادئنا الإسلامية، والشباب بالذات هم أكثر الناس قلقاً ولهفة لمعرفة الحقيقة بين هذا وذاك حتى يظل طاهراً عفيفا وعلى علاقة قوية بدينه وربه فى ظل هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية التى حدثت خلال القرن العشرين، والتى ترجع أساسا للتقدم العلمى الهائل، من عصر البخار إلى عصر الفضاء، ومن الإقطاع إلى الديمقراطية، تلك التغيرات التى تزيد عما حدث منذ بدء الإنسانية وحتى القرن التاسع عشر، فضلا عن أننا مقبلون على قرن مخيف.

وهذه التغيرات تستلزم الاستعداد لمواجهتها والتأقلم معها بفكر واع واجتهاد إسلامى أصيل يراعى تلك التطورات دون خروج على القواعد والأصول الكلية للإسلام.

إن هناك سلبيات كثيرة تسود الفكر الإسلامى الآن بشأن تلك المسائل، ويحاول المتشددون من الاتجاه الأصولى الترويج لأفكارهم السلبية والتأكيد عليها باعتبارها من الثوابت الإسلامية الواجبة فى كل عصر ومكان، دونما أى نظر فى الظروف المستجدة الناتجة عن التطور والثورات الهائلة في تلك المسائل، حتى لو كان مايدعوننا إليه ظاهر الخلل وينتج ضرراً محققا لمجتمعنا الإسلامى، وعندما سألت أستاذنا الدكتور. محمد شوقى الفنجرى عن سبب هذا الجمود والتردى قال: إن ذلك يرجع للتمسك بالتقاليد الموروثة من أكثر من ألف سنة، دون النظر فيما إذا كانت تتفق حاليا مع أسلامنا الحنيف أم لا. بمعنى أن المشرع الإسلامي هو قانون أعلى ومثالي ويصلح لكل الأزمنة ولكن العيب فى التطبيق السيىء لهذا القانون، حال أن المبدأ القانونى يقول «أعطنى قانوناً ظالماً وقاضيا عادلاً» وكما يقول الفيلسوف الإسلامى جارودى «لو أن إسلاما منفتحاً اليوم لم يتجمد فى ماضيه، ولكن استطاع أن يحل مشاكل عصره بروح أمه المدينة متذكراً أن يظل مؤمنا بأن ينقل من نار السلف الصالح، ليس الرماد ولكن اللهب، مثلما يصب النهر فى البحر وهو ما يزال مؤمنا بمنبعه وهكذا يمكن الانفتاح .. ومفهوم الانفتاح يجب أن يخصب بالفضائل الإسلامية لهذا المجتمع وهو السمو الشمول .. إن الإيمان لا يمكن أن يعيش بصورة كاملة حياة منعزلة ، ولا يمكن أن يولد من العقل فقط، فلا يغنى العقل عن الوحى، لأنه لا يتعارض أحدهما مع الآخر ولا يمكن أن يحدث التصادم، إلا بين عقل عاجز وقراءة سقيمة ، فالعقل العاجز أى الوصفى المجرد من الحكمة والوحى ، والقراءة السقيمة أى الحرفية التى تفصل كل جزء من النص عن سياقه العام » (١)

والمقصود أن المسلمين يعتمدون على الدين فقط، وأن الغرب يعتمد على العلم والماديات دون الروحانيات، وهو منهج لا يستقيم من الجانبين، ولا يجوز أن نأخذ بأحد الاتجاهين دون الآخر، الصحيح أن نجمع بين هذا وذاك ، فهناك حسنات كثيرة فى حضارة الغرب، ولها مساوئ أيضا والعقل المسلم السليم يجب أن يتخير حسناته ويبتعد عن سيئاته، والإسلام هو دائماً دين الوسط.

واستناداً لهذا المنهج من البحث نعرض فيما يلي لموقف الفكر الإسلامى من التقدم العلمى، والابداع الفكرى، ثم نتناول الموضوعات المتعلقة بالدين، وأخيرا مسائل المرأة، كل فى مبحث مستقل مع التنويه لأننا سوف نحاول الإيجاز قدر الطاقة، وبالتالى سوف نكتفى بإشارة لمفهوم المسألة ومميزاتها أو عيوبها فى النظام العالمى الجديد، ثم موقف الفكر الإسلامى السائد، والواجب منها، وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول

موقف الفكر الإسلامي من التقدم العلمي والإبداع الفكري (١)

احدث التقدم العلمي في ظل النظام العالمي الجديد، سواء في أمريكا أو دول أوروبا أو اليابان، ثورة في مجال العلوم والفنون والتكنولوجيا في كافة المجالات، وهو ما أسهم ـ دون شك ـ في تيسير وحياة وعيشة البشر، والارتقاء بفكره وروحه واكتشافه آفاق جديدة والغوص في أعماق مجالات متعددة من الحياة، لم يكن ليحدث دون تلك الثورة العلمية والفكرية الهائلة، بل يمكن القول أن التقدم العلمي هو العامل الأكثر تأثيراً في اتجاه المجتمع العالمي نحو العولمة، والأساس أول الذى أسهم في خلق الحضارة الغربية في العصر الحديث.

والإسلام لم ولن يكون ضد العقل أو التقدم العلمي لأنه لا تعارض بينهما، بل أن العقل يهدى، ليس فقط للسلوك التقنى وإنما للسلوك الأخلاقي المستقيم (٢) .

أو كما يقول الشيخ . محمد الغزالى فإن العلم حياة القلوب وحاجة المرء إلى العلم كحاجة عينيه للضوء .. بل أن العلم هو دليل الوجود الأعلى، ونهج الحياة الحق، والإسلام هو دعوة للتحرر والتقدم [٣] .

بل إن الإسلام أكثر الأديان السماوية التى تدعو للعلم وتقدر العلماء، وتجعل منزلتهم عند الله في مستوى الملائكة، وقد سبق التعرض تفصيلاً لذلك في موضع أسباب تخلفنا فنحيل إليه لعدم التكرار، إلا أنه فى هذا الموضع من الجانب التطبيقى ، فإن هناك بعض المسائل الهامة المتعلقة بالتقدم العلمى تستوجب الوقوف عندها، لنقلب وجه الرأى بشأنها من الناحية الشرعية، للوقوف على اتجاه الفكر الإسلامى أو مسلكه منها لأهميتها وتباين الرأى بشأنها، ونعرض أولا فى مطلب أول للتقدم العلمى والتكنولوجى ثم نتناول الإبداع الفكرى والفنون فى المطلب الثانى.

الهوامش:

(١) الاسلام والقرن الواحد والعشرين المرجع السابق ص ٢٤، ٥٦ .

(٢) روجيه جارودى السابق ص ٥٥ .

(٣) الغزالى- السابق ص ٩٨ ومابعدها .

المطلب الأول

التقدم العلمي والتكنولوجي[٤]

يعيش النظام العالمي الجديد شرقاً وغرباً ثورة عالمية وتكنولوجية هائلة فى كافة المجالات، ولقد بلغ هذا التقدم حد الثورة فعلاً فى مجالات كثيرة، فى كافة العلوم الطبيعية والهندسية وغيرها، ولاشك أن هذا التقدم قد انتج ميزات عظيمة للبشرية فى كافة أنحاء العالم ولايمكن لأى إنسان أن يتجاهلها.

ففى مجال صحة الإنسان انتج البحث العلمى علاجاً لكافة الأمراض، بل ووسائل للوقاية من الأمراض، بالتحصين ضدها لتجنب الإصابة بها بهدف حماية صحة الإنسان.

وفى مجال غذاء الإنسان أسهم العلم الحديث فى الإرتقاء بأساليب ومعدات الزراعة، وتحسين السلالات، وزيادة الناتج بما يوفر الغذاء للأعداد المتزايدة من البشر الذين يتضخم عددهم بل ويتضاعف

عاماً بعد عام ، ولولا ذلك لكان الاعتماد على الوسائل القديمة، قد أدى لكارثة غذائية، وموت الملايين جوعاً، وهو ما يحدث في بعض الأماكن الأشد تخلفاً في أفريقيا وغيرها.

وفي مجال وسائل المواصلات أسفر التقدم العلمي عن اختراع وسائل غاية في التطور، فبدلاً من ركوب الخيل والحمير، أصبح الإنسان يستخدم السيارات والقطارات والسفن والطائرات، وهو ما سهل انتقال الإنسان من مكان لآخر داخل المعمورة في يسر ودون عناء(٥).

وفي مجال الثقافة والمعرفة أدى التقدم العلمي لإيجاد وسائل حديثة تمكن بها الإنسان من الوصول للمعلومات في كافة المجالات، وأصبحت نتائج أحدث الأبحاث العلمية والتكنولوجية تصل لنا من منابعها لننتفع بمجهودات العلماء في كافة أنحاء العالم ساعة بساعة دون مشقة أو عناء، بل أمكن الاستفادة بها حتى في مجال الدين، آية ذلك أن الراديو والتليفزيون مثلاً قد اسهما في انتفاع ملايين المسلمين في أنحاء العالم بالأحاديث الدينية لكبار علمائنا أمثال الشيخ. الشعراوى وعلماء الأزهر الشريف، بمجرد الضغط على مفتاح الجهاز، فهل كان من الممكن في غير وجود هذه الأجهزة أن ينتقل العالم أو الفقيه لكل قرية أو نجع في دول العالم الإسلامية المختلفة لتعليم المسلمين وإرشادهم لأمور دينهم؟

إن أحد لا يمكن أن ينكر تلك المميزات الهائلة للتقدم العلمي الذى ينتشر في إطار النظام العالمي الجديد، بل يجب أن نستفيد من هذا التطور الهائل في العلم بأن نستعمل هذه الأجهزة والوسائل لإبلاغ

رسالة الإسلام لكافة شعوب الأرض التى لاتعرف عنه شيئاً، حتى يمكن أن يقفوا على مبادئه وقواعده السماوية السامية ويتمكنوا من دخول الإسلام، لأن هؤلاد كما يقول الشيخ. محمد متولى الشعراوى، ذنبهم على المسلمين الذين لم يبلغوهم برسالة الرسلام فى العصر الحديث، رغم انتشار هذه الوسائل، وبالتالى تكون هذه الأدوات كالأقمار الصناعية والإنترنت هى وسيلة الإسلام للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وإبلاغ رسالته للعالم، بل يمكن أن تسهم فى فتح إسلامى جديد(٦).

والواقع إن من الخطأ الواضح أن نعتبر كتاب الله أو سنه رساله صلى ﷺ قد أتيا بنظريات علمية فى مختلف العلوم ووسائل الحياة، وإنما جل ما ورد بها فى هذا الشأن، لم يكن له من هدف سوى أن يلفت أنظارنا لمظاهر الحكمة الإلهية والتفكر فى معجزاتها(٧).

ذلك أن كثير من الأمور المعاصرة فى مجالات العلوم كالطب والهندسة والعلوم الاجتماعية لانجد لها موضعاً فى القرآن الكريم أو السنة، وبالتالى فهى متروكة للعقل البشرى، وصرف العقل عنها يعد تعطيلاً لهذا العقل وملكاته التى خلقها الله.

ومع ذلك فمن الغريب أن نجد أحياناً بعض المتطرفين أو المتشددين فى الفكر الرسلامى السائد يصفون التقدم العلمى بأنه سبب تعاسة الإنسان، على الرغم من إقبالهم وبشدة، بل وبلهفة على التمتع بكافة الميزات التى أثمرها علم من يصفونهم بالكفرة ـ ورغم عدم وجود أى إسهام يذكر من علماء المسلمين فى مثل هذه النهضة العلمية

ـ تجدهم ينكرون فضل هؤلاء العلماء، بل وصل الأمر ببعضهم إلى القول، بأن من يدعى أن الشمس ثابتة وأن الأرض تدور حولها، هو قول شنيع ومنكر وقائله يعد مرتداً وما لم يستتاب قتل كافراً، هذا فى الوقت الذى قرر فيه الأمام محمد عبده (أنه فى حالة التعارض بين العقل والسنة يكون القرار للعقل)[٨].

ذلك أن الله هو الذى خلق العقل البشرى وأبدع خلقه وأهله للوصول لكل هذه الاختراعات التى ينتفع بها الناس من كافة الأجناس، فهو سبحانه الذى هدى هؤلاء العلماء لكل تلك الابتكارات للكشف عنها ومعرفة أسرارها الكامنة فيما وراء الطبيعة، إعمالاً لقوله عز وجل (علم الإنسان ما لم يعلم)[٩] فى أول آية نزلت من كتابة العزيز.. صحيح أن بعض وسائل التقدم العلمى فى مجال الاتصالات كالأقمار الصناعية والإنترنت قد تسببت فى نقل بعض مظاهر الفساد فى الحضارة الغربية، لمجتمعاتنا الرسلامية، والرد على ذلك أن هذا ليس عيباً فى تلك الوسائل بينما العيب فى الشذوذ لدى البعض الذى يصل به لإنتاج مصنفات تتعارض مع كافة الأديان السماوية كالأفلام الجنسية مثلاً، وهذه الأفكار غير مرتبطة بأبناء حضارة معينة، فهناك أفلام كثيرة منها، يتم إنتاجها داخل المجتمع الإسلامى، كما أن هذه الأفلام ومثيلاتها تلقى استهجاناً من الغالبية من أهل حضارة الغرب أنفسهم، ومن ناحية أخرى فإن لكل شيء محاسن وعيوب حتى الأدوية ذاتها التى تعالج الإنسان، فالتيلفزيون يمكن استعماله فى حديث دينى، كما يمكن استعماله فى مشاهدة أفلام خليعة، ويمكن التغلب على هذه الظاهرة بالتربية الصحيحة للنشيء وتقوية عنصر الإيمان بالله والقيم

الإسلامية لديه حتى يقوم نفسه ويتجه للانتفاع بالصالح من حضارة الغرب، ويبتعد عن الطالح فيها، فضلاً عن ذلك فإن من لديه الاستعداد للتحلل والإباحية نتيجة الخطأ في التربية الدينية الصحيحة، لايحتاج إلى قنوات أجنبية لإفساده وليس أدل على ذلك من أن كثيراً من البلدان الإسلامية التي يمنع فيها مجرد الاختلاط بين الرجال والنساء، ولايظهر من أبدانهن شيئاً، لم يمنع ذلك من وجود فساد خلقي وشذوذ وجرائم اغتصاب ربما تفوق في كثافتها مثيلتها في البلدان الأخرى الأكثر تحرراً.

إن القانون الوضعي مثلاً يحرم المخدرات ويقضي بإعدام المتاجرين فيها، ومع ذلك تضبط يومياً أطنان منها، بل ويتم زراعتها بآلاف الأفدنة في بعض البلاد الإسلامية.

ولقد سبق تناول موقف الإسلام من العلم في القسم السابق [١٠] إلا أن هناك بعض التطبيقات التي قد تثير التساؤل عن مدى شرعيتها أو اتفاقها مع مبادىء الإسلام مما يوجب التوقف قليلاً معها ونعرض لأهمها فيما يلي:

١ ـ عمليات زرع الأعضاء:

أسفر التقدم العلمي في الغرب عن نوع حديث من الجراحات تلك المتعلقة بزرع الأعضاء، وانتشرت تلك العمليات الى حد أن أصبح هناك مخازن فيما يطلق عليه «بنوك» للأعضاء البشرية، يتم الاستعانة بهافي علاج المرضى ممن فقدوا عضواً أو أكثر كالعين أو الكبد أو الكلى، أو أدى المرض بهم لفقد صلاحية تلك الأعضاء، كما يحدث في حالات الفشل الكلوى أو الكبدى وغيرها.

والواقع أن القرآن الكريم لم يتعرض لهذه الفروض، وهذا لاينال من شمول كتاب الله وعالميته، ولكن ذلك يرجع لظروف المكان والزمان الذى نزل فيها ذلك القرآن.

والحق هو ما قاله الشيخ. محمد الغزالى من أن «الإسلام لايغلب على العقل روحاً ولا جسداً، ولايقر تفاوتاً بين منطق العلم ووحى السماء، فما أحكمه العقل ودعمه العلم فهو دين، وما ند عن ذلك فهو مفتر على السماء وان نسب إلى ألف نبى ورسول»(١١).

وبالتالى فإنه فى تلك المسائل التى لم يتعرض لها الدين، إذا كان العلم قد انتهى لوجود مصلحه للمجتمع البشرى ومنه المسلمون فى عمليات زرع الأعضاء فإنها تكون حلالاً.

إلا أن الشيخ. محمد متولى الشعراوى له رأى آخر، إذ أنه لايجيز التبرع بالأعضاء البشرية من الأحياء، استناداً لأن الإنسان لا يملك نفسه وان الأفضل أن نترك مريض الفشل الكلوى الذى يحتاج نقل كلية لإنقاذ حياته يموت، من أن نحلل ما حرمه الله، ورغم ذلك فقد أباح «فضيلته» عملية طفل الأنابيب (١٢)؟!!

والواقع أننا لانجد حرجاً فى إبداء وجهة نظرنا بشأن هذه المسألة فيما يلى:

(أ) إن هذه المسألة يجوز الاجتهاد فيها باعتبارها من المشكلات التى تؤرق الفكر الإسلامى حالياً، لعدم وجود نص قاطع بشأنها.

(ب) أن رسول الله ﷺ قال (تداووا فإن الذى خلق الداء خلق الدواء).

والدواء ليس له تعريف محدد، خاصة وأنه يتغير مع تغير الزمان وتبعاً لتطور العلم بشأن هذا المرض، فقد كان الدواء فى صدر الإسلام أحياناً بالكى بينما أصبح اليوم بأشعة الليزر، وبالتالى فالرسول ﷺ أمرنا بالتداوى دون أن يحدد لذلك وسيلة معينة وإنما ترك ذلك الأمر للمتخصصين من علماء الطب، وما علينا إلا أن نأخذ بالأسباب(١٣).

(جـ) أن طبقاً للمبدأ الشرعى «الضرورات تبيح المحظورات» فإن ضرورة إنقاذ حياة إنسان، فى حاجة لنقل جزء من دم إنسان آخر حى إليه، حتى يمكن إنقاذ حياته، تبيح حظر تصرف هذا الإنسان، الحى فى دمه، باعتبار أنه لا يملك جسمه وإنما يملكه الخالق.

وعمليات نقل الدم معمول بها فى نطاق العالم الرسلامى منذ عشرات السنين، ولم يقل أحد من أصحاب الفكر الإسلامى بتحريم عمليات نقل الدم.

(د) أنه باعتبار أن القياس أحد مصادر الاستدلال فى الشريعة الإسلامية، فإنه يجوز نقل جزء من عضو آخر من أعضاء الإنسان ـ غير الدم ـ لإنسان آخر لإنقاذ حياته لتوافر العلة، فإذا كان عضو الكلى يتكون من كليتين، وأن نقل أحدهما لمريض الفشل الكلوى لإنقاذ حياته، دون التأثير على صحة المتبرع ـ بعد التأكد من ذلك علمياً ـ يعتبر فى رأينا جائز أيضاً استناداً لعمليات نقل الدم، باعتبار أن ذلك لايشكل أى ضرر أو ضرار.

وهل يستطيع أحد ـ يملك عقلاً متفتحاً وضمير حياً ـ ويؤمن إيماناً حقيقياً بالله الرحمن الرحيم، أن يمنع أماً يتقطع قلبها على وليدها الوحيد مثلاً، الذى يشرف على الموت ـ من التبرع له بكلية لإنقاذ حياته دون أن يؤثر ذلك على حياتها.

(هـ) وإذا كان نقل الأعضاء من الإنسان الحى للمريض جائزاً فإنه يكون جائزاً ـ ومن باب أولى ـ بالنسبة لنقل عضو إنسان ميت، لآخر حى، باعتبار أن المصلحة الشرعية للعضو فى الإنسان الحى أولى من مثيلتها فى الميت، والذى حتى لم يعد إنسان وإنما مجرد جسد أو محض «جثة» خرجت منه روح المولى عز وجل (ونفخنا فيه من روحنا) .. صحيحاً أن للميت حرمه، ولكن هذه الحرمة لاتقل عن حرمة العضو فى الإنسان الحى الذى يجوز التبرع به على النحو السالف.

إلا أننا ننوه فى هذا المجال، أن ما نقول به يشترط معه ـ لجواز نقل العضو من الميت ـ خروج الروح منه فعلا، وهو ما يعنى ضرورة التأكد قبل نقل العضو من واقعة الوفاة بالمفهوم الشرعى، والذى يرجع فيه للأطباء المسلمين من ذوى الخبرة العلمية والتفقه الواعى بالدين الإسلامى.

وعموماً فقد أيدت لجنة الفتوى بالأزهر نقل الأعضاء وجاء فى بيانها (إذ كان المنقول منه ميتاً.. فإن كرامة أجزاء الميت لاتمنع من انتفاع الحى بها تقديماً للأهم على المهم..

وإذا كان المنقول منه حياً فإنه يجوز، إذا كان النقل لن يترتب عليه إضعافاً للصحة أو تعطيلاً عن الكسب، كنقل إحدى العينين أو الكليتين أو

الدم، وأنه ليس صحيحاً أن الإنسان لايملك جسمه.. على أنه يشترط للقول بمدى تأثير النقل على المنقول منه، أن يرجع للمختصين الثقات فى هذا المجال(١٤).

٢ ـ عمليات الاستنساخ:

توصل العلماء فى الغرب من خلال أبحاثهم فى مجال علم الوراثة ـ والتى كانت بدايتها ـ تتعلق بالنباتات بغرض تحسين صفاتها.. إلى البحث فى ذات الاتجاه بشأن الصفات الوراثية فى الحيوان أيضاً، وتوصلوا خلال أبحاثهم فعلاً لتخليق خروف معين وأطلقوا عليه اسم «Dully» وقد شرع هؤلاء العلماء فى مد دراستهم للمجال الانسانى بزعم إمكانية التوصل إلى إحداث تشابه أو تطابق بين إنسان معين وإنسان آخر فى الصفات الوراثية من الذكاء أو الصفات الشكلية أو غيرها من خلال استنساخ لإحدى الخلايا البشرية للشخص الأول.

والواقع أن ذلك التمادى من العلماء فى هذا الاتجاه لايؤتمن عواقبه.. ويعتبر ترفاً علمياً يصل إلى درجة الاستفزاز، وكل شيء له حدود، فإذا تجاوزها تحول إلى الضد ـ فضلاً عن عدم جدوى السير فى مثل هذا الاتجاه.

ولهذا فقد أصدر الرئيس الأمريكى كلينتون مؤخراً قراراً بإيقاف الأبحاث فى هذا الشأن وإحالة الموضوع للعلماء المتخصصين للوقوف على المخاطر التى يمكن أن تترتب على تلك الأبحاث مستقبلاً على الدين والمجتمع والبشرية مع النظر فى مدى جدواها للبشرية.

من وجهة النظر الإسلامية فإننا نرفض مثل هذا الاتجاه فى بحث عقيم لا فائدة ترجى منه، سيما وأن ذلك يتعارض مع المبادىء والأصول الكلية المستمدة من الدين الإسلامى الذى أكد على أن خلق البشر وتحديد صفاتهم الداخلية والخارجية هى من صنع الله عز وجل ـ وإن حكمة الخلق ـ لايعلمها سوى الخالق سبحانه وتعالى، وإن هذه تدخل ضمن الأمور الغيبية التى لايجوز أن تكون محلاً للتفكير الانسانى المحدود.

وفى ذلك يقول الشيخ الشعراوى أن الانسان هو صنعة الله، فلا يصلحه إلا منهج خالقه (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)، وبالتالى فإنه مهما بلغ الذكاء بالإنسان فإنه لن يستطيع أن يصلح من هذا الخلق أو تلك الصفات التى أودعها الله فى الإنسان، ومع ذلك فإن خروج بعض العلماء عن المألوف لايقلل من شأن العلم والعلماء، لأن نظريات البشر قابله دائماً للخطأ والصواب، وإنها قابلة للتصويب والحذف أو الإضافة لأنها تختلف من وقت لآخر، ومن زمن لآخر(١٥)، كما أن أبحاثهم فى هذا المجال لاتعنى سوء نيتهم وإنما كما قال العالم الدكتور أحمد زويل أن الاكتشافات العلمية أحياناً يكون لها مضاعفات سلبية من وجهة النظر الدينية وأن المجتمع نفسه هو الذى يحكم على تقييم عمل العالم(١٦).

وأخيراً فإنه يجدر التنويه هنا لأن الديانة المسيحية هى الأخرى تجيز نقل الأعضاء فيما عدا الاعضاء التناسلية لخصوصيتها بالنسبة لكل إنسان ـ أما الاستنساخ فهو غير جائز استناداً لأن خلق الانسان وتحديد

صفاته هو من خلق الله وحده والذى حدد الطريق إلى ذلك وهو الزواج بين رجل وأمرأة حتى ينتج الولد الذى يحس بمشاعر الابوه وحنان الوالدين [فى تصريح للأنبا ديستى للتلفزيون المصرى مساء يوم ٢٠٠٠/٧/٣).

المطلب الثانى
الإبداع الفكرى والأدبى

يمثل الإبداع الفكرى مبدأ أساسياً من مبادىء النظام العالمى الجديد، وتضمن كافة الدول فى الغرب حرية الفكر والإبداع وتحمى أصحاب المبتكرات والمبدعين فى هذا المجال، وتمنع أى وجه من أوجه الرقابة عليهم فيما عدا ضميرهم وحسهم الذاتى.

وقد ترتب على ذلك نبوغ الكثير من المفكرين والأدباء والفنانيين فى الخارج، وإنتاجهم الكثير من روائع الأدب العالمى، أمثال شكسبير، ديكرت، أرسطو وغيرهم، مما ساهم فى الترويح عن أفراد المجتمع ومساعدتهم على الإقبال على أعمالهم فى جد ونشاط(١٧).

أما فى المجتمع الإسلامى فإن الواقع يؤكد أن أكثر الناس خضوعاً للقهر والكبت هم أصحاب الفكر فى مجال الآداب والفنون.

والغريب أنك تجد شخصاً يرتكب فعلاً مادياً فاضحاً أو سلوكاً يتنافى

مع الإسلام، بل وحتى قد يقتل بالشارع العام، دون أن تجد من يتعرض له أو يقدمه للعدالة، بل أحياناً يتقاعس الناس عن الشهادة بالحق ضده، وعلى العكس من ذلك فى المجال الفكرى، وعلى الرغم من أن الإسلام هو دين العقل والفكر والحرية التى تعد مظهراً من مظاهر الرحمة التى جاء بها القرآن، الذى يمنع الاستبداد والعبودية لغير الله تعالى، من خلال شهادة •أن لا إله إلا الله) والتى تعد شهادة لتحرير الإنسان وإطلاق نبوغه[١٨]، ورغم ذلك فإن الاتجاه السائد فى الفكر الإسلامى، هو محاولة الكثيرين تصيد أخطاء المفكرين واتهامهم وسبهم بأقطع الألفاظ بل وصل الأمر لقيام الكثير ممن ينتسبون إلى الإسلام الأصولى، بإقامة دعاوى قضائية ضد المفكرين، والمبدعين لجرهم إلى المحاكم لمحاكمتهم عن إبداعات تخيلوها أو أفكار ابتكروها أو فنون أنتجوها، فى صورة تماثل تماماً ما كان يحدث فى أوروبا فى عصر محاكم التفتيش، وتحكم الكنيسة، من محاكمة عقول الناس وما يجرى داخل ضمائرهم.

والغريب أنه رغم قيام بابا الفاتيكان يوحنا بولس يوم ٢٠٠٠/٣/١٢ بالاعتذار للعالم كله عما حدث من الكنيسة خلال تلك الفترة المظلمة فإن المتأسلمين اليوم يلجأون لتكفير المثقفين من المسلمين بل وفرض الوصاية على فكرهم وتحريض الإرهابيين على قتلهم أو مصادرة كتبهم وأفكارهم.

يضاف إلى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه يسلكون ذلت السبيل ضد كافة أنواع الفنون بدءاً من تحريم التماثيل الى الغناء والتمثيل حتى

الموسيقى والتصوير، وذلك بصورة مطلقة ودون تمييز بين فن راق وآخر هابط وبين فنون غربية أو شرقية بل وصل الحال لإصدار فتوى إيرانية فى عهد الخمينى، حرمت الاستماع ونحوه، بل وحظر بيع أجهزة الراديو والتليفزيون إلا لمن يثبت حسن تدينه، أى الذين يطمئن له بأنه لن يستعملها إلا فى المحلل (وهو يعنى ضرورة إخضاعه لجهاز كشف الكذب)[١٩].

فهل هذا هو الفكر الإسلامى الصحيح؟

الواقع أنه ليس فى القرآن ولا فى الحديث أى نص يحرم الاستمتاع بالفنون الرفيعة أو الراقية، بل ثبت أن الرسول ﷺ كان أحياناً يستمع للغناء والموسيقى فى بعض المناسبات بل واصطحب زوجته عائشة لتشاهد فنون الأحباش عند حضورهم للمدينة وشجعهم على الرقص قائلا (دونكم يابنى أرفده حتى تعلم اليهود آن فى ديننا فسحه) رواه ابن حنبل، كما قال (روحوا القلوب ساعة بعد ساعة فإن القلوب إذا كلت عميت.. ولكن يا حنظلة ساعة وساعة) رواه مسلم.

ونحن نوضح بداية أن أى خروج عن المألوف أو شذوذ عن المعتاد فى الفكر أو فى الفن هو أمر غير مقبول إسلامياً واجتماعياً وأخلاقيا، فهناك مقومات ومبادىء أساسية لايمكن الخروج عنها سواء كانت تتنافى مع المبادىء الإسلامية العليا أو مع مقومات الأخلاق الحميدة أو تضر بأمن المجتمع.

فالإسلام لايقبل فكراً يتضمن تحريضاً على الكفر أو تعرضاً للذات الإلهية أو تجريح للأنبياء أو طعناً فى الأديان أو تعرضاً للملائكة، أو حتى للمعايير الخلقية المتفق عليها[٢٠].

كما أن الإسلام بل والأخلاق السامية لاتقبل الفنون الهابطة التى تتخذ من العرى ومخاطبة غرائز الإنسان بالقول أو الفعل مادة لها.

إلا أن ذلك على فرض حدوثه فإنه لايمكن أن يقابل بالعنف من أحاد الناس بدعوة أن من رأى منكر فلغيره، وفى ذلك يوضح الشيخ. محمد متولى الشعراوى وجوب انتشار السلام والأمن والالتزام بهدى الكتاب والسنة وضرورة أن يلتزم الشاب بالسمع والطاعة والتوبة إلى الله ضماناً للأمن اوالاستقرار[٢١]، لا أن يفترض أننا نعيش فى غابة وليس دول منظمة، لها قوانينها ونظامها وقضاؤها، وإنما من أراد أن يعتبر أن ذلك منكرويغيره فبذات الوسيلة، أى بفكر يعالج الفكر الشارد ويرد عليه بالحجة والإقناع، وبالتى هى أحسن لا بالاغتيالات والتكفير والتفريق بين المرء وزوجه سيما وأن الله عز وجل هو وحده الذى يطلع على السرائر ويعلم ما تخفى الصدور[٢٢].

والإنسان فى حاجة ما بين الحين والآخر للترويح عن نفسه حتى لاتتحجر عواطفه وتتبلد مشاعره وفى هذا يقرر حجة الإسلام أبو حامد الغزالى أهمية الفنون فيقول عن اللهو المباح أنه مروح للقلب ومخفف عنه أعباء الفكر وأن القلوب إذا اكرهت عميت وترويضها إعانة على الخير.. فاللهو دواء القلوب فينبغى أن يكون مباحا[٢٣].

والإسلام هو دين العقل والفكر ويشجع على الإبداع والتأمل فى ملكوت السماوات والأرض فضلاً عن أنه لايحرم الأدب الأصيل والفن الرفيع الذى يعتبر غذاء للروح، وتهذيباً وترويحاً للنفس.

فيقول الشيخ محمد متولى الشعراوى إن هناك الكثير من الأدب الجيد والنافع أمثال أعمال شوقى وحافظ وطه حسين والرافعى والمنفلطوى والبارودى، بل وشكسبير وديكارت فى الغرب، وأن أمه الإسلام دين الله العظيم يجب أن تكون مهيئة لبروز العظماء فى الأدب، كما أن الإسلام لايمنع مشاهدة الأعمال الهادفة والتى لاتمثل خروجاً على تقاليد ومبادىء الإسلام، كما فى المسرحيات والأفلام الكوميدية وغيرها، كما أن الغناء يساهم فى انسجام ملكات النفس والترويح عنها، وأنه كان يسر بالغناء القيم لعبد الوهاب وحتى أم كلثوم(٢٤).

وبالتالى فالإسلام لايتعارض مع الفن الراقى الرفيع الذى يخاطب الروح والقلب من موسيقى أو غناء أو مسرح أو شعر، سواء كان هذا الفن محلياً أو أجنبياً طالما كان بعيداً عن الإسفاف وإثارة الغرائز، بل إن هناك من الأفلام الأجنبية ما يكون هادفاً ويدعو للفضيلة وينتصر فيه الخير على الشر، وبالتلى فليس ثمة ما يدعو لتحريمها، أما تلك الفنون التى تحض على الفسق ويشوبها العرى والخلاعة وإثارة الغرائز ونشر الفساد أو فنون البالية وغيرها مما لايتفق وحضارتنا سواء كانت محلية أو أجنبية فإنها تتعارض مع المبادىء والقيم الإسلامية(٢٥).. وبالتالى فنحن إنما نطبق المنهج الذى ندعو إليه دائماً وهو أن نأخذ من الغرب

الحسن والمفيد ونتنفع به، ونبتعد عن السيء والقبيح، وفضلاً عن ذلك فليس صحيحاً أن البرامج الموجهة ثقافياً من الغرب المسيحي أو اليهودي من شأنها أن تؤثر في حضارتنا أو عقيدتنا الإسلامية، إذ أن إسلامنا دين قوي وعالمي ولاخوف على حضارتنا أو إسلامنا من أي غزو ثقافي مما يدعيه البعض في هذا المجال، فالسماء مفتوحة أمام الجميع للبث المباشر لجميع دول العالم والأدعى أن نستفيد من ذلك وننشر من خلال وسائلهم إسلامنا الحنيف، فهل هناك ما يمنع من أن نغزوهم بحضارته ومبادئه السمحة. أم نتكاسل ونتراجع ونتقوقع ونخشى على حضارتنا وديننا منهم، رغم أننا أكثر الناس دعوة للدين، ونتفوق عليهم، بل يمكن القول أن المساحة التي يخصصونها للدين، في اعلامهم لاتماثل عشر ما لدينا ولذلك فأن من يقل بذلك يسيء للإسلام ويتهمه بأنه دين ضعيف وهش ومن السهل التأثير على اتباعه، وينفي قوته وعالميته(٢٦).

المبحث الثانى

الفكر الإسلامى والنظام العالمى الجديد

فى «مسائل العقيدة»

يسود المجتمعات فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، ومعظم دول العالم، فيما عدا الدولة اليهودية، فى ظل النظام العالمى الجديد فكر علمانى، وذلك منذ زوال العصر الكنسى وحكم الكهنوت، الذى كان سائداً خلال القرون الوسطى بأوروبا عندما كان الكهنة ورجال الدين يعارضون البحث العلمى، ويتهمون العلماء بالسحر والشعوذة ويحرقونهم، مع تدخلهم فى كافة سياسات الدولة إلى حد عزل الملوك أو حرمانهم من الجنة، مع فرض الوصاية على تفكير الناس والتنقيب عما يحدث داخلهم ومحاكمتهم على مجرد ما يدور فى عقولهم ونياتهم، حتى وإن لم يعبروا عنه فى صورة سلوك ظاهر فيما كان يعرف بمحاكم التفتيش، وهو ما أدى لسوء أحوال البلاد وانتشار الظلام نتيجة لكبت العقل وقتل ملكات التفكير والإبداع والابتكار(٢٧).

وعلى أثر تحرر المجتمع من سيطرة الكنيسة ساد الفكر العلمانى، والذى يتمثل فى اتجاه مضاد تماماً للاتجاه السابق استناداً لمبدأ (دع مالله لله وما لقصير لقصير)، وهو ما ترتب عليه شيوع المذهب المادى على حساب القيم الدينية والروحية، وانصراف الناس عن الدين، وتكريس الحرية المطلقة للفرد فى كل المجالات بدءاً من حقه فى التمتع بكل الرغبات وانتهاء بحرية الطعن فى الدين، أو الأنبياء أو تذكية نزعات الإلحاد.

صحيح أن هؤلاء يلتزمون بمادىء سامية ومثالية تدخل ضمن العبادات كما سلف ومنصوص عليها فى كافة الأديان مثل الصدق وعدم النفاق والأمان والإخلاص فى العمل والاجتهاد فى البحث العلمى، والوفاء بالوعد وتشجيع الناجحين وعدم الحقد عليهم (فليس بينهم حزب أعداء النجاح كما يقول العالم الدكتور أحمد زويل) وهى ما نفتقد الكثير منها [٢٨]، إلا أن الالتزام بتلك المبادىء وحده لايكفى ما لم يكن نابعا من إيمان بالله والأنبياء والكتب السماوية وتأدية الشعائر التى تفرضها العبادات عليهم.

ونحن لسنا فى مجال تقييم الاتجاه العلمانى السائد الان هناك، إلا أنه يمكن القول أن هذا الاتجاه بمادياته كان له آثار إيجابية وأخرى سلبية.

فالتحرر من سلطة الكنيسة ورجالها أتاح الفرصة لنمو العقل وحرية التفكير والاتجاه بشدة نحو الابتكار والإبداع، وإطلاق العنان لازدهار العلم والفكر إلى ما لا نهاية وهو ما ترتب عليه، مع مرور الوقت، تلك

الثورة العلمية والفكرية الهائلة والتي هي أساس الحضارة الغربية التي تعيشها تلك الدول في كافة صورها الآن، وفضلاً عن ذلك وفي نفس الاتجاه، عاصر ذلك اهتمام متزايد وغير محدود بالعمل للاستفادة بالميزات والنتائج التي أسفر عنها العلم بما يحتاجه ذلك من تجارب دائمة للتنقيب والبحث والاستقصاء عن طبيعة وحدود كل شيء في هذا الكون. وقد أثمر هذا الاهتمام والتلازم بين العلم والعمل عن تعاظم التكنية في المجالات الاقتصادية بأشكالها المختلفة مما أنتج ثروة وقوة مادية هائلة لهذه المجتمعات، وفي ذات الاتجاه فإن المعيار هنا يكون بمدى كفاءة النسان في علمه وعمله بغض النظر عما إذا كان مسيحياً أو يهودياً أو مسلماً، أو حتى على غير دين، وقد بلغ من اهتمامهم بالعمل، دون النظر للدين، أنني حينما كنت أقوم بتأدية الصلاة في فترة الراحة حال عملي بأوروبا أمام زملائنا من الغربيين ورغم أن الأمر غريب بالنسبة لهم، لجهلهم بفروض الإسلام، لم يسألني أحدهم ولو مرة واحدة عما أقوم به ولو من باب الاستفسار.إلا أن ذلك الاتجاه العلماني بما يحققه من إيجابيات كان له مساوىء وآثار سلبية أيضاً، ذلك أن تحرر الإنسان من أي سلطة أو قيود دينية أدى إلى سيطرة المادة ببريقها وزخرفها عليه وهو ما أثر بالسلب على نقاء المشاعر وروعة الروح مما أدى لتجردهذا الانسان، وتحرره من سمو الروح وعظمة الضمير وروعة آدمية الإنسان(٢٩)، وقد ظهر ذلك واضحا في استمرار العلماء في أبحاثهم وإطلاق العنان لأفكارهم إلى حد اختراع أسلحة الدمار الشامل من ذريه أو نووية أو هيدروجينية وغيرها.. بل ومحاولة تجربتها أو استعمالها فعلاً على أخيه الإنسان كما حدث في هيروشيما وناجازاكي،

ناهيك عن الاتجاه للترف في الاستهلاك والاستمتاع بالملذات وترك العنان للشهوات دون خوف من الله أو رقابة من ضمير.

والواقع أنه فى مجال تقييمم الاتجاهيين الدين والعلمانى، فإنه يمكن القول بأن كليهما لا يستقيم بمفرده، فلا يجوز التحرر من أحدهما عل حساب الآخر، وإنما يجب المزج بينهما فى اتجاه وسط[٣٠]، كقوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا[٣١].

وبالتالى فالإسلام يجمع بين الاهتمام بالعمل والعلم دون التحرر من العقيدة والقيم الدينية بما توفره من صمام أمام للإنسان لوقايته من الانحراف بعلمه وتدمير نفسه بنفسه بل وتحوله لجسد، لا روح فيه، تماماً كالآلة التى يبتكرها.

وقد يكون الغرب معزورين فى التطرف الذى سادهم فى هذا المجال بسبب الانطباع التاريخي السيء الذى لازمهم عن الدين والكنيسة ورجال الدين وأوامرهم والاثار السلبية التى حاقت بهم آنذاك. وهو ما يؤيد مبدأ أن زيادة الشيء عن حده ينقلب إلى ضده.

والفكر الإسلامى السائد يتنازعه اتجاهان فى تلك المسألة[٣٢].

الأول أصولى ويدعو إلى اقحام الدين فى كل حزئية من جزئيات حياة المسلمين، فى ذات الاتجاه الذى كانت تسير فيه الكنيسة فى العصور الوسطى مع المسيحيين بصبغ كافة تصرفات المسلم بصبغة دينية فيما لاشأن للدين بها مثل إقحام الدين فى صورة شعائر وأدعية

فى السلوك البشرى اليومى، من كيفية الأكل والشرب ودخول دورة المياه والخروج من البيت والعودة إليه بل وحتى أثناء الجماع، ناهيك عن إساءة استخدام الشعارات بل وآيات الله المقدسة من قبل المتسولين أو التجار كوسيلة للتسول أو تحقيق المكاسب على حساب عظمة الدين ورقية وقداسته التى يجب أن تكون أعلى من كل هذه الأطماع الدنيئة.

وكثير من هؤلاء الذين يقحمون الدين فى كافة السلوكيات يحتجون بأن المسلم مسخر للعبادة فى كل حركاته وسكناته، استناداً لقوله تعالى (وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون) مع فهم خاطىء لمعنى العبادة وحصرها فى شعائر العبادة أى تذكية النزعة الرحية فقط مع إهمال تام للمادة أو العلم أو العمل.

أما الاتجاه الآخر فهو يميل للعلمانية والفصل التام بين الدين والحياة، بما يقترب من علمانية الغرب، وقد يكون الاتجاه الثانى فى تطرفه، ناتجاً عن التطرف الذى ينحو له الاتجاه الأول.

ولقد سبق لنا التعرض لكلا الاتجاهين فى معرض حديثنا فى القسم الأول ونردد هنا ما سبق بشأن الاتجاه الواجب، وهو أن التطرف فى كل شىء يفسده والصحيح هو ما وجهنا إليه المولى عز وجل من خلال آيات القرآن الكريم ذاتها من أن نكون أمة وسطا، ولانميل كل الميل، باعتبار أن أمتنا هى خير أمة أخرجت للناس ولامجال للرهبانية أو الكهنوتية فى الرسلام لقوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فآتينا الذين آمنوا أجرهم وكثير منهم فاسقون)(٣٣).

وفى ذلك يقول المفكر المسلم روجيه جارودى أنه خلافاً للمسيحيين فإن الإسلام لا يعارض بين (ما لقصير وما لله) كما لا يعتبر العالم المادي شراً ينبغي التخلى عنه وإنما أعتبر الإيمان والسلوك شيئاً واحداً فالإيمان هو الباطن والسلوك هو مجرد مظهر للتعبير عنه[٣٤].

ولهذا فيجب أن نجمع فى فكر إسلامى صحيح بين خير هذا وذلك، فنجمع بين الدين والعقل، بين الروح والمادة، بين التقوى والتحضر، على نحو ما أسلفنا وحتى لايكون كلامنا محض نظريات، فإننا نورد بعض التطبيقات على ذلك بالقدر اللازم وبإيجاز على النحو التالى:

١ ـ الأيمان والتقوى:

يجب أن يتحرر الفكر الإسلامى من حصر الإيمان بالله أو معنى التقوى فى التمسك بشعائر العبادات فقط، فلا يجوز أن نعتبر أن معيار التقوى هو بمدى كثرة تردد المسلم على المسجد أو قراءته للقرآن أو صيامه أو حجة أو كثرة ترديده الشهادة أو التسبيح فقط[٣٥].

إن الأيمان بالله والتقوى الحقيقية هى ٠ما وقر فى القلب وصدقه العمل) و(التقوى ها هنا) كحديث الرسول ﷺ،و وليست فى مظاهر خارجية حتى ولو كانت تلك المظاهر أشكال دينية، فلابد أن نقيم فكرنا على أن التعبد ليس بحركات الصلاة وجوع الصيام ومناسك الحج والإمساك بالسبحة، وإنما العبادة الحقيقية هى أن تؤدى الفرائض المقررة عليك من فرائض الإسلام الخمسة مقترنة بالعمل بإتقان وكفاءة وأى زيادة فى هذه الشعائر على حساب واجب العمل يكون ضد الأيمان وضد، التقوى ويدخل فى ذلك واجب العلم والدعوة إليه جنباً إلى جنب

مع الدعـوة الى الله، ولايجب أن تكون إحداهما على حساب الأخرى لأن هذا وذاك عبادة خالصة لوجه الله.

وإذا كان العلم والعمل عبادة بل هي أهم من الشعائر عند الله وسبق الإشارة للأدلة على ذلك في القسم النظرى من هذا البحث، فإننى كمسلم يجب أن أوجه ابنتى أو ابنى إلى أن يصلى الفرض المقرر عليه، وإذا وجدته قد استطال فى صلاة النوافل أو التراويح أو التسبيح أو قراءة القرآن بما تؤثر على دروسه فهنا آمره بالكف عن ذلك، والاتجاه لما هو أفضل من النوافل وهى سنة حتى لاتؤثر فى كفاءته فى المفروض عليه من العلم والعمل، الذى يصلح من شأنه ومن شأن المجتمع، وبالتالى فإن العلم والعمل يكونان أولى من تلك الشعائر التى لا تنفع إلا أصحابها، ويجب على الجامعات الإسلامية كالأزهر وغيره فى الدول الإسلامية أن يطور مناهجه فى هذا الطرق وذلك بالتقليل من المناهج أو المواد الدينية البحتة خاصة فى المرحلة الجامعية بالنسبة للتخصصات المتعلقة بالعلوم الطبيعية كالطب والهندسة والصيدلة.. حتى لايؤثر ذلك على كفاءة خريجيها من الأطباء والمهندسين والصيادلة فى مجال تخصصاتهم وتجعل منهم أشباه متعلمين وهو ما لا حظناه فى خريجوا الأزهر فى الفترة الأخيرة، فالأمة فى حاجة لطبيب متخصص فى الطب وليس طبيباً واعظا، لأن إحداها سوف تأتى على حساب الأخرى وفى هذا الصدد فإننا ننوه للدور العظيم لفضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر فى سعيه الدائم لتطوير الأزهر الشريف بما يحقق مصلحة المسلمين والأمة الإسلامية، وخير للمجتمع الإسلامى أن يكون الطبيب المسلم أو العالم المسلم ناجحاً فى تخصصه العلمى

ولايؤدي من شعائر الإسلام إلا الحد الأدنى من المفروض التى فرضها الله، من أن يكون طبيباً أو مهندساً أقل خبره وعلماً من زميله وأكثر تفقهاً فى الدين، فنحن لانحتاج فى المرحلة القادمة، حتى نرفع من شأن هذه الأمة، رجالاً يفهمون الدين أو يعملون به على حساب عملهم فيكونون أنصاف علماء أو انصاف عاملين أو أنصاف متعلمين، بل نحتاج خبراء فى كل المجالات يكفى فيهم الحد الأدنى، اللازم لكى يكون مسلماً ثم يكمل باقى دينه فى العمل والعلم.

٢ ـ الدعوة الإسلامية:

يجب أن تأخذ ذات الحكم، فيجب على المسلم أن يؤدى الفروض المقررة عليه كالصلاة مثلاً ثم ينصرف لأداء عمله والاجتهاد فى اتقانه وهذه خير دعوة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، بالسلوك لابالقول، فإذا كان هناك متسعاً لديه من الوقت فيمكنه ـ أن يقوم بالدعوة من خلال دعوة أهل بيته وذلك بحسن تربية أولاده أو أخوته وتعليمهم والإشراف على متابعة تحصيل دروسهم أو قيامهم بواجباتهم المنزلية والدراسية والوظيفية وهذه المهمة فى ذاتها تحتاج من كل مسلم كل وقت فراغ لديه فإن أتمها وكان لديه متسع من الوقت فإنما يكون له أن يقرأ ما تيسر من القرآن بالإضافة لقراءة والإطلاع على الكتب الثقافية المفيدة فى مجالات الثقافة المختلفة، حتى يجمع بين تذكية الروح والعقل معاً، أما الدعوة الإسلامية فى خارج محيط الأهل فإنما هى فرض كفاية موكول إلى أئمة المساجد وعلماء الأزهر ومدرسى التربية الدينية فى المدارس والجامعات والمساجد فقط.

وعلى ذلك فإن الشخص الذى يحصل على أجازة بدون مرتب مثلاً أو يترك عمله حتى وإن كان لديه ما يكفيه وأسرته، بحجة الدعوة إلى الله تحت مسميات جماعة الأمر بالمعروف(٣٦)، أو أى مسمى آخر، هذا الشخص أقل تقوى وأخطر على الإسلام من زميله الذى يؤدى الفروض الخمسة للإسلام كما أمر الله ثم يفنى نفسه ووقته تفرغاً للعمل أو العلم وليس فى الدعوة للدين، ويدخل ضمن ذلك أن الدعوة لله ليست فقط فى إقامة المساجد وإنما تساويها وتعلوا عليها الدعوة إلى إقامة المدارس، ولنجعل شعارنا القادم (تبرع يا أخى المسلم لإقامة مدرسة أو معهد أو مستشفى) ذلك أن الله عز وجل جعل الأرض مسجداً وطهوراً، يعنى يجوز الصلاة فى أى مكان، ويجوز أن تزدحم المساجد وتكتظ بالمسلمين، والمساجد لدينا فى مدينة واحدة كالقاهرة أكثر من ألف مسجد وهى طوال أيام الأسبوع متسعة للمصلين، بل وتزيد، فيما عدا يوم الجمعة فقط، أما دور العلم فلا ينفع فيها أن يكون أبناؤنا فى كثافة تصل أضعاف مثيلاتها فى العالم المتحضر، مما يؤثر على تحصيلهم ويؤدى لتخريج أنصاف متعلمين يكونون خطر على الدين والدنيا، ولهذا يجب على المسلمين خاصة القادرين منهم اعتبار بناء المدارس أوجب عليهم وجهاداً فى سبيل الله.

٣ ـ الجهاد فى سبيل الله:

الجهاد فى المفهوم الواجب والصحيح للإسلام، كان فى صدر الإسلام جهاداً لنشر الدين، ولو ترتب على ذلك استعمال القوة أو الحرب ضد الحكام الفاسدين أ و الكفرة، وذلك بغرض نشر الدين الإسلامى، الذى كان وليداً، وإتباعه قليلون، أما فى زمن بلغ المسلمون مليار

ومائتات مليون نسمة أى ربع سكان العالم فإن الجهاد أصبح منحصراً فى الجهاد الأكبر(٣٧) المتمثل في جهاد ذات النفس لحثها على الامتثال لروح الدين وذلك بالاتجاه للعلم والسعى للرزق من خلال العمل الذى يحمى الإنسان وعائلته ومجتمعه، ويسهم فى إعادة بناء الأمة الإسلامية التى أصابها التدهور والضعف والهزال نتيجة التواكل والكسل والجهل والفقر، مما أدى لتحولها، رغم زيادة عدد الدول الإسلامية عن ٥٠ دولة إلى حالة من الضعف أقل بكثير من أى ولاية إسلامية سابقة.

ومن باب أولى فإن جماعات الإسلام السياسى التى تتستر وراء الدين وينحرف أفرادها فى تطرفهم إلى حد محاولة فرض رأيهم على غيرهم من المواطنين أو الحكام بحجة الدعوة للمعروف أو تغيير المنكر، واستعمال الإكراه والقتل ضمن وسائلهم، هؤلاء مجاهدون لحساب الشيطان ، أما الله والإسلام فبرىء منهم إلى يوم القيامة لأن خطرهم على الإسلام، بادعائهم بتمثيلهم له، أخطر عليه من اليهود، ذلك أنه على فرض ادعائهم بالاطلاع بهذه الدعوة فإنما يكون ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال الهادىء والاقناع الكريم وبأسلوب فيه أدب ومرونة، وإلا فإن الله لن يقبل منهم أى دعوة(٣٨) ، بل القاعدة الشرعية تقول إذا كان تغيير المنكر يؤدى إلى مسفده أعظم فإن الابقاء عليه أولى، عملاً بقوله تعالى (واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)(٣٩) .

٤ ـ وظيفة المسجد:

فى المرحلة القادمة يجب أن تتجه إلى ذلك الفهم الواعى لأصول الدين ويجب على الدعاة والأئمة أن يجعلوا من دعوتهم إلى العمل

والعلم والتمسك بمبادىء الإسلام وعناصر التقوى الحقيقية، من مبادىء الأمانة، والعدل، والتسامح، والرحمة ونبذ العنف، وحسن معاملة الغير والتعاون معهم حتى وإن كانوا يخالفوننا فى الدين أساساً لهذه الدعوة، دون الاقتصار على الدعوة المتكررة والروتينية فى كافة المناسبات لشعائر العبادات وإهمال المقاصد الأصلية والأساسية لروح الإسلام الحنيف(٤٠).

وهناك واجب أساسى يقع على الدولة وهو الاهتمام بالمساجد وإعداد الدعاة إعداداً دينياً صحيحاً مع الاستعانة قدر الإمكان بأساتذة الجامعات لأداء هذه المهمة النبيلة والمؤثرة(٤١).

المبحث الثالث

موقف الفكر الإسلامى من «المرأة»

فى ظل النظام العالمى الجديد

تحتل المرأة فى دول الغرب واليابان والولايات المتحدة الأمريكية فى ظل النظام العالمى الجديد دوراً بارزاً فى المجتمع لايقل شأناً عن دور الرجل.

فهى تتمتع بحق العمل فى كافة المجالات من الوزارة لرئاسة الدولة، ومن البرلمان للجيش والشرطة والقضاء ولها كافة حقوق الرجل.

كما أنها تمارس كافة الحريات المقررة للرجل، من الحريات السياسية وحرية القول والفكر، إلى الحرية الشخصية فى الملبس وحق الإستقلال فى المعيشة ـ بعد بلوغ سن معينة ـ وحق إقامة علاقات عاطفية أو صداقة مع الرجل، فى حدود من الرقابة أو التوجيه البسيط من العائلة، وحقها فى منع أو تحديد النسل طبقاً لظروفها.

وهذا الوضع للمرأة فى الغرب لايمكن النظر إليه ـ باعتباره خيراً محضاً، وإنما يمكن القول أن له ميزة، قوامها مساهمة المرأة مع الرجل فى العمل والإنتاج بما أسهم فى نمو ونهضة تلك المجتمعات وقوتها باعتبار أن المرأة هى نصف المجتمع.

بينما فى الفكر الإسلامى السائد فإن الاتجاه الأصولى يدعو إلى كبت المرأة وإخضاعها للرجل وتقييد حريتها فى العمل والعلم والملابس[٤٢]. ومن وجهة نظر هؤلاء أن المرأة عورة يجب سترها وذلك بتحديد إقامتها بمنزلها وإذا خرجت لضرورة ففى أضيق الحدود ومع (مُحرم) وداخل خيمة سوداء.

على خلاف الاتجاه الاخر فى مجتمعاتنا الإسلامية، الذى يذهب على العكس للسماح للمرأة بكافة الحريات والحقوق بمثل ما هو سائد فى الغرب بل وتطرفوا فى اتجاهاتهم لأكثر من هذا بإكراه أو بإجبار المرأة على ارتداء الملابس التى تتفق مع وجهة نظرهم الليبرالية، كما حدث أخيراً حينما قامت السلطات التركية بفصل نائبة فى البرلمان لمجرد ارتدائها الحجاب.

والفكر الإسلامى الصحيح فى نظرنا، وطبقاً لاتجاهنا فى البحث، هو الاعتدال والموضوعية والوسطية.

فلا يمكن أن تعتبر المرأة عورة كما يذهب الفكر الأصولى، فى الوقت الذى يقول فيه المولى عز وجل (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف)[٤٣]، ويقول أيضاً (أنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر

أو أنثى بعضكم من بعض)[٤٤]، وكما يقول الرسول ﷺ (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة).

ومن جهة أخرى فإنه لايمكن أن نسمح بإطلاق حريتها وبالتالى السماح لها بإقامة الصداقة أو العلاقات العاطفية مع الرجال الغرباء عنها كما يحدث فى الغرب لأن ذلك يتنافى مع قيمنا ومبادىء إسلامنا، وأصوله الكلية المستقاة من القرآن والسنة الشريفة، ولذلك نعرض هنا لبعض التطبيقات فى المسائل التى تثير خلافاً فى الفكر الإسلامى بالقدر اللازم لهذا البحث على النحو التالى:

١ ـ عمل المرأة:

بصفة عامة فإن الإسلام لم يحرم المرأة من العمل بل إن هناك أمثلة كثيرة فى صدر الإسلام لذلك، ومما يؤيد ذلك ما يحكيه القرآن عن بنت النبى شعيب، وقصتها مع النبى موسى عليهما السلام عندما كانت الفتاتان تنتظران دورهما فى الحصول على الماء من الآبار فى قوله تعالى (يا أبتى استأجره أن خير من استأجرت القوى المين)[٤٥]، والله حين يأمر المسلمين بالعمل مقترناً بالإيمان لايفرق بين رجل وامرأة وإنما يخاطب المرأة والرجل معاً (الذين آمنا وعملوا الصالحات..) بل لقد روى فى الصحيح أن الرسول ﷺ كان من بين آخر وصاياه ضرورة منح المرأة حقوقها (اتقوا الله فى النساء فإنهن عوان فى أيديكم)[٤٦] وبالتالى لايجوز فى الألفية الثالثة وبعد التطورات الهائلة التى حدثت فى البيئة الاجتماعية وعلاقات البشر ودور المرأة، أن نحكم عليها بالعودة للانكماش داخل المنزل فى الوقت الذى كانت

فيه النساء في عهد رسول الله ﷺ تشارك في الحروب كجنود بجانب الرسول، وتدافع عنه بالخناجر والأسلحة وتسهم في تمريض المصابين، وقد عين عمر بن الخطاب امرأة لمراقبة السوق، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك لعل أهمها ذات النطاقين(٤٧).

ولقد أثبتت المرأة جدارتها في العصر الحديث في كثير من البلاد الأوربية في تولي مناصب الوزارة والقضاء والجيش، بل وفي الدول الإسلامية هناك أمثلة على ذلك بدءاً من شجرة الدر في مصر ونهاية ببنازير بوتو في باكستان،. وهناك القاضية المسلمة في سوريا وتركيا والجزائر وأخيراً في مصر نجحت سيدة هي المستشار، هدن طنطاوي في تولي منصب قضائي رفيع هو رئاسة هيئة النيابة الإدارية في نهاية القرن العشرين وتبعتها بذات الجدية والاقتدار المستشار ليلى جعفر والتي اثبتت قدرة المرأة المسلمة على تولي وادارة العمل القضائي بكفاءة وجدارة لم يسبق لها مثيل.

ولكن حق المرأة في العمل ليس مطلقاً وإنما هو مرتهن بمدى حاجة المنزل، لأن العمل بالنسبة لها يستوي أن يكون في داخل المنزل أو خارجه بمعنى أنه إذا كانت المرأة غير متزوجة أو ليس لديها أبناء أو كان أولادها قد انتهت الفترة اللازمة لتربيتهم وأصبحوا كباراً.. فلا مانع من عمل المرأة - وكقاعدة عامة فإنه في حالة وجود عمل للمرأة داخل المنزل في رعاية زوجها وأولادها فإن هذا العمل يكون الأولى بالنسبة لها، أما إذا كان البيت أو الأولاد ليسوا في حاجة إليها فهنا من حق المرأة أن تمارس دورها في تولي كافة الأعمال التي تتناسب مع

مؤهلاتها وطبيعتها، سيما في مجالات التمريض والتربية والمجالات الاجتماعية، دونم أن ينال ذلك، من حق النابغات منهن في تولى أرفع المناصب كالقضاء والبرلمان والوزارة، وفي عهد الرسول والصحابة ما يؤيد هذه الحقوق للمرأة، من ذلك مشورة أم سلمة للرسول ﷺ وعمله بها في صلح الحديبية، وقصة المرأة التي ردت عمر عن قانون أراد أن يصدره واستدلت على خطأه بآيات القرآن، واعتراف أمير المؤمنين العادل بقوله (أخطأ عمر وأصابت امرأة)(٤٨).

٢ ـ ملابس المرأة:

الواقع كما يقول الشيخ محمد متولى الشعراوى ليس هناك زى محدد في الإسلام وإنما يكفى أى ملابس تؤدى لستر العورة سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل، وإن هذا الزى يختلف باختلاف الزمان والمكان، ففى البادية على أيام النبى ﷺ كان يوجد الإزار والرداء ثم انتشرت السراويل ثم ارتقت الملابس وازدادت زينتها مع تطور حضارة المسلمين في الأندلس(٤٩). وبالتالى فلا قيمة للشعارات والمنشورات التى تسود في الفكر الإسلامى، والتى تصف الحجاب بأنه واجب وفريضة على كل مسلمة كالصلاة تماماً، فإن ذلك إنما هو بدعة، وبدلاً من ترديد ذلك يجب أن نهتم بالموضوع لا بالشكل فنحسن تربية بناتنا وتعليمهن بأصول دينهن، والحلال والحرام، وأن الدين المعاملة الحسنة لزوجها وأولادها، وليس في الحجاب، فهذه التربية هى التى سوف تعصمها من الخطأ وتؤهلها للالتزام بالدين، وليس الحجاب، ولم يمنع هذا الحجاب بل والنقاب من انحراف النساء أو فسادهن، بل هناك كثير من الفتيات والسيدات أقل إلتزاماً في ملابسهن ومع ذلك أكثر منهن تديناً والتزاماً

بالدين، بل أن الواقع يؤكد أن هناك الكثيرات التى تتستر خلف ما يطلق عليه «الزى الإسلامى» لارتكاب الفساد أو الانحراف والمحاكم مليئة بالأمثلة على ذلك.

وينبنى على ذلك أنه يجوز شرعاً للمرأة أن تلبس الثياب الى تتناسب مع عملها أو بيئتها أو وضعها الاجتماعى، بشرط أن يكون ساتراً لعورتها، ومعلوم أن الوجه والكفين حتى منتصف الذراع، والقدم حتى موضع الخلخال(٥٠)، ليس عورة وبالتالى يكفى مجرد تغطية الشعر بما يتناسب مع حالتها وظروفها مع البعد عن الآثارة أو مايلفت النظر إليها كالملابس الضيقة التى تظهر أكثر مما تخفى، أما فيما عدا ذلك فإن الله لم يحرم أى زينة تتحلى بها المرأة فى ملابسها.

٣ ـ حرية المرأة:

لقد كرم الإسلام المرأة(٥١) وكفل لها الحرية فى اختيار الزوج، كما لم يحرمها من حرية العقيدة ذاتها لأن الاية القرآنية (لا إكراه فى الدين) جاءت عامة وشاملة الرجال والنساء، كما أن الإسلام لايتعارض مع منح المرأة كافة الحقوق السياسية والدينية المقررة للرجل، بل كرم الإسلام المرأة عن سائر العقائد بأن جعل لها ذمة مالية مستقلة عن زوجها تتصرف فيها كيف تشاء، كما أن.

للمرأة أن تمارس حرية الفكر والإبداع مثلها مثل الرجل تماماً طالما التزمت فى ممارستها بالأصول والقواعد الكلية التى يقوم عليها الإسلام والمقومات الأساسية التى يستند إليها المجتمع(٥٢).

إلا أنه بالنسبة لحرية المرأة فى علاقتها بالرجل فإن الأمر يختلف، ذلك أن المبادىء والأصول الكلية المستمدة من الإسلام تمنع أى مظهر

من مظاهر الانحلال أو العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، باعتبار أن الدين الإسلامى قد أورد نصاً قاطعاً بتحريم الزنا فى القرآن الكريم وهو نص قاطع لايسرى عليه مبدأ الاجتهاد لأنه صالح لكل زمان ومكان، ولاينال من ذلك الادعاء بأن ذلك يتعارض مع الحرية لأن حرية المرأة أو الرجل يجب أن تقف عند الحدود التى تتعارض فيها مع النبادىء السامية للإسلام[٥٣]، بل والمقومات الأخلاقية التى يقوم عليها المجتمع الشرقى، ومعلوم أن العلاقات بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج يؤدى إلى مساوىء اجتماعية تتمثل فى الإباحية والانحلال الخلقى واختلاط الأنساب.

ولهذا فإننا لانؤيد ما ذهب إليه البعض من إباحة الصداقات بين الرجل والمرأة[٥٤]، وفضلاً عن ذلك فإنه لايجوز السماح بالخلوة بين رجل وامرأة وحدهما إلا إذا كان لذلك ضرورة وهذا المبدأ موجه أيضاً للرجل باعتباره الطرف الثانى فى مثل هذه الصداقات أو العلاقات المحرمة، ومن باب أولى فإننا لانؤيد حرية الرجل فى اقامة علاقات شاذة مع رجل آخر كما يحدث فى الغرب باعتبار أن الإسلام يحرم اللواط والعلاقات الشاذة، ورسم الحدود الواجب إتباعها بشأن الغريزة الجنسية وبالتالى يجب إتباع أوامر الدين ونواهيه فى هذا الشأن.

٤ ـ تحديد النسل:

يرى الشيخ أحمد حسن الباقورى أن الإسلام لايمنع ذلك طالما كان بوسيلة لاتشكل اعتداء على الجنين الذى يبدأ تكوينه بعد مائة وعشرين يوماً من تاريخ الحمل.

بل أن الإمـام الغزالى قـد قرر إنه إذا خـشيت المرأة على عـلاقاتـها بزوجها لكثرة النسل فلها أن تحدد نسلها حتى لاتفقد حب زوجها(٥٥).

ونضيف إلى ذلك أن الرسول ﷺ يقول (المؤمن القـوى خـير وأحب إلى الله من المـؤمن الضـعيف..) كمـا إنه قـد ورد حـديث مـعناه أن جل البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء، وبالتالى فإنه يجوز تنظيم النسل طالما توافرت العلة الموجبـة لذلك كظروف العائلة الاقـتصادية أو ظروف الأم الصـحـيـة وضـرورة مـرور فـتـرة بين الحـمل والآخـر أو غـيـر ذلك من الظروف.

الهوامش:

(٤) تعنى كلمة تكنى أي الصنعة أو جهة الإنسان منذ بدأ يحرك أول صخرة لأنه كان يكشف آنذاك قانون الروافع. راجع. شكرى محمد عياد ـ الإسلام وتحديات العصر ـ الساق ص ٢١٢.

(٥) راجع الشيخ محمد متولى الشعراوى ـ من الألف للياء ـ ص ٨١.

(٦) راجع الشعراوى ـ السابق ص ١٢١.

(٧) جارودى، الإسلام والقرن الواحد والعشرين ـ ص ١٤٤.

(٨) راجع جارودى، السابق ٢ ص ١٠٠؛ والشيخ محمد الغزالى السابق ص ٥٦ وفتوى الشيخ ـ عبد العزيز بن باز ـ الرئيس العام لإدارة البحوث والإفتاء والإرشاد بالسعودية.

(٩) آية ٦ العلق وراجع الحرية فى الإسلام، السابق ص ٧٧.

(١٠) أنظر د. أحمد القنجرى ـ المرجع السابق ص ١٥ ـ ١٤٦.

وفى هذا المجال فإنه بالأمس وأثناء مرورى على أحد مدرسى التعليم الثانوى وجدته يعنف تلميذتين وعلمت أن السبب كما قال أنهما تقومان باستعمال الإنترنت المدرسى فى إرسال رسائل قذرة لزملاء لهم عبر تلك الوسيلة العلمية بدلاً من استخدامها فى النواحى العلمية للرقى والنهوض.

(١١) راجع الغزالى ـ من معالم الحق ـ ص ٦٥.

(١٢) راجع الشعراوى ـ من الألف للياء ـ السابق ص ٨٢.

(١٣) راجع الشيخ ـ محمد الراوى فى كتابة ـ الرضا ـ مطبوعات أخبار اليوم ـ ص ٣٤.

(١٤) راجع الفتوى تفصيلاً بكتاب من الألف للياء ـ طارق حبيب ص ١٢٩.

(١٥) راجع الإمام الشعراوى مفسراً وداعيه ص ٩٠ ـ السابق.

(١٦) فى حديث المدينة ـ التليفزيون المصرى ـ يوم ١٩٩٩/٢/٢٩.

(١٧) راجع الشيخ ـ محمد الغزالى ـ السابق ص ١٣٤.

(١٨) راجع د. أحمد شوقى الفنجرى ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٨.

(١٩) راجع إيران من الداخل ـ فهمى هويدى ـ ص ٢٨٥ مشار إليه فى كيف نحكم بالإسلام.

(٢٠) الشعراوى ـ من الألف للياء ـ حوار تليفزيونى مع طارق حبيب ص ٥٦،

(٢١) راجع الامام الشعراوى ـ مفسراً وداعية ـ د. أحمد عمر هاشم ص ٤٧.

(٢٢) قارن الشيخ ـ محمد الغزالى ـ السابق ـ ص ٦٣.

(٢٣) مشار إليه فى كتاب د. أحمد الفنجرى ـ السابق ص ٧٨.

(٢٤) راجع من الألف للياء ـ المرجع السابق ص ٢٢، ٦٠.

(٢٥) راجع فى تأييد ذلك د. عبد الرازق نوفل ـ الإسلام وتحديات العصر ـ السابق ص ٥٥ د. شكرى عياد نفس المرجع ص ٢١٢، الشيخ ـ محمد الغزالى ـ المرجع السابق ٢٠١، وقارن فى ذلك د. أحمد الفنجرى ـ السابق ص ٨٩. حيث يذهب لجواز مشاهدة فن البالية.

(٢٦) راجع تفصيلاً فى هذا الاتجاه ـ الجات والتبعية الثقافية ـ المرجع السابق ـ حيث أن المؤلف لايرى فى العولمة سوى إنها مجرد غزو ثقافى وحضارى.

(٢٧) راجع كيف نحكم بالإسلام ـ السابق ص ٥٧.

(٢٨) راجع فى ذلك ـ الشيخ محمد الغزالى ـ السابق ـ ص ١٢٩.

٢٩٠) انظر د. أحمد كمال أبو المجد ـ الإسلام وتحديات ص ١٦٢.

(٣٠) راجع تفصيلاً ـ وسطية الإسلام ـ د. أحمد عمر هاشم ـ السابق.

(٣١) آية ٤٣ البقرة.

(٣٢) راجع فى أفكار هذين الاتجاهين تفصيلا مصر بين الدولة الدينية والمدينة والمناظرة بين الأصوليين والعلمانيين المصريين. فى معرض القاهرة للكتاب. مرجع سلف ذكره.

(٣٣) الحديد ٢٧ .

(٣٤) راجع كتابه الإسلام ـ السابق ـ ص ١٤٧ .

(٣٥) وجدير بالذكر فى هذا المجال أننى كنت دائم التردد على صديق تاجر ملابس بمدينة ساحلية حال عملى بها وكنت ألاحظ أنه يفتح الراديوبصفة مستمرة على إذاعة القرآن الكريم مع توصيلها بسماعات خارجية بحيث يسمعها المارين خارج المحل وكلما حاولت أن استمع للنشرة الأخبارية أو لأى برنامج آخر يرفض ولما سألته عن السبب، سيما وأنه لم يكن يبدو عليه أى نوع من الالتزام الدينى لهذا الحد، فرد قائلاً (دا أكل عيش) قلت له وما علاقة إذاعة القرآن بأكل العيش، قال إن الشعب هنا متدين ولما يسمع القرآن فى المحل فأنه يقبل على الشراء باعتبار أن التاجر تقى وليس حرامى ـ وأسعاره كويسة ـ فقلت له ولكن أنا شخصياً جربت أسعارك واعلم إنها أغلى من أسعار غيرك، قال (والله دى تجارة وأنا لا أجبر أحد ولا أسرقه) وقس على هذا آلاف غيره فى كافة المدن.

أرأيت كيف يتستر بعض المسلمين خلف الدين وكيف يعتقد البسطاء فى معنى التقوى.

(٣٦) فى تأييد ذلك راجع د. أحمد القنجرى الساق ص ٨١.

(٣٧) راجع فى تأييد ذلك ـ روجيه جارودى ـ السابق ص ٥٥.

(٣٨) فى تأييد ذلك الشيخ ـ الغزالى ـ السابق ص ١٧٧.

(٣٩) آية ٢٥ الأنفال ـ وراجع تفصيلاً مؤلفنا الأرهاب ـ مرجع سبق ذكره

(٤٠) قارن د. عل حسن عبد القادر ـ الإسلام وتحديات العصر ص ٧٤.

(٤١) انظر د. الاحمدى أبو النور ـ الإسلام وتحديات العصر ـ السابق ص ١٣٤.

(٤٢) قارن فى ذلك ـ الشيخ الشعراوى ـ المرأة المصرية بين السعادة والشقاء ص ٩ وما بعدها.

(٤٣) آية ٢٣٨ البقرة

(٤٤) آية ١٩٥ آل عمران.

(٤٥) آية ٢٦ القصص.

(٤٦) راجع الشيخ ـ أحمد حسن الباقورى ـ الإسلام وتحديات العصر ـ ص ٣٧ وكذا د. حسن عبد القادر المرجع ذاته ص ٦٥.

(٤٧) الشيخ ـ عبد الله المشد ـ المرجع السابق ص ٩٤، روجيه حارودى ص ١٢٣.

(٤٨) انظر د. على حسن عبد القادر، الإسلام وتحديات العصر ـ السابق ص ٦١، د. أحمد الفنجرى السابق ص ١٣٢.

(٤٩) الشعراوى ـ من الألف للياء ـ السابق ص ٥٢.

(٥٠) راجع ذلك د. أحمد الفنجرى السابق ص ٩٦.

(٥١) راجع عشرة أيام فى حياة الرسول خالد محمد خالد ـ دار المقطم للنشر ص ١٨٦.

(٥٢) قارن الشيخ محمد الشعراوى ـ المرأة العصرية بين السعادة والشقاء.. الناشر لبيل خالد ص ٩٤.

(٥٣) راجع تفصيلاً: المرأة العصرية ـ الشيخ محمد الشعراوى السابق.

(٥٤) راجع قب عكس ذلك ـ كيف نحكم بالإسلام ـ السابق ص ٨٢، وقارن الشيخ الباقورى ـ المرجع السابق ص ٤٠.

(٥٥) راجع الإسلام وتحديات العصر ص ٣٠.

الفصل الثالث

فى المجال السياسى

تمهيد:

تعرضنا فى الفصيلن السابين لموقف الفكر الإسلامى من الظواهر أو الأنظمة التى يثيرها النظام العالمى الجديد فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى أو الثقافى وهذا الفصل الأخير يتعين علينا أن نعرض لموقف هذ الفكر من الأنظمة التى يثيرها النظام العالمى الجديد فى المجال السياسى.

والواقع أن المجال السياسى يثير الكثير من المسائل أو الأنظمة لايتسع المجال لبحثها جميعاً، ولهذا سوف يقتصر البحث على أهم الظواهر، أى تلك التى تشكل أهمية خاصة للمجتمع الإسلامى، ومن ثم لمجال بحثنا، وعلى هذا الأساس يمكن بحث المجال السياسى من جانبين:

أحدهما السياسية الداخلية وتشمل نظام الحكم داخل الدولة والقوانين المعمول بها فيها، أما الجانب الاخر فهو السياسية الخارجية، ونقصد بها العلاقات الدولية، أى علاقة المجتمع الإسلامى بالدول أو الشعوب غير الإسلامية، ويلحق بهذا الجانب مسألة حقوق الإنسان، باعتبارها أصبحت فى ظل النظام العالمى الجديد من المسائل الدولية.

وعلى هذا نبحث فيما يلى موقف الفكر الإسلامى فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، أى نظام الحكم داخل الدولة فى مبحث أول، ثم نتبع ذلك ببحث مجال السياسة الخارجية فى المبحث الثانى.

المبحث الأول
فى السياسة الداخلية

فى هذا المبحث سوف نعرض لموقف الفكر الإسلامى من الأنظمة التى يثيرها النظام العالمى الجديد فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، ونقسمه إلى مطلبين، نتناول فى الأول موقف الفكر الإسلامى من نظام الحكم فى الدولة، ثم نعرض فى المطلب الثانى للقانون الواجب التطبيق داخل الدولة الإسلامية.

المطلب الأول
موقف الفكر الإسلامي
من نظام الحكم داخل الدولة

تعتمد معظم دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فى ظل النظام العالمى الجديد على الأسلوب الديموقراطى فى الحكم، صحيح أنه يوجد اختلافات فى شكل الدولة ما

بين نظام جمهورى أو ملكى، برلمانى أو رئاسى، إلا أن هذه الفروق محض شكلية، لا تؤثر على أسلوب الحكم فى هذه الدول الذى يعتمد أساساً على الديموقراطية(١).

ففى الولايات المتحدة الأمريكية وهى تقوم على النظام الرئاسى، بمعنى أن رئيس الدولة هو الذى يحكم، بما يملكه من اختصاصات وسلطات يحددها الدستور والقانون، ويباشرها بنفسه أو من خلال الوزراء الذين يعدون مساعدين للرئيس في إدارة شئون الدولة كل فى مجال تخصصه، أما فى بريطانيا - وهى أقدم الدول البرلمانية فى العالم - فتعتمد على النظام الملكى الذى تمتد جذوره إلى مئات السنين، وهى ملكية وراثية متعاقبة داخل الأسرة المالكة، إلا أن الملك فى هذا النظام البرلمانى يملك ولا يحكم، بمعنى أنه يشكل مجرد رمز للدولة أو عنوان لها فقط، دون تدخل منه فى شئون الحكم، الذى تتولاه الحكومة البريطانية، ممثلة فى مجلس الوزراء، والمشكل برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين كل بحسب اختصاصه.

وفى إسرائيل يقوم نظام الحكم على النظام البرلمانى أيضاً، بمعنى أنه يوجد رئيس للدولة لا يعدو أن يكون مجرد رمز أو شكل للدولة العبرية، حال أن إدارة الدولة منوطة بالحكومة - أى مجلس الوزراء، على النحو المعمول به فى بريطانيا.

وهذه الدول الثلاث، رغم الاختلافات فيما بينها فيما يتعلق بشكل الدولة، إلا أنها تعتنق المذهب أو النظام الديموقراطى فى الحكم، فرئيس الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية أو رئيس الوزراء فى بريطانيا أو

إسرائيل يتم انتخابه أولاً داخل الحزب الذى ينتمى إليه، ليكون مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، ويتولى الحزب دعمه ضد مرشحي الأحزاب فى الانتخابات العامة التى تجرى على مستوى الدولة حتى يحصل على الأغلبية اللازمة للفوز، بمنصب رئيس الجمهورية أو الحكومة.

والديمقراطية هى كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين Cart, Demo وتعنى حكم الشعب[٢] وتقوم أساساً على السلطة الشعبية، وهى تقابل الحكم الديكتاتورى الذى يعتمد على حكم الفرد.

ويعتمد النظام الديموقراطى على ركيزتين أساسيتين هما :

١ - **حرية الرأى** : بمعنى أن الدولة تكفل لكل مواطن حقه فى التعبير عن رأيه بكافة الطرق الشرعية، سواء من خلال وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية والمقروءة، أو من خلال حقه فى الاشتراك فى حكم البلاد من خلال ممارسة حقه الانتخابى أو الترشيح للمناصب السياسية من مجالس محلية أو نيابية، أو حتى منصب رئيس الدولة.

٢ - **حرية تكوين الأحزاب** : وهى منظمات أو تجمعات سياسية ينظمها القانون لممارسة العمل السياسى بهدف الوصول للحكم، وتشكل هذه الأحزاب من أعضاء يمثلون الجمعية العمومية أو القاعدة الشعبية للحزب، ولجان متخصصة، ورئيس أعلى للحزب، وتمتلك هذه الأحزاب إمكانيات مادية وفنية وعلمية كبيرة، سواء بدعم من الدولة أو من خلال تبرعات واشتراكات الأعضاء، ولهذا تكون قادرة على دراسة المشاكل المعقدة وإبداء الرأى بشأنها[٣].

وفى حالة نجاح الحزب فى اكتساب ثقة الشعب، فإنه يتولى تشكيل الحكومة المسئولة عن إدارة الدولة، ويسمى هنا بالحزب الحاكم، أما بقية الأحزاب فتقوم بدور المعارضة.

والمعارضة نظام أساسى من أنظمة الدول الديمقراطية، ولها دور مؤثر وفعال فى الرقابة على أعمال الحكومة وكشف أخطائها إذا انحرفت، أو تأييدها وإعانتها إذا لازمها الصواب، بل إن هذه المعارضة تمثل ضمانة قوية لمنع تسلط الحزب الحاكم أو فساده، أو إهماله فى إدارة شئون البلاد، ولهذا فإن المعارضة فى تلك الدول تحظى بالثقة والتقدير والاحترام من قبل المجتمع، مؤسساته، وأفراده، والذين يعتبرون المعارضة جزءاً هاماً ولا غنى عنه فى نسيج المجتمع، وأن عملهم يهدف للصالح العام، ويوفر القانون كافة الضمانات والوسائل اللازمة لقيام المعارضة بواجبها فى هذا الشأن دون خوف أو تردد، وفى المقابل فإن المسئولين بأحزاب المعارضة يمارسون عملهم بموضوعية، ودون تجن أو تشهير لمجرد المعارضة، وإنما يضعون مصلحة مجتمعاتهم الهدف الأول قبل مصلحة الحزب ذاته.

والواقع أن الديموقراطية باعتبارها نظام الحكم السائد فى ظل النظام العالمى الجديد، تعد أفضل وسيلة للحكم فى الدولة فى العصر الحديث(٤)، لما تكفله من مشاركة فعالة وجادة من كافة أفراد الشعب، فى إدارة دفة الأمور فى الدولة، والمساهمة فى العمل العام، بل يمكن القول بأنه الوسيلة الوحيدة التى تضمن أن يكون الحاكم ممثلاً تمثيلاً حقيقياً للارادة الشعبية، فضلاً عما تتيحه من معارضة قوية تكشف

أخطاء الحاكم وتقومه أو توجهه للصالح العام إذا ما خالفه الصواب، وهو ما يمنع تعسف أو تسلط الحاكم أو ممارسة أى نوع من القهر أو العبودية ضد شعبه، فضلاً عن أنها تكفل مبدأ سيادة القانون، والتاريخ الحديث يكشف لنا بوضوح عن صحة هذا الرأى فى معظم البلاد الديموقراطية.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت المعارضة فى كشف أخطاء الرئيس الأمريكى نيكسون بعد اكتشاف تجسسه على الأحزاب الأخرى فيما سمى بفضيحة ووترجيت، والتى انتهت بعزلة، وفى الأعوام الماضية أسهمت حرية الرأى فى وقوف بعض السيدات الأمريكيات ضد الرئيس الحالى كلينتون واتهامه بالاعتداء أو التحرش الجنسى بهن، وسحبه لساحات القضاء ومحاكمته أمام البرلمان الأمريكى لدرجة كانت يمكن أن تنتهى بعزلة من منصبه.

وقد حدث مثل مع رؤساء دول ديموقراطية أخرى، مثل زوجة تونى بلير فى إنجلترا، التى تم الحكم عليها فى مطلع هذا العام بغرامة لارتكابها مخالفة مرور، وأيضاً محاكمة نيتنياهو فى إسرائيل بعد تركه الحكم، وكذا الرئيس الفرنسى الراحل ديستان، والمستشار الألمانى هيلمت كول، وذلك فى وقائع مماثلة كاستغلال سلطاتهم أو التهرب من الضرائب أو تلقى معونات من الخارج دعماً للدعاية الانتخابية بالداخل، أو غير ذلك من الأمور العامة، بل والشخصية لهؤلاء الحكام أو أسرهم.

وَمن هنا نجد أن النظام الديموقراطى قد كفل حريات الأفراد وحياتهم الخاصة فى مواجهة الحكام، والمساواة التامة بين كافة المواطنين فى الخضوع للقانون أياً كانت مواقعهم من ناحية، مع ضمان

التزام الحكام بالمصلحة العامة للدولة وعدم الخروج عليها، سواء فى تصرفاتهم العامة، أو مسلكهم الخاص من ناحية أخرى.

وبسبب تلك المميزات الكثيرة للديموقراطية اتجهت معظم دول العالم فى العصر الحديث لاعتناقها كأساس لنظام الحكم فيها بما فى ذلك دول المعسكر الشرقى الشيوعية ذاتها، رغم اختلاف فكر وعقيدة هذه الدول كلية عن الاتجاه الليبرالى الذى تمثله الديموقراطية.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الإسلام من نظام الحكم داخل الدولة؟

موقف الفكر الإسلامى من نظام الحكم الديموقراطى :

يلاحظ أن موضوع نظام الحكم فى الإسلام من الموضوعات التى يحتاج شرحها لمجلدات ضخمة خاصة إذا ما تم مقارنتها بأنظمة الحكم الحديثة، ولهذا فسوف نقتصر على الإشارة بإيجاز لموقف الاتجاهات الإسلامية السائدة، بما يفيد البحث، مع الإحالة للمراجع المتخصصة فى هذا المجال(٥).

يذهب أصحاب الاتجاه الأصولى(٦) من أنصار شعار (الإسلام هو الحل) لإنكار شرعية الأنظمة الديموقراطية سواء فيما يتعلق بحرية الرأى أو الأحزاب أو اختيار الحاكم، ويصفون تلك الأنظمة بأنها وسائل غربية كافرة وتتناقض مع الدين والشريعة الإسلامية، استناداً لأنه فى أى دولة إسلامية يجب أن تكون الحاكمية لله وحده، عملاً بقوله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾ وليس للأمة أو الشعب، ولهم فى هذا اتجاهان:

الأول : نظرية الحاكمة الإلهية : والتى قال بها الإمام أبوالأعلى المودودى المتوفى عام ١٨٧٩ فى كتابه «الإسلام والسياسة»، ومن بعده الشيخ سيد قطب فى كتابه «معالم فى الطريق» ويقصد بها سحب كافة سلطات التشريع والحكم من البشر باعتبارها من اختصاص الله وحده، وأنه يجب إسناد هذه المهمة لرجال الدين نيابة عن الله فى صورة «حكومة إلهيه».

الثانى : نظرية العصمة للخليفة ما لم يكفر : ومعناها أن الخليفة هو الحاكم المثالى مدى الحياة، وأنه غير قابل للعزل، حتى لو أهمل أو ظلم أو أخطأ أو انحرف(٧)، ولا يكون هناك من وسيلة لتقويمه سوى توجيه النصح له وأنه على فرض عدم امتثال الخلايفة للنصح واستمراره فى انحرافه فإن الأمة لا تملك عزله، سوى فى حالة واحدة، هى الكفر بالله واعترافه، من قبل أهل الشورى من المسلمين.

وأصحاب هذا الاتجاه يستندون فى رأيهم إلى بعض الأحاديث أو الآيات القرآنية، من خلال تفسيرات وفهم خاطئ ومضلل لها، لا يتسع المقام لتوضيحه، فضلاً عن أن عبارة «الإسلام هو الحل» محض شعار أجوف لا يسانده أى منهج أو برنامج جاد مقدم من هذه الجماعات، يوضح كيفية التعامل مع الظواهر والأطروحات والمشاكل السائدة فى ظل النظام العالمى الجديد، ولا يقصد به سوى التستر خلف الدين للقفز على كراسى السلطة(٨).

وواضح أن مسلك هذا الاتجاه يؤدى إلى ذات الحكم والتسلط والديكتاتورية التى مارسها رجال الدين فى الكنيسة بالعصور الوسطى

حينما كان الحكم والسلطة، وحتى صكوك الغفران في أيدي الكهنة والرهبان، مما أدى لتسلطهم وقهر معارضيهم، بل وحرقهم باسم الدين، وهو ما ترتب عليه إظلام تام للمجتمع الأوروبي خلال تلك الحقبة.

ثم أن صبغ الحاكم بصبغة دينية يترتب عليه إضفاء هالة من التقديس والعصمة عليه، لدرجة تصل إلى حد تأليهه، ومن ثم تضحى كل أوامره هي أوامر الله، ومن يخالفها يعد كافراً، وهو ما يوجب إقامة الحد عليه[٩]، ومن ناحية أخرى، فإن كل أفعال مثل هذا الحاكم تعد شرعية وصحيحة حتى لو كان فسادها ظاهراً، وليس هناك من وسيلة - من معارضة أو حرية رأي - لمواجهة هذا الفساد.

ومن جهة أخرى، فإن رجل الدين لا يصلح لقيادة أمة، في ظل النظام العالمي الجديد، الذي تعقدت فيه أمور الحياة وتنوعت، ولا يمكن لأي شخص من البشر، سواء خليفة أو غيره مهما علت ثقافته أن يجمع بين التخصص في مجالات الدين والدنيا حتى يستطيع تصريفها، بل ولا يتوافر ذلك أيضاً لأعضاء الحكومة الدينية طبقاً للنظرية الأولى[١٠]، لأن هناك آلاف المجالات العلمية والعملية التي تحتاج لتخصص العلماء فيها، والذين يجب أن يسند إليهم سلطات الحاكم ذاته بشأنها، كما هو الشأن في نظام الحكم المحلي المنتشر في أنظمة الحكم الحديثة[١١].

ومما يؤكد صحة ما نقول به، أن أنظمة الحكم في بعض الدول الإسلامية التي حاولت تطبيق هذه النظريات لم تفلح، وفشلت في إدارة البلاد، بل واتخذ الحكام من تلك الأنظمة شعاراً يخفي وراءه شهواتهم الشخصية في التحكم والسيطرة، وكبت الرأي الآخر، واغتيال الخصوم

وإعدام الآلاف من المسلمين الأبرياء لمجرد مخالفتهم في الرأى، كما حدث في إيران والسودان وباكستان وغيرها في العصر الحديث[١٢]، وما كان يحدث في العصور المظلمة، لبعض الخلفاء من بنى أمية والعباسيين في الماضى.

وفى رأينا أن النظام الديموقراطى هو أنسب الوسائل للحكم فى الدولة الحديثة، وإن الإسلام لا يتعارض مع هذا النظام لما يلى[١٣]:

أولاً : أن القرآن الكريم قد حث على عدم الانفراد بالسلطة، إذا يقول الله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر..﴾[١٤]، ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[١٥]، وهذا أمر واضح من الله للأمة الإسلامية بضرورة أن يكون أمر حكمهم أو إدارة شئونهم العامة ليس من اختصاص فرد أو حاكم واحد مهما علا شأنه، وإنما يجب أن يتم إجراء التشاور والمداولة والمناقشات فيما بين صفوة المسلمين أولاً، وتنفيذ ما ينتهى إليه حكمهم.

وإذا كان أساس الحكم فى الإسلام الصحيح هو الشورى فى العصور الأولى للإسلام، حيث كانت أعداد المسلمين قليلة وأمورهم بسيطة، فإن تطبيق مبدأ الشورى فى العصر الحديث، بظروفه ومستجداته ووسائله ومشاكله الحالية، يستوجب الأخذ بالنظام الديموقراطى الحديث لأنه يعد أصدق تعبير عن مبدأ الشورى فى الإسلام.

ثانياً : أن رسول الله ﷺ قد طبق الديموقراطية فعلاً إبان قيادته للدولة الإسلامية الأولى[١٦] وهناك أدلة كثيرة على ذلك نكتفى بأهمها وهى أن الرسول صلى الله عليه وسلم فى معركة أحد رأى أن تكون خطة الحرب فى بقاء المقاتلين المسلمين بالمدينة، إلا أنه طرح

هذا الموضوع للمناقشة مع رجال المسلمين - رغم خطورته، وأن أغلبية المسلمين كان رأيهم الخروج لملاقاة الكفار خارج المدينة، ووافقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نزولاً على إرادة الأغلبية، ورغم أن المسلمين انهزموا فى تلك المعركة، إلا أن الله عز وجل أيد الرسول فيما عمل به بقوله: ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**﴾[١٧].

وعلى ذلك صار الخلفاء الراشدون من بعده، فهذا أبوبكر الصديق فى أول خطبة له فور توليه الحكم يقول للمسلمين: ﴿يا أيها الناس... فإن استقمت فتابعونى وإن زغت فقومونى)[١٨].

بل إنه وكما يقول د. مصطفى محمود: إن الخلافة بدأت بالترشيح أيام عمر، ثم الانتخاب أيام على، وهذا هو معنى الديموقراطية وسر نجاح الدولة الإسلامية الأولى، أما حينما تحولت الخلافة إلى ملك عضوض وحكم دكتاتورى فى أيام الأمويين وحتى العثمانيين، تراجع الإسلام الحقيقى واحتجب جوهر الدين العظيم[١٩].

وهذه الأمثلة وغيرها الكثير، مما لا يتسع لها المجال، تؤكد على أن الديموقراطية تتفق فى مبادئها مع الإسلام، بل ويحث على الالتزام بها كأساس للحكم فى أى دولة إسلامية.

ثالثاً : أن الإسلام لا يتعارض مع حرية الرأى ووجود أحزاب تمارس دور المعارضة[٢٠].

فالمولى عز وجل يقول ﴿لست عليهم بمسيطر﴾[٢١]، وهذا الامـر موجه للرسول ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى، وبالتالى فمن باب أولى أن الإسلام يمنع تحكم الحاكم الفرد فى مصير أمته، ويلزمه بالاستماع لآرائهم حتى وإن تعارضت مع رأيه.

والرسول ﷺ يأمر المسلمين بإبداء رأيهم فى الشئون العامة لدى الحاكم بحرية ودون خوف، فعن جرير رضى الله عنه قال: (بايعنا رسول الله ﷺ على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والمناصحة لأئمة المسلمين)[٢٢]، وفى رواية: (وإن تناصحوا من ولاه الله أمركم)[٢٣].

ولقد كان فى مجلس الشورى الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم الأعضاء المتساهلين كأبى بكر، والمتشددين كعمر بن الخطاب، وقد كان الرسول يشجع كلاً منهم على إبداء رأيه، وهو ما يعنى إمكانية قيام أحزاب تمثل هذه الاتجاهات، بل أن البعض يرى أن المعارضة تدخل ضمن فرائض الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتكافل بين المسلمين والاهتمام بأمرهم، وإن نصح الإمام إذا أخطأ كموازرته إذا أصاب واجب على الأمة[٢٤] بل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد سمح بالرأى المعارض حتى من المنافقين وكان ينهى أصحابه عن التعرض لهم أو منعهم من المعارضة قائلاً: (إنى لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس أو أشق بطونهم)[٢٥]، كما أن الخليفة العادل عمر بن الخطاب قد سمح بالمعارضة، بل ونزل عند رأيها رغم صدوره عن امرأة، عندما عارضته إحدى النساء فى قرار كان يشرع فى إصداره بتحديد حد أقصى للمهر الذى يعطى للزوجة، وزكى حق المسلمين فى المعارضة

قائلاً: (أصابت امرأة وأخطأ عمر)، بل أكثر من ذلك فقد أثر عنه قوله: (من ولى أمر المسلمين فهو عبد للمسلمين، ويجب عليه لهم ما يجب على العبد لسيده) وهو ما يمثل جوهر الديموقراطية فى العصر الحالى(٢٦).

رابعاً : أن الديموقراطية تعنى حكم الأغلبية، وهى بسماحها للرأى والرأى الآخر، تعد وسيلة مثلى فى العصر الحديث، لدراسة القرارات والقوانين المتعلقة بشئون الأمة الإسلامية وتبادل وجهات النظر حولها، وبيان أوجه قصورها أو نفعها، فإذا ما استقر رأى الأغلبية بعد هذه المناقشات، ودون تسرع أو ارتجال على رأى، كان هو الأصلح للأمة الإسلامية، باعتبار أن الرسول ﷺ قد قرر فيما معناه (لا تجتمع أمتى على ضلالة) وفضلاً عن ذلك فإن الديموقراطية تحقق مراقبة فعالة وجادة للحكام وتضمن تقويم إعوجاجهم أو التخلص منهم، عند ثبوت عدم صلاحيتهم(٢٧).

خامساً : إن أمور السياسة هى من المعاملات وليست من العبادات، وبالتالى يجوز الاجتهاد فيها، أو تحكيم العقل بشأنها خاصة وأنه لم يرد نص قطعى بالقرآن أو السنة يوجب أن تتخذ الدولة الإسلامية شكلاً معيناً، وأن الحكم بالديموقراطية لا يتعارض مع الأحكام والأصول الكلية للدين، بل إن فيه مصلحة أكيدة للمسلمين، على النحو السالف بيانه، وبالتالى يمكن اعتبار هذا الأسلوب من الحكم والذى يتناسب مع الظروف الحالية للمجتمع، نوعاً من الاجتهاد الجائز شرعاً، وسبق توضيح الأدلة على ذلك فى فصل الاجتهاد(٢٨).

والواقع أن معظم الدول الإسلامية اليوم لا تعتمد فى حكمها على الأنظمة الإسلامية القديمة، كالحاكمية، أو الخليفة التى يروج لها الأصوليين، ولا على الديموقراطية التى يأخذ بها الغرب، وإنما توجد أنظمة - من نوع خاص - تقوم على إنفراد الملك أو رئيس الدولة بمعظم السلطات مدى الحياة، دون وجود مجالس نيابية، أو مع وجود مجالس صورية وهشة تقتصر مهمتها على التصفيق للحكام وتنفيذ أوامرهم، فيما عدا بعض البلاد الإسلامية القليلة التى بدأت تتجه فى خطوات بطيئة نحو الديموقراطية، مثل مصر سيما بعد أن قامت الدولة بتعديل قوانين الانتخاب، بإسناد الإشراف الكامل عليها للقضاء، وكذا الاتجاه الإصلاحى السائد فى إيران اليوم وكذا بعض محاولات تدعيم الديموقراطية فى باكستان والكويت وأخيراً هو ما حدث بحق فى انتخابات الرئاسة فى السنغال والتى فاز فيها مرشح المعارضة منذ أيام، وفشل الرئيس السابق عبده ضيوف فى الحصول على الأغلبية رغم فوزه بالرئاسة ما يقرب من عشرين عاماً متواصلة، وهو شىء يحسب له ولحكومته على العكس مما حدث فى سوريا عقب وفاة الرئيس الأسد من اعتداء صارخ على الديمقراطية وذلك بتعديل دستور الدولة فى جلسة للبرلمان لاتزيد على ثوانٍ معدودة خدمة لفرد واحد فى الدولة لضمان تولى نجله بشار الاسد رئاسة الدولة خلفا لوالده فى أسلوب يقوم على توريث الحكم فى سابقة ليس لها مثيل فى أياً من دول العالم حتى المتخلفة منها.

وفى النهاية فإننا ندعو كافة المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها للسعى نحو تطبيق المبادىء الديموقراطية الحديثة فى أنظمة الحكم بها،

باعتباره النظام الذى يتفق والدين الإسلامى الصحيح، ويحقق فى ذات الوقت مصلحة الأمة الإسلامية، سيما وأنه النظام الذى تتجه إليه كافة الدول المتحضرة فى ظل النظام العالمى الجديد.

الهوامش:

(١) راجع تفصيلاً فى هذا المجال ـ توليه رئيس الدولة فى الفكر السياسى الإسلامى والفكر السياسى الحديث ـ د. سعد محمد خليل.

(٢) راجع تفصيلاً المرجع السابق M. Ackinder, Democratci, ideals

(٣) راجع كيف نحكم بالإسلام السابق ص ٥٣.

(٤) راجع تفصيلاً د. سعد خليل ـ توليه رئيس الدولة ـ السابق ص ٥٧.

(٥) راجع تفصيلاً ـ تولية رئيس الدولة فى الفكر السياسى الإسلامى والفكر السياسى الحديث ـ د. سعد محمد خليل المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر.

(٦) راجع فى أنصار هذا الاتجاه الدكتور ـ محمد عمارة ـ المستشار ـ مأمون الهضيبى ـ مصر بين الدولة المدنية والدينية ص ١٦.

(٧) راجع فى ذلك ـ كيف نحكم بالإسلام ـ د. أحمد الفنجرى السابق ص ٢٤.

(٨) انظر المتشار محمد سعيد العشماوى ـ الإسلام وتحديات العصر السابق ص ١٨٦.

(٩) راجع على سبيل المثال د. محمد عمارة السابق ص ٣١ وما بعدها.

(١٠) قارن د. مصطفى محمود ـ الإسلام فى خندق السابق ص ٣٨.

(١١) الشيخ أحمد حسن الباقورى ـ الإسلام وتحديات العصر ص ٣٥.

(١٢) راجع تفصيلاً، كيف نحكم بالإسلام ـ السابق ص ٢٧.

(١٣) راجع د. سعد محمد خليل ـ توليه رئيس الدولة ـ المرجع السابق ص ٧٨.

(١٤) آية ١٥٩ آل عمران.

(١٥) آية ٣٨ الشورى.

(١٦) راجع فى تأييد ذلك الشيخ ـ محمد الغزالى ـ السابق ص ١٧٤ .

(١٧) آية ١٥٩ آل عمران وانظر تفصيلاً د. سعد محمد خليل السابق ص ٧٦ .

(١٨) تاريخ الطبرى ـ الطبعة الرابعة ـ دار المعارف ص ٢٢٤ .

(١٩) الإسلام السياسى السابق ص ٥٤ .

(٢٠) راجع الشيخ ـ محمد الغزالى السابق ص ١٧٥ .

(٢١) آية ٢٢ الغاشية.

(٢٢) ابن ماجه.

(٢٣) رواه ابن حنبل والموطا.

(٢٤) راجع كيف نحكم بالإسلام السابق ص ٥٤، ١٢٨ والشيخ محمد الغزالى ـ السابق ص ١٧٨ .

(٢٥) رواه البخارى ومسلم.

(٢٦) مشار إليه فى كتاب د. سعد محمد خليل ـ ص ٣.

(٢٧) الشيخ ـ محمد الغزالى ـ من معالم الحق السابق ص ١٠٤ .

(٢٨) انظر فى تأييد ذلك الشيخ ـ محمد متولى الشعراوى من الألف للياء السابق ص ٨٦ ود. على حسن عبد القادر الإسلام وتحديات العصر السابق ص ٨٤ ود. مصطفى محمود الإسلام السياسى ـ السابق ص ٥٨ .

المطلب الثانى
بين القانون الوضعى والشريعة الإسلامية

ذكرنا فيما سبق أن الدول الغربية قد اعتنقت المذهب العلمانى، وذلك منذ تحررها من سيطرة الكنيسة إبان العصور الوسطى.

وطبقاً لهذا المبدأ فإن هذه الدول تعتمد فى تنظيم العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين الدولة، على قواعد قانونية مستمدة من الفكر الوضعى وليس من الشرائع السماوية التى يعتنقونها [٢٩]، وحتى وان تعارضت تلك القواعد مع مثيلتها المنصوص عليها فى هذه الشرائع، وعلى سبيل المثال فإن الزنا والشذوذ الجنسى من الأفعال المحرمة فى الشرائع اليهودية والنصرانية، ومع ذلك فإن قوانين تلك الدول لا تجرم الزنا، بل تبيح الشذوذ الجنسى استناداً لمبدأ الحرية الفردية.

والواقع أن هذا الاتجاه لدى الدول الغربية يجد أساسه فى سببين:

الأول: هو رد الفعل العكسى الناتج عن الآثار السيئة التى تركها

العصر الكنسى نتيجة تحكم رجال الدين فى كافة أمور الحياة إبان سيطرة الكنيسة، وهو مادعا المجتمع الغربى لمحاولة التخلص من كل ماهو دينى فى القواعد القانونية.

الثانى : أن الشريعة المسيحية بالذات، وهى الغالبة فى دول الغرب، لم تتضمن الكثير من الأحكام التى تتعلق بالعلاقات أو المعاملات بين الأفراد، بخلاف الشريعة الإسلامية التى تضمنت الكثير من الأحكام فى هذا الشأن، وهو الأمر الذى دعا أنصار الاتجاه الأصولى فى الفكر الإسلامى للمطالبة بصفة مستمرة ومتكررة لوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فى كافة أمور المجتمع الإسلامى، وإن هذا من وجهة نظرهم - هو الحل الأمثل لكافة المشكلات التى تعانى منها الأمة الإسلامية[٣٠]، ويستدلون على ذلك بآيات كثيرة وردت فى هذا الشأن، مثل قوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله...)[٣١]، (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون...)[٣٢]، ويقولون بأن المجتمع الذى لا يطبق الشريعة الإسلامية فى قوانينه هو مجتمع كافر وفاسق، وإن تطبيق الشريعة يحتم أن تكون الدولة قائمة على أساس دينى، أى دولة إسلامية قيادة وشعباً ودستوراً وتشريعاً، وهو مايوجب إلغاء كافة القوانين الوضعية الحالية، واستبدالها بالأحكام الواردة بالشريعة الإسلامية، دون تحديد المقصود بالشريعة سوى أنها القرآن الكريم باعتباره الدستور السماوى، وإن المجتمع الإسلامى عكس الغربى، ينهض عند تطبيق مبدأ الحاكمية والشريعة الإسلامية، ويتخلف فى ظل العلمانية [٣٣].

بينما يفرق البعض بين الدستور - وهو القانون الأساسى الذى يحدد نظام الحكم فى الدولة والقانون العادى الذى يحدد العلاقة بين الأفراد، وأن الثانى وحده هو مجال تطبيق الشريعة الإسلامية[٣٤].

والواقع أن موضوع تطبيق الشريعة يكاد يكون الموضوع الأكثر خلافاً في الفكر الإسلامي السائد اليوم، رغم أنه في ذاته لا يحتمل كل هذه الخلافات لما يلي:

أولاً: وكما يقول المفكر المسلم روجيه جارودي، فإن كلمة شريعة جاءت من السنة وليس من القرآن، أما لفظ (شرعة) الوارد في قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)[٣٥] فمعناها الطريق الذي يوصل إلى المنبع المشترك وهو الله الذي يروي جميع العطشى بحكمته وقدرته، وهي بذلك لاتعني التطبيق العشوائي، وليست جهازاً تعسفياً في خدمة قطاع الأيدي، ولكنها الرسالة الإلهية في شموليتها والتي تلبي حاجات الأمم المختلفة وأن القرآن يحدد لنا الغايات التي يجب أن نبحث عنها، وان واجب المسلمين في كل عصر أن يجددوا الوسائل لبلوغ تلك الغايات والوصول لتلك المبادئ الخالدة التي توفر الحلول لمشاكل اليوم، إعمالاً لصلاحيتها الخلاقة المستمرة في كل زمان ومكان، وهذا يعني أن الشريعة ليست مقتبسة من آية واحدة ولكنها تستخلص من روح القرآن في صورة مبادئ عامة، مثل مبدأ العقد والرضا المتبادل في القانون المدني (عن تراض منكم)[٣٦] أو مبدأ المسئولية المشتركة لكل مساهم في الجريمة، أو مبدأ وحدة الإنسانية ومايستلزمه ذلك من تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد (وما كان الناس إلا أمة واحدة)[٣٧] والتطبيق الصحيح للشريعة لايعني التطبيق الحرفي لآيات الشريعة أو ترديد ماقاله الأولون وإنما يكمن في الرجوع للمنابع الأولى والمبادئ العامة التي أكدت عليها، مع ملاحظة الظروف التاريخية التي تقررت فيها، والملائمة بينهما وبين ظروفنا الحالية، وحتى نؤكد على

عالمية هذه الشريعة وصلاحيتها، لايجوز أن نعتبرها مجرد بركة راكدة ننزح منها الماء الآسن، فهذا خداع للعطشى الجدد، ولكنها نهر متألق ومخصب لضفتيه من خلال تدفقه(٣٨).

ثانياً : أنه وكما يقول الشيخ. محمد الغزالى بحق، إن هناك فرائض لايجوز التحلل منها، ومحرمات لا يمكن إباحتها، وشئوناً أخرى تعد مجالاً للأخذ والرد واختلاف وجهات النظر بشأنها، والأخيرة تطرح للنقاش، ويؤخذ فيها برأى الأغلبية، وان الحكومات الإسلامية المعاصرة على اختلاف مذاهبها تحترم تلك القاعدة، وان ذلك كله يدخل ضمن العمل بشريعة الله إعملاً لقوله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمـر منكم)(٣٩)، فأولو الأمر منوط بهم معالجة شئون الدنيا والتى تختلف عن شئون الدين، وفى شئون الدين تختلف الأصول عن الفروع، والنظرى عن العملى(٤٠).

ثالثاً : أنه إذا نظرنا إلى القوانين السارية فى الدول الإسلامية نجد أن هناك دولاً تطبق الشريعة الإسلامية بصورة كاملة وحرفية مثل السعودية وإيران، أما فى غير هذه الدول فإنه لا يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية غير مطبقة أو أن كافة قوانينها تخالف تلك الشريعة، بل على العكس فإن هذه الدول، حتى التى استعارت مبادئها من القوانين الغربية قد تضمنت معظم المبادئ العامة الواردة الشريعة الإسلامية، ذلك أن الغرب فى الماضى حينما وضع المبادئ العامة فى قوانينه قد استلهمها من حضارتنا وشريعتنا، حينما كانت حضارة وأمة المسلمين ناهضة، بعد أن وجد فى تلك المبادئ القيم والمقومات

الأساسية العليا لأى مجتمع فاضل، وذلك بغض النظر عن بعض الجزئيات التى استحدثها الغرب فى قوانينه لتتماشى مع المبادئ الجديدة التى اقتضاها مفهومهم الحديث للحرية الفردية، ومانتج عن ذلك من إباحة كافة العلاقات بين البشر، طالما كانت صادرة عن رضا الطرفين، حتى وإن كانت محرمة فى الشرائع السماوية، كالزنا واللواط مثلاً.

وإذا نظرنا لدولة إسلامية كمصر مثلاً، والتى أخذت قوانينها عن التشريع الفرنسى، فإن دستورها الصادر فى عام ١٩٧١ فى مادته الثانية قد نص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع(٤١).

كما تضمنت المواد اللاحقة، ضمن فصل المقومات الأساسية للمجتمع النص على مبادئ الكفاية والعدل، وان الأسرة قوامها الدين والأخلاق، والتربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم مع صيانة الملكية العامة والخاصة، ومساواة المرأة بالرجل دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.. إلخ.

كما تضمنت نصوص القانون المدنى مبادئ التراضى فى العقد، ومنع الاستغلال أو الغش أو الإكراه أو التعسف فى استعمال الحق...الخ.

كما تضمن القانون الجنائى مبادئ شخصية العقوبة والمسئولية المشتركة «المساهمة الجنائية» وان الشك يفسر لصالح المتهم (درء الحدود بالشبهات)... الخ.

وجميع هذه المبادئ هي ذاتها المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية(٤٢)، وبالتالي تعد مستمدة من تلك الشريعة(٤٣) بل تكاد تخلو تلك القوانين من أي «مبدأ عام» يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو مايؤكد على أن القوانين الوضعية السارية في معظم الدول الإسلامية، تعتمد في مبادئها العامة وقواعدها الأساسية، أو تهتدي بتلك الواردة في الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالمسائل التفصيلية ومنها الحدود مثلاً فإن حد القتل منصوص عليه في قانون العقوبات من خلال عقوبة الإعدام للقاتل، أما بقية الحدود فإنها لاتشكل مبادئ عامة، وإنما هي تفاصيل متضمنة عقوبات لأفعال محرمة شرعاً، وهذه الأفعال جرمها القانون الوضعي أيضاً، فالسرقة والزنا والحرابة وتعاطي المخدرات أو الخمور وقذف المحصنات، وهي تلك المنصوص عليها في الشريعة، حرمها المشرع الوضعي وقرر لها عقوبات تصل لحد الإعدام، كما في حالات السرقة بالإكراه والاغتصاب والإتجار في المخدرات وعدم تطبيق هذه الحدود حرفيا كما ورد بالقرآن لا يعد خروجاً على الشرع طالما أن ظروف المجتمع غير مناسبة الآن لذلك، لأن تطبيق الشريعة لايعني قطع يد السارق أو رجم الزاني، قبل أن نؤسس مجتمعاً إسلامياً فاضلاً يقوم على حد الكفاية أو الكفاف لجميع أفراده، بما يضمن عدم اضطرارهم للسرقة أو الزنا بسبب عدم القدرة على كسب قوت يومهم، أو تدبير مصاريف الزواج(٤٤).

بل على العكس لا يجوز تطبيق الشريعة أو توقيع العقاب قبل إيجاد نظام تربية إسلامية صحيحة يحفظ لكل مسلم حقوقه وواجباته وكرامته

ويكفل توافر عامل التقوى والإيمان الكامل بصحيح الإسلام[٤٥].

وهذا الذى نقول به ليس ضرباً من الخيال، وإنما له أدلته الكثيرة[٤٦]، نذكرمنها على سبيل المثال أن النبى ﷺ رفض تنفيذ حد السرقة ضد الجنود الذين يسرقون أثناء الحرب، حتى لا يفروا لصفوف الأعداء.

وأن عياد بن شرحبيل لما سرق حباً من زرع وقام صاحب الزرع بضربه وأخذ ثيابه شكاه لرسول الله ﷺ، ولما حضر صاحب الزرع أمام النبى وذكر له سبب ضربه للرجل، قال له الرسول ﷺ (لقد كان جاهلاً ولم تعلمه، وكان جوعاناً ولم تطعمه، رد عليه ثيابه)[٤٧]، كما أن عمر بن الخطاب لم يطبق هذا الحد فى عام المجاعة أيضاً.

وخلاصة القول أن تطبيق مثل هذه الحدود هو النهاية، أما البداية فهى تربية مجتمع إسلامى قائم على التقوى وطاعة الله، وخالياً من الظروف الاجتماعية التى تدفع لارتكاب هذه المعاصى، وهذا غير متوفر حالياً، بل إنه لو بدأنا تطبيق مثل هذه الحدود فى الظروف الحالية، فإن ذلك سيأتى بنتائج عكسية، لأن الفقراء سيكونون هم الضحية، وتقطيع أيديهم سيحول بينهم وإمكانية كسب قوتهم، وبالتالى سيزداد الفقير فقراً، ويهرب كبار اللصوص ممن يسرقون بالملايين، وتتضخم ثرواتهم، وهو أمر يتعارض مع عدالة الله ورحمته[٤٨].

المبحث الثاني
فى السياسة الخارجية

نتناول فى هذا المبحث بيان موقف الفكر الإسلامى من النظم أو الظواهر التى يثيرها النظام العالمى الجديد، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونقسم هذا المبحث لمطلبين نتناول فى الأول علاقة المجتمع الإسلامى بغيره من الدول أو الشعوب غير الإسلامية ونعرض فى الثانى لموضوع حقوق الإنسان.

المطلب الأول
موقف الفكر الإسلامى من
علاقة المجتمع الإسلامى بالدول أو الشعوب غير الإسلامية
(أ) التعاون الدولى فى ظل النظام العالمى الجديد:

الاتجاه السائد فى كافة دول العالم شرقاً وغرباً فى ظل النظام العالمى الجديد هو التعاون والتكامل أو التوحد.

فإذا كانت العلاقات الدولية فى الماضى قد بدأت بمجرد تبادل التمثيل السياسى والقنصلى بين دول العالم، إلا أن هذه العلاقات أخذت تتطور إلى الأمام فى اتجاه التعاون أو التكامل أو التوحد وقد ظهر ذلك واضحاً فى مظاهر شتى.

فعلى المستوى السياسى بدأ ذلك من خلال إنشاء عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة وذلك عقب انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وماخلفته من دمار وتخريب لشعوب الأرض، واتجاه الفكر الإنسانى العالمى لمبدأ التعايش السلمى بما يجنب العالم أهوال الحروب، ثم تطورت العلاقات إلى تحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل فى مجالات أخرى، وأن اتخذ أشكال تجمعات إقليمية أو أيديولوجية فى صورة تجمع للدول الشرقية وآخر للدول الغربية، أو تجمع دول السوق الأوربية المشتركة، وأخيراً وبعد انهيار المعسكر الشرقى اتجه العالم أكثر للتوحد من خلال تجمعات أخرى انتهت أخيراً بتجمع عالمى يحتوى كل الاتجاهات فى صورة اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ولقد سبق التعرض لذلك تفصيلاً فى الفصل الخاص بالعولمة من هذا البحث، ونحيل إليه لعدم التكرار، إلا أننا نكرر ماسبق أن ذكرناه فى أهمية مثل هذه التجمعات من الناحية الاقتصادية، بما تكفله من تكامل وتبادل للمنتجات أو التكنولوجيا، وهو مايؤدى لزيادة الثروة والقوة الاقتصادية لكافة شعوب العالم فضلاً عن أنه يترتب على هذا التعاون آثاراً سياسية تتمثل فى إبعاد شبح الحروب والدمار الذى تلحقه

بالإنسان، واتجاه المجتمع العالمى للسلام بما يحقق فى النهاية الأمن والرفاهية لكل الإنسانية.

(ب) موقف الفكر الإسلامى من العلاقات مع غير المسلمين:

المتطرفون أو المتشددون من المسلمين يعارضون الدخول فى تعاون أو اتحاد فى أى شكل مع الدول غير الإسلامية، خاصة الدول الغربية بحجة أنهم يخالفوننا فى الدين ومن ثم الثقافة أو التقاليد أو القيم من ناحية. وأنهم كانوا يناصبون المسلمين العداء من خلال حروبهم الصليبية أو تأييدهم لليهود وتمكينهم من إقامة دولتهم على أرض إسلامية من ناحية أخرى(٤٩).

بل ويذهب أصحاب هذا الاتجاه للقول بأن: الغرب المسيحى بات يعتبر الإسلام هو العدو الأوحد له بعد انهيار الشيوعية وبالتالى يجب الاستعداد لقتالهم بدلاً من التعاون معهم، وانه لابديل عن توحد المسلمين جميعاً تحت راية الإسلام.

والواقع أن هذا الفكر قاصر ومتخلف، ولم يستيقظ من غفوته أو يتفعل مع التطورات العالمية المستجدة فى عالم اليوم لما يلى:

أولاً: إن العالم يتغير وإن أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم، انظر مثلاً لدول أوربا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، أو الدول الشرقية والغربية قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وفضلاً عن ذلك فإنه وفى ظروف النظام العالمى الجديد واتجاه دول العالم كافة للتعاون والتفاعل، فإنه وكما يقول الدكتورأحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر أن وسطية

الإسلام، وإن كانت تتجلى فى استقلال شخصية المسلم، إلا أنه لا يجوز له أن يكون انعزالياً، والله تعالى يقول (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)[٥٠].

ثانياً : إن الاتحادات الدولية أو العالمية لاتستند للعنصر الدينى، فلم يحدث اتحاد للدول المسيحية أو اليهودية[٥١] أو البوذية، وإنما تشمل الاتحادات السابقة والحالية شعوب ودول من كافة الأجناس والديانات وان الاتحاد الوحيد الذى استند للدين هو منظمة المؤتمر الإسلامى وقد كانت ومازال مجرد شكل فارغ من أى مضمون وليس لها أى ايجابيات، ونحن لانعارض اتحاد المسلمين، إلا أن هذا الأمل العظيم لم ولن يتحقق على الأقل فى الظروف العالمية السائدة[٥٢]، ونحن إذ ندعو للتعاون فإن ذلك لايتنافى مع إن ندعو الله، وأن نعمل على لم شمل المسلمين وتوحدهم فى دولة بل قرية واحدة فى المستقبل.

ثالثا : إن اليهود هم من أهل الكتاب، وفضلاً عن ذلك فإن المسلمين كانوا يتعاونوا لأكثر من خمسين عاماً مع المعسكر الشرقى قبل انهياره، وأكثرهم على غير دين ولم يظهر هؤلاء المتشددون معارضة فعلية لهذا التعاون وبالتالى فإنه ومن باب أولى يكون[٥٣] التعاون مع أهل الكتاب الأقرب إلينا، أكثر ملاءمة، فضلاً عن أن إسرائيل باتت دولة معترفاً بها من العالم أجمع بل وأقوى من عدة دول إسلامية مجتمعة، وأنها مرحلة سلام مع جاراتها الإسلامية حيث استردت مصر أرضها، كما أنها بدأت بدأت الانسحاب من الأراضى الفلسطينية التى على وشك إعلان دولتها طبقاً لاتفاقيات السلام الموقعة كما أنها قامت بالانسحاب من

الأراضى اللبنانيـة وقـريبـا من الأراضى السـورية، كل ذلك نتـيـجـة اتفاقيات السلام وليس بالحروب التى كانت دائماً كفتها الراجحة فيما عدا حرب ١٩٧٣ ، التي أعادت جزءاً من أرضنا، وبالتالى فقد آن الأوان لكى نفوق من أحـلامنا ونعـيش الواقع بما يستلزمـه من البدء فـوراً فى التخلى عن الحرب لعدم جدواها والاتجاه إلى التعاون والتكامل والتعايش السلمي وبحسن نية مع هؤلاء اليهود، فور إتمام إنسحابهم من الأراضى العربيـة المتفق عليـها[٥٤]، دون الانتظار لأن تنطق الحـجـارة وتنادى على المسلم ليقتل اليهودى المختفى خلفها، لأنه على فرض ذلك فإن المقصود ليس مسلمى هذه الأيام[٥٥].

رابعاً : إن الدين الإسلامى لايعارض التعاون مع أصحاب الديانات الأخرى بل والاتحاد معهم والأدلة كثيرة على ذلك نذكر منها:

١ ـ قول الله تعالى (وماكان الناس إلا أمـة واحدة)[٥٦]، (كان الناس أمة واحدة)[٥٧].

٢ ـ قـوله تعـالى (لاينهـاكم الله عن الذين لم يقـاتلوكم فى الدين ولم يخـرجـوكم من دياركم أن تبـروهم وتقـسطوا إليـهم إن الله يحب المقسطين)[٥٨].

٣ ـ قوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)[٥٩].

٤ ـ قـوله تعـالى (وطعـام الذين أوتو الكتـاب حل لكم وطعـامكم حل لهم)[٦٠].

٥ - إن رسول الله ﷺ قد عقد معاهدات صلح واتفاقيات مع اليهود، وأوصى خيراً بهم ومنع إيذاء أى ذمى وهناك أحاديث كثيرة سبق بيانها فى موضعه من هذا البحث.

٦ - أن القرآن الكريم قد أكد فى عشرات الآيات على أن المسيحية واليهودية هى رسالات سماوية تدعو للنور والقيم العليا التى يدعو إليها القرآن، وأن الإيمان بها وبرسلها هو شرط للإيمان بالإسلام (إن أنزلنا التوراة فيها هدى ونور)[٦١]، (...وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين)[٦٢]، (قل كل من عند الله)[٦٣].

بل إن الله يأمر الرسول ﷺ أن ينشر الرسالة الخاتمة معتمداً على الذكر السابق عند اليهود والنصارى حتى نستطيع فهم الرسالة الالهية (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون)[٦٤].

خامساً: إن تعاون واتحاد المسلمين مع الشعوب الأخرى سوف يمكنهم من الاختلاط بهم وتعريفهم بالدين الإسلامى الحنيف بمبادئه السمحة وقيمه النبيلة،وبالتالى فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى نشر الإسلام فى تلك الأمم ويعد ذلك نوعاً من الجهاد لنشر الدين الإسلامى فى العصر الحديث، سيما وكما يقول الشيخ محمد متولى الشعراوى إن هؤلاء الذين لم يتم إعلانهم بالدين الإسلامى، ذنبهم على المسلمين الذين قصروا فى إبلاغهم بالقرآن الكريم، ولذلك فإن التعاون والاتحاد معهم سوف يبرئ المسلمين من ذنبهم[٦٥]، وان مايدعيه أصحاب

الاتجاه المتشدد من أن التعاون مع هذه المجتمعات الأخرى سوف يؤدى إلى التأثير على ديننا وربما إقبال بعض المسلمين على شرائعهم فإن ذلك محض افتراض منهم وإساءة للدين الإسلامى لوصفهم إياه بالضعف، أمام الأديان الأخرى رغم أن هذا الدين قوى وعالمى وصالح لكل زمان ومكان وقد تكفل الله بحفظه إلى يوم يبعثون (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون).

وهذا الذى نقول به يسرى أيضاً ومن باب أولى على علاقة المسلمين بغيرهم من أهل الكتاب من الأقليات غير الإسلامية التى تعيش داخل الدول الإسلامية باعتبارهم يشتركون معنا فى اللغة والحضارة والمستقبل الواحد بل ويتطبعون بثقافتنا، وبالتالى يجب أن نحسن إليهم ونبرهم ونتعاون معهم ونجاملهم ونأكل من طعامهم ونضمن لهم المساواة مع بقية المسلمين فى كافة الحقوق والواجبات وأن نسمح لهم بحرية العقيدة والحق فى إقامة دور العبادة الخاصة بهم وممارسة شعائرهم الدينية فيها عملاً بقوله تعالى (لا إكراه فى الدين)(٦٦)، وان الإسلام قرر حماية أهل الذمة ماداموا فى دار الإسلام عملاً بقول رسول الله ﷺ (... إلا من ظلم معاهداً، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة)(٦٧).

يضاف إلى ذلك أن إخواننا المسلمين فى الدول غير الإسلامية يعاملون بمساواة تامة مع غيرهم من المواطنين ويسمح لهم بحرية العقيدة وممارسة الشعائر الإسلامية حتى وإن خالفت قوانين تلك الدول، كما حدث هذا العام فى فرنسا حيث سمح للمسلمين بذبح الأضاحى

خارج السلخانات بالمخالفة للقانون الفرنسى، فضلاً عن انهم يتقلدون كافة المناصب بما فيها القضاء والبرلمان وأعلى درجات العلم وخير دليل على ذلك العالم الإسلامي د. أحمد زويل، وبالتالى يجب أن نكون بإسلامنا أعظم منهم فى التسامح والحب والإخاء(٦٨)، ويترتب على ذلك الذى نقول به أن مايتجه إليه المتطرفون فى بلادنا من كراهية أو سوء معاملة أو التعدى على غير المسلمين يعد مخالفاً لشرع الله ويسيء للإسلام والمسلمين، وهؤلاء لايمكن أن يكونوا مسلمين حقاً والله ورسوله برىء منهم إلى يوم الدين.

المطلب الثانى

موقف الفكر الإسلامى من مسألة حقوق الإنسان

الأصل أن مسألة حقوق الإنسان هى من المسائل الداخلية باعتبار أنها تخضع للقوانين الداخلية لكل دولة، إلا أنه يلاحظ فى الآونة الأخيرة أن هذه المسألة لم تعد محض عمل داخلى يخضع لسلطات وسيادة أى دولة وإنما برزت تلك الحقوق لتضحى مسألة عالمية أو دولية كأحد مظاهر النظام العالمى الجديد، وهذا ماجعلنا نتناولها فى هذا الموضع من البحث.

ويرجع تاريخ موضوع حقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ حيث صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠/١٢/١٩٤٨ تضمن فى ديباجته مايشير لأن هذاه الحقوق ليست مسألة داخلية وإنما هو إقرار من الدول الموقعة عليه بما لجميع (أعضاء الأسرة البشرية) من كرامة أصلية وحقوق متساوية وثابتة تشكل أساس

الحرية والعدل والسلام وان تجاهل هذه الحقوق قد أثار (الضمير الإنسانى) وان البشر قد نادوا بعالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وفى إطار تنمية العلاقات الدولية وجب تعهد الدول باحترام هذه الحقوق (عالمياً) ومراعاتها فيما بين شعوب الدول الأعضاء بالمنظمة، وان ماورد من حقوق فى هذا الإعلان هو المثل الأعلى المشترك الذى يجب أن تبلغه كافة الشعوب والأمم.

وتضمنت المواد من الثانية وحتى الثانية والعشرين بيان تلك الحقوق[٦٩]، وتشمل الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية بدءاً من الحق فى الحياة وحرية العقيدة أو تغيير الدين. ومروراً بالحقوق والمبادئ المقررة فى قوانين العقوبات وانتهاء بالحق فى اللجوء لدولة أخرى هرباً من الاضطهاد، وحرمت المادة ٢٩ على الدول الأعضاء وضع أى قيود على ممارسة هذه الحقوق إلا للمصلحة العامة وحريات الآخرين فى مجتمع (ديموقراطى).

وفى نفس الاتجاه. صدرت عهود دولية متعددة تخص الحقوق الدينية والسياسية فى ٦٦/١٢/١٦، والحق فى التنمية فى ١٩٨٦/١٢/٤ ومناهضة التعذيب فى ٨٤/١٢/١٠.

كما صدرت فى ٧٩/١٢/١٨ اتفاقية القضاء على أشكال التمييز بين المرأة والرجل وفى ٨١/١٢/٢٥ صدر إعلان آخر بشأن القضاء على كافة أشكال التعصب الدينى.

وفى ديسمبر ١٩٩٢ صدر إعلان بشأن هوية الأقليات الثقافية والدينية واللغوية.

ونظراً لأهمية هذه الحقوق للمجتمع العالمى فإنه يتم عقد اجتماعات دورية بصفة مستمرة سواء على المستوى الدولى أو على مستوى المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، والتى انتشرت بصورة كبيرة فى كافة دول العالم فى الآونة الأخيرة[٧٠]، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه المنظمات بالمتابعة على الطبيعة لدى كافة الدول، وإعداد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان فيها ونشرها على المجتمع الدولى.

وفضلاً عن ذلك فإن معظم البلاد الغربية تضم فى مجالسها النيابية لجان متخصصة فى حقوق الإنسان وعادة ماتكون تقارير حقوق الإنسان التى تصدر عن تلك الجهات وسيلة ضغط ضد الدول التى يثبت إهدارها لتلك الحقوق، بل لقد بلغ من أهمية هذه الحقوق ما صرحت به مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية والمسئولون الأمريكيون مؤخراً من أن بلادها سيكون لها الحق مستقبلاً فى التدخل ولو عسكرياً لمعاقبة أى دولة تنتهك حقوق الإنسان خاصة حقوق الأقليات بها.

والفكر الإسلامى السائد خاصة على المستوى الرسمى للدول الإسلامية يتعامل مع تلك المسائل بحساسية مفرطة، ونعتقد أن ذلك يرجع إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان هم الدول الغربية، والتى ترتبط تاريخياً بعداوة أو كراهية متبادلة مع بلاد المسلمين، سيما مع اقتران أسلوب الدفاع عن حقوق الإنسان فى الغرب بلهجة لاتخلو من تهديد، لذلك تلجأ الدول الإسلامية غالباً لاتهام دول الغرب أو منظماتها بكذب تقاريرها، على الرغم من أن هذه التقارير تجد صداها فى تقارير مماثلة تصدر عن منظمات وطنية داخل الدول الإسلامية ذاتها[٧١].

أما على المستوى الشخصى الشعبى فإن الفكر الإسلامى لا يقل حساسية فى تعامله فى تلك المسألة عن مثيله على المستوى الرسمى، إلا أن مصدر قلق هذا الفكر وتوتره، هو واحد فقط من بين عشرات الحقوق التى تضمنتها الوثيقة المشار إليها ونقصد به الحق فى حرية العقيدة أو تغيير الدين.

والواقع أن مسلك الفكر الإسلامى رسمياً وشعبياً فى هذا الشأن لا مبرر له، بل على العكس من ذلك فإننا كمجتمع إسلامى يجب أن نكون الداعين عالمياً لاحترام حقوق الإنسان(٧٢)، وبالنظر لأن ديننا الحنيف هو دين العالمية والذى جاء منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة متضمناً كافة الحقوق الواردة بوثائق حقوق الإنسان التى صدرت حديثاً، من الدعوة إلى التسامح والإخاء والحب والعفو والعدل والمساواة والحرية حتى مع المشركين، بل أكد على حرية العقيدة فى آيات كثيرة سلف بيانها ونذكر منها (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (لاإكراه فى الدين) (لكم دينكم ولى دين).

وفضلاً عن ذلك فإن هذا الدين القيم قد كفل كافة الحقوق للمرأة وخاطبها فى ذات الآيات بذات الأوامر والنواهى الموجهة للرجل مما يعنى المساواة بينهما، بل إن الإسلام هو الذى حرر كل من الرجل والمرأة من العبودية والرق والاضطهاد وأكد على المكانة المميزة للإنسان بما يعنى كفالة كافة حقوق الإنسان المادية والمعنوية، أياً كان دينه (لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم)(٧٣)، (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)(٧٤)، (أمرت لأعدل بينكم. الله ربنا وربكم، لنا أعمالنا

ولكم أعمالكم. لا حجة بيننا وبينكم. الله يجمع بيننا وبينكم وإليه المصير)(٧٥).

وبالتالى نرى أن الإسلام هو دين حقوق الإنسان، وان موقف الفكر الإسلامى السائد بشأن هذه الحقوق هو أسوأ دعاية ضد الإسلام لأن فيها تأكيد على أن الإسلام ضد هذه الحقوق وأنه دين السيف والدماء وإهدار الحقوق، والإسلام براء من ذلك كله، بيد أن المشكلة تكمن فى أولئك الذين يحاولون فرض رأيهم المتطرف أو إرادتهم بالعنف أو جنوح الرأى، بحجة واهية، هى الخوف من تأثر بعض المسلمين بالحضارات أو الديانات الأخرى وخروجهم عن الإسلام وقد سبق الرد على ذلك بأن الإسلام ليس بهذا الضعف وأنه دين قوى يعلو ولا يعلى عليه ولديه من القوة ما يجعل الآخرين يسارعون فى اعتناقه وليس العكس.

وأخيرا فإنه يمكن للدول الإسلامية، من خلال تأييدها وتشجيعها لحركة حقوق الإنسان التوصل لإجبار الدول الغربية على عقد المعاهدات اللازمة لمحاربة ظاهرة الإرهاب التى تسىء للإسلام، ومنع إيواء الإرهابيين أو دعمهم بما يؤدى للحد من نشاطهم والسيطرة عليهم وهو مايعمل الرئيس حسنى مبارك باجتهاد وجدية لتحقيقه فى الفترة الأخيرة.

وجدير بالذكر أنه خلال اجتماعات مؤتمر القمة الأوربى الأفريقى، الذى عقد فى أول أبريل سنة ٢٠٠٠م بالقاهرة، فشل زعماء الدول الأوربية فى إقناع القادة الأفارقة بضرورة إقرار الديموقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على الفساد فى بلادهم، كعلاج وحيد لكل ما تعانيه

القارة السوداء من صراعات تعوق التنمية الاقتصادية، حيث لقيت التوصيات الأوربية فتوراً من جانب الزعماء الأفارقة وأبدى بعضهم عدم الاستعداد لتلقى توصيات من دول أوربا، وركزت الدول الأفريقية فقط، على موضوع إلغاء أو تخفيف الديون الخارجية المستحقة عليها[٧٦] ؟!!.

الهوامش :

(٢٩) يلاحظ أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تستمد بعض أحكام القوانين الخاصة بها من شريعة التوراة مثال ذلك تحريم العمل فى أيام السبت.

(٣٠) راجع للشيخ محمد الغزالى. مصر بين المدنية والدينية. والسابق ص ١٥.

(٣١) ٤٩ المائدة.

(٣٢) ٤٤ المائدة .

(٣٣) المستشار مأمون الهضيبى. مصر بين الدولة المدنية والدينية. السابق ص ١٩، د. محمد عمارة، نفس المرجع ص ٣٤.

(٣٤) د. محمد أحمد خلف الله. المرجع السابق ص ٢٨.

(٣٥) آية ٤٨ المائدة.

(٣٦) ١٦٤ الأنعام.

(٣٧) ١٩ يونس.

(٣٨) روجيه جارودى. المرجع السابق ص ٧٩.

(٣٩) آية ٥٩ النساء.

(٤٠) من معالم الحق. السابق ص ١٧٤ .

(٤١) راجع الدستور المصرى. الجريدة الرسمية. العدد ٣٦ مكرراً فى ١٩٧١/٩/١٢ .

(٤٢) المستشار طارق البشرى. الإسلام وتحديات العصر ص ١٤٢ .

(٤٣) د. أحمد كمال أبو المجد. أستاذ القانون المدنى. المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٤٤) د. على حسن عبدالقادر. المرجع السابق ص ٨٥.

(٤٥) جارودى السابق ص ٨٧.

(٤٦) انظر الغزالى السابق ص ١٦٧ .

(٤٧) رواه النسائى وأبوداود.

(٤٨) راجع فى نفس الاتجاه جارودى. السابق ص ٩٢ والغزالى السابق ص ١٢ وقارن د. يوسف القرضاوى، المرجع السابق ص ٢٧٦ ومابعدها.

(٤٩) راجع تفصيلاً فى هذا الاتجاه د. محمود عبدالفضيل. الواقع والوهم حول الشرق أوسطية ص ٦٠، د. مصطفى الفقى. الجات والتبعية الثقافية السابق، د. مصطفى محمود. الانتحار. السابق، الإسلام فى خندق، الإسلام السياسى. السابق.

(٥٠) آية ٢ المائدة وراجع وسطية الإسلام. السابق ص ٤٩ .

(٥١) كيف نحكم بالإسلام. السابق ص ٧٣ .

(٥٢) قارن د. محمد نعمان جلال. السابق ص ٧٨.

(٣٥) راجع تفصيلاً الشعراوى من الألف للياء ص ٩٦ .

(٥٤) قارن د. محمد نعمان حلال السابق ص ١٠٥ .

(٥٥) قارن الشيخ الشعراوى. السابق ص ٩٣.

(٥٦) آية ١٩ يونس.

(٥٧) آية ٢١٣ البقرة.

(٥٨) ٨ الممتحنة.

(٥٩) آية ٦١ الأنفال.

(٦٠) آية ٥ المائدة.

(٦١) ٤٤ المائدة.

(٦٢) ٤٦ المائدة.

(٦٣) ٧٨ النساء.

(٦٤) ٤٣ النحل. راجع تفصيلاً روجيه جارودى. السابق ص ١٣٤، د. أحمد عمر هاشم. وسطية الإسلام، السابق ص ١١٨.

(٦٥) راجع من الألف للياء. السابق ص ١٢١.

(٦٦) ٢٥٦ البقرة.

(٦٧) رواه البيهقى، وانظر فى تأييد ذلك د. أحمد عمر هام. وسطية الإسلام. السابق ص ١١٧، وراجع تفصيلاً بحثنا عن الإرهاب. المرجع السابق.

(٦٨) انظر فى تأييد ذلك. كيف نحكم بالإسلام. السابق ص ٨٨.

(٦٩) المصدر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٩ ش رستم. جاردن سيتى.

(٧٠) ومنها فى مصر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

(٧١) راجع على سبيل المثال التقرير السنوى لعام ١٩٩٨ عن حقوق الإنسان فى مصر. الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان. يوليو ١٩٩٩ وهى منظمة غير حكومية يبلغ عدد أعضائها ٢٣٠٠ عضو، وكذلك العالم العربى عند مفترق الطرق د. محمد نعمان جلال ص ١٢٢.

(٧٢) راجع فى هذا الاتجاه. كيف نحكم بالإسلام. ص ١٢٤.

(٧٣) آية ٤ سورة التين، ويلاحظ أن الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ قد نص فى المادة ٤٦ منه صراحة على مبدأ حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية لكافة المواطنين.

(٧٤) آية ٦ التوبة.

(٧٥) آية ١٥ الشورى.

(٧٦) المصدر وزارة الخارجية المصرية.

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٠٩٦/٢٠٠٠

I.S.B.N 977 - 01 - 6884 - X





هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة»..
ومنذ سنوات طوال لم يلتف الناس حول مشروع ثقافى كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام. واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيمانًا منا بأهمية الكتاب، وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة».. أن تعيد الروح إلى الكتاب مصدرًا هامًا وخالدًا للثقافة فى زمن الإبهارات التكنولوجية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام السابع من عُمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠) عنوانًا فى أكثر من «٣٠ مليون نسخة» تحتضنها الأسرة المصرية فى عيونها وعقولها زادًا وتراثًا لايبلى من أجل حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك



مكتبة الأسرة
مهرجان القراءة للجميع



٢٠٠
قرش